التدوين التاريخي في العراق



أ.د. طارق نافع الحمداني

التدوين التاريخي في العراق

* الكتاب: التدوين التاريخي في العراق
* تأليف: أ.د. طارق نافع الحمداني
* الطبعة الأولى لشركة بيت الورّاق للنشر المحدودة: 2010
* جميع الحقوق محفوظة
* تنفيذ الغلاف: جبران مصطفى
* الناشر: شركة بيت الورّاق للنشر المحدودة.

First edition by Beat Alwarrak Publishing Ltd. 2010
www.alwarrakbooks.com

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD-UK
Tel: 00442087232775
Fax: 00442087232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت - الحمرا - بناية رسامني - طابق سفلي أول
ص.ب 113-6435 بيروت - لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

بيت الورّاق
العراق - بغداد - شارع المتنبي
تلفون: 009647702749792
009647801334707

التدوين التاريخي في العراق

أ.د. طارق نافع الحمداني



المحتويات

مقدمة الكتاب
التدوين التاريخي في العراق بين القرنين الثالث عشر والقرن العشرون

يشوب حالة التدوين التاريخي في العراق كثير من الغموض بسبب ما أصابه من إغفال أو قلة معرفة من لدن المؤرخين الذين كتبوا عن هذه الحالة لما بعد الاحتلال المغولي لبغداد في منتصف القرن الثالث عشر. والحال أنّ هذه الحقبة الطويلة التي امتدّت لقرون عديدة، لم تكن خالية من المؤرخين العراقيين، ولكن كثيراً منهم قد ترك العراق وآثر الاستقرار في بلاد الشام ومصر والحجاز وربما وصل المقام ببعضهم إلى اليمن، تجنباً للظروف القاسية التي عانى منها المؤرخون والعلماء في مختلف مجالات المعرفة، على يد القوى الأجنبية التي وطأت هذه البلاد بحدّ السيف.

كان غياث الدين البغدادي، المعروف بالغياثي أحد أولئك المؤرخين الذي رحل إلى بلاد الشام في عهد القرة قوينلو وكتب من هناك عمّا كان يجري بأرض العراق، وكانت كتاباته صورة دقيقة لما كان عليه وضع المؤرخ البعيد عن وطنه، الملتاع لما كان يعانيه.

لم تكن القرون التالية بعيدة عن ولادة مؤرخين عراقيين، ولكن قسماً من هؤلاء لم ينالوا نصيبهم من الشهرة، ولم تدرس مؤلفاتهم، لبيان مدى مساهمتها في حركة التدوين التاريخي. فالغرابي في القرن السابع عشر، وآل السويدي في القرن الثامن عشر، قد تركوا عدة مساهمات تاريخية قيمة.

وشهد القرن التاسع عشر من يعنى بكتابة التاريخ، وكان ذلك على يد أبي الثناء الألوسي، صاحب المؤلفات الفقهية، ولكننا نجد في ثنايا مؤلفاته العديدة الكثير من المعلومات التاريخية القيمة، التي أفادت الفكر التاريخي وتدوين الأحداث التاريخية في العراق.

وفي القرن العشرين، لمع من المؤرخين عدد كبير ممن رفدوا حركة التدوين التاريخي في العراق، في العصر الحديث، ومنهم عباس العزاوي، وجعفر الشيخ باقر آل محبوبة، وقد تناول مؤلفنا هذه الشخصيات جميعاً، في دراسات علمية موضوعية، ومن الله التوفيق.

طبيعة الحركة الفكرية الحديثة في العراق

مظاهر الحركة الفكرية في العراق:

وصل الفكر في العراق إلى ذروته على أيَّام العباسيين حيث ساهم المفكرون في مختلف مجالات الفكر والمعرفة وكان لهم قصب السبق في هذه المجالات. إلا أنَّ أخطر ما تعرض له هذا الفكر هو أنَّه عانى في أجواء الحكم الأجنبي ما عانى بعد احتلال بغداد 656هـ 1258م ولمدة تزيد على سبعة قرون. ومعلوم أنَّ الحركات الفكرية إنَّما تنشأ وتنمو وتقوى في ظل الحكم الوطني الثابت الأُسس الراسخ الدعائم، لا في ظل الحكومات الأجنبية المغولية والتركمانية والفارسية والعثمانية، التي كانت أصلاً من الأقوام البدائية غير المتحضرة، فكيف استطاع الفكر في العراق أن يصمد ويعيش في مثل هذه الأجواء؟ ولتوضيح هذا الأمر يجدر بنا أن ندرس الظروف التي أحاطت بالفكر خلال هذه القرون الطويلة وما هي المقومات التي استند عليها في بقائه واستمراره.

بعد سقوط بغداد تعرضت الكثير من المؤسسات الفكرية مثل المدارس والمساجد وخزائن الكتب إلى الخراب والتدمير، كما استشهد عدد كبير من رجالاتها، ذلك لأنَّ أهل بغداد ـ الذين

كانوا يمتلكهم شعور الدفاع عن حاضرتهم ـ قد وقفوا بوجه المغول الغزاة. إلا أنَّ الخسائر والأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالعراق وعلمائه رغم جسامتها لم تؤدِّ إلى توقف الحركة الفكرية تماماً، إنَّما استمرت وتواصل العطاء الحضاري للعراق وهو في أصعب ظروفه التاريخية.

ولعلَّ المتتبع لطبيعة الحركة الفكرية في العراق بعد الغزو المغولي يستطيع أن يلمس جوانب هذه الحركة وأبعادها، إذ من المعروف أنَّ عدداً من رجالات العلم قد نجوا من واقعة بغداد وعادوا إلى متابعة نشاطاتهم المعهودة بعد فترة قصيرة، فكانوا بمثابة حلقة الوصل بين الحركة الفكرية في العصر المغولي وبين تلك التي شهدوها في أواخر العصر العباسي. والأهم من ذلك أنَّ المغول كانوا من الأقوام المتخلفة التي لم يكن لها حضارة عريقة كتلك التي عرفها العراقيون في أعصرهم الزاهرة إبان الدولة العباسية لذلك لم يتدخلوا في الشؤون العلمية والأدبية للعراق، وتركوا اللغة العربية باعتبارها لغة الثقافة والبحث والدراسة والتأليف[1]. فاستطاع الفكر في العراق بسبب ذلك أن يحتفظ بكثير من مقوماته الأساسية، طيلة العهد المغولي، ولكن هل استمر الفكر بالرواء ذاته، والإبداع نفسه، والتجديد الذي كان معروفاً قبل الغزو المغولي، وما هو شأنه بعد ذلك.

الحقيقة أنَّ الفكر في العراق أخذ ينهار عقب الغزو المغولي

---

(1) محمد مفيد آل ياسين، الحركة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري (بغداد، 1979) ص138.

لبغداد كما أنَّ الفترات التالية لم تكن سهلة بالنسبة للحركة الفكرية ككل. فالحكم الجلائري (739 ـ 813هـ/ 1339 ـ 1413م) أهمل النواحي الفكرية، ولم يعمل الحاكمون الجدد على تنشيط ما كان معروفاً في مجالات المعرفة ذلك لأنَّ هؤلاء الحكَّام أنفسهم لم يكن لهم حظ وافر من المعرفة، بل إنَّهم أخذوا ثقافتهم من العراق، ولم يضيفوا إليه شيئاً. أما العراقيون فقد اعتمدوا على تراث أسلافهم، يردِّدونه على نطاق أضيق ممَّا كان عليه في العهود السابقة، بسبب تعرض مدارسهم ومؤسساتهم الفكرية إلى الإهمال والاندثار لا إلى الرعاية والازدهار.

وحدث في الوقت نفسه أن وقع الغزو التيموري على العراق (795هـ/ 1393م)، فكان له نتائج سلبية بعيدة المدى في أوضاعه الفكرية. فقد تسبب هذا الغزو في إزهاق أرواح كثيرة من الشعب العراقي، ومن بينهم العلماء والمفكرين وصاحبه إجبار أصحاب الخبرات العلمية والحرفية على الهجرة إلى بلاد ما وراء النهر، وقيام أعداد كبيرة منهم بالتوجه إلى بلاد الشام ومصر، بحيث نجد أنَّ كتب التراجم للقرنين الثامن والتاسع الهجريين (الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين) مليئة بأسماء المفكرين العراقيين الذين برزوا في مجالات الفكر المختلفة بعد استقرارهم هناك[1].

ولم يشهد العراق بعد هذه الكوارث والنكبات التي حلَّت به إلا فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي، وذلك بحكم

(1) جاسم مهاوي حسين، تاريخ الغزو التيموري للعراق والشام وآثاره السياسية 1385 ـ 1405، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد 1976، ص387 وما بعده.

خضوعه لحكومات أجنبية متسلِّطة لم تعن بشؤون العراق ولا بنهضته الفكرية، ولم تكن قادرة على دفعه نحو التطوير والتجديد. وكان جلّ عنايتها منصبّاً على إبراز حواضرها السياسية مثل تبريز وشيراز، وإهمال مدن العراق وحواضره من الناحية الفكرية، وعدم التفكير فيها إلا عندما تتعرض لخطر الإفلات من أيديها لسبب أو لآخر، ويصدق هذا القول بالنسبة لحكومات القرة قوينلو (813ـ 872هـ/ 1410 ـ 1467م) والآق قوينلو (872 ـ 905هـ/ 1467 ـ 1508م)، والفرس الصفويين (905 ـ 941هـ/ 1508 ـ 1532م). أما الفكر العراقي فقد تعرض بفعل تلك الظروف للركود، وممَّا يعكس ذلك ما ذكره المؤرخ العراقي عبد الله بن فتح الله البغدادي المعروف بالغياثي الذي كان شاهد عيان لأحداث تلك الفترات حيث قال عنها: (إنَّ كثرة الفتن وتواتر المحن بأرض العراق لم يضبط أحد تواريخها لانعدام أهل العلم ومن ينظر فيه)[1].

لم يطرأ تغيُّر على طبيعة الحركة الفكرية في العراق أيَّام خضوعه للحكم العثماني في الفترة الأولى ما بين (941 ـ 1164هـ/ 1534 ـ 1750م)، ذلك لأنَّ العثمانيين أنفسهم قد تأثروا بحضارة هذه البلاد وبما كان شائعاً فيها من تراث حضاري وثقافي، ويظهر هذا في إبقائهم على المراكز العلمية الموجودة فيها، سواء في المدارس أو المساجد، والأهم من ذلك كله لغتها العربية[2] إلَّا أنَّ

---

(1) عبد الله بن فتح الله البغدادي الغياثي، التاريخ الغياثي 656 ـ 891هـ/ 1258 ـ 1486م، تحقيق طارق نافع الحمداني، بغداد، 1975، ص8.

(2) د. ليلى الصباغ، نحو تقديم جديد للحياة الفكرية في البلاد العربية في المرحلة الأولى من الحكم العثماني، مجلة أوراق، ع2، مدريد 1980، ص5251.

هذا الأمر لم يستمر طويلاً، ذلك لأن العثمانيين بعد إعادة احتلالهم للعراق سنة 1638 فرضوا اللغة التركية لغة رسمية في البلاد وكان لذلك تأثيره السلبي في إضعاف اللغة العربية وفي إفساح المجال أمام اللغة والثقافة التركية لأن تسد بعض الفراغ الذي تركته اللغة العربية، بحيث ظهرت بعض المؤلفات باللغة التركية كما هو الحال بالنسبة لمؤلفات آل الغرابي وآل نظمي البغدادي وغيرهم.

فبقيت العربية لغة التعليم فيما بقي في العراق من المعاهد القديمة، وكانت الثقافة العربية تسير سيراً واهناً، وكاد التجديد أن يكون معدوماً في مجال الفكر والمعرفة، بيد أنَّ ظهور بعض الأسر المحلية الحاكمة التي تحمل نزعة عربية وطنية، مثل آل أفراسياب في البصرة (1005 ـ 1079هـ/ 1596 ـ 1668م) قد أثر تأثيراً كبيراً في تشجيع الحركة الفكرية وأهلها في العراق، ذلك لأنَّ آل أفراسياب قد شجعوا رجال العلم والأدب، فقصدهم الشعراء والأدباء والعلماء، وكتبوا كثيراً من مؤلفاتهم باللغة العربية، فأعطوا صورة بارزة عن تقدُّم الحركة الفكرية في العراق خلال تلك الفترة.

وشهد الفكر والثقافة في عهد المماليك (1164 ـ 1247هـ/ 1750 ـ 1831م) تقدُّماً ملموساً ذلك لأنَّ المماليك عنوا بالناحية الثقافية في العراق من أجل كسب ثقة العراقيين، ولحاجتهم إلى موقف فكري يستندون إليه وبالتالي تقوية مركزهم بوجه الدولة العثمانية، التي كانت ترنو للقضاء عليهم وإعادة سلطتهم المباشرة على العراق. ولعلَّ أبرز مثال على اهتمام المماليك ورعايتهم للثقافة والفكر ما قام به داود باشا (1233 ـ 1247هـ/ 1817 ـ

1831م) من تشجيع الشعراء والفقهاء والعلماء والأدباء، فانتشرت نتيجة لذلك الثقافة العلمية والأدبية.

وقد فرضت هذه الحالة نفسها على الحركة الفكرية في بغداد وفي المدن العراقية الأُخرى، إذ لم يعد أمر دعم هذه الحركة مقصوراً على الحكّام المماليك، بل شاركتهم في ذلك بيوتات علمية وأدبية كثيرة من أمثال آل السويدي وآل الحيدري وآل الألوسي وغيرهم، وقامت بدور فعَّال في تشجيع الحركة الفكرية من خلال نشر التعليم وجمع الكتب وإنشاء المكتبات ووقف الأرزاق على المدرسين وعلى المدارس، وعقد المجالس الأدبية وتأليف العديد من المؤلفات العلمية والأدبية، ممَّا شكَّل البذرة الطيِّبة في تكوين النهضة الفكرية التي بدأت معالمها تظهر إلى حيِّز الوجود في العراق في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

ولكن من الملاحظ أنَّ الفكر في العراق في الغالب ظل خلال هذه الفترة مستنداً على النهج التقليدي القديم في دراسة آثار الأولين وتدقيقها، بخاصة في علوم الدِّين. ولم يحصل فيه تجدُّد يدعو إلى الالتفات، لأنَّه لم يتعرض لحدِّ الآن إلى أي تأثيرات ثقافية جديدة. أما نصيب العلوم البحتة من العناية فلم يكن مكافئاً لنصيب العلوم الدينية والأدبية بأية حال[2].

وشهدت الفترة التي تلت انتهاء عهد المماليك ظهور عدد

---

(1) محسن عبد الحميد، الألوسي مفسراً، بغداد، 1988، ص34.

(2) د. فهمي جدعان، أسس التقدم العلمي عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، بيروت، ط1، 1979، ص236 ـ 237.

كبير من أعاظم الفقهاء والشعراء والأدباء والمفسرين مثل أبي الثناء الألوسي ومحمود شكري الألوسي وغيرهم الذين قامت على يدهم نهضة ثقافية عربية بحتة، بعيدة عن التأثير العثماني.

وفي الوقت نفسه، بدأ العثمانيون بإنشاء المدارس الحديثة في العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، غير أنَّ هذه المدارس كانت عسكرية بالدرجة الأولى، وكان يجري التدريس فيها باللغة التركية فقط؟[1].

لذلك لم تنتفع منها اللغة العربية شيئاً يذكر، فكان العثمانيون في واد والعراقيون في واد.

وكانت السياسية التي رسمها الأتراك العثمانيون لتعليم أبناء العراق، في عهد حكم الاتحاديين تستهدف هدم اللغة العربية وتراثها، لاعتقادهم بأنَّ الأجيال القادمة سوف تنسى اللغة العربية وتستعيض عنها باللغة التركية، في الكلام والكتابة والتفكير، إلا أنَّ هذه السياسة لم تمرّ دون أن تواجه مقاومة عنيفة من قبل العرب عامة والعراقيين خاصة، ممَّا حمل الأتراك على التراجع عن هذه السياسة في أواخر أيَّامهم بالعراق.

ولولا مدارسنا العلمية القديمة وخزائن كتبها الثمينة لما استطاع الفكر العراقي أن ينهض إلى الحدّ الذي يمكنه من الوقوف أمام الأتراك العثمانيين. فقد استطاعت هذه المدارس، رغم أنَّ مناهجها وطرق التدريس فيها كانت قديمة ولا تتناسب مع طبيعة

---

(1) إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر، بغداد، 1978، ص102.

الحركة الفكرية السائدة في العالم آنذاك، أن تعطي للطلبة مبادىء القراءة والكتابة، وعلوم اللغة العربية والفقه والتاريخ وبقية العلوم الأُخرى.

غير أنَّ معظم المؤلفات الفكرية التي جاءتنا من القرن التاسع عشر، تناولت مثل هذه العلوم، وهي مؤلفات فقدت عنصر الجودة والأصالة والتجديد. إذ اقتصرت على دراسة تراث القدامى، وانصبت العناية فيها على الشروح وشرح الشروح والتعليق على المؤلفات القديمة والتعليق على التعليق(1). فعلى سبيل المثال نذكر كتاب روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، وهو كتاب ذاع صيته في القرن التاسع عشر للغوي المحدث أبي الثناء شهاب الدِّين محمود الألوسي، وهو مأخوذ عن تفسير الإمام فخر الدِّين الرازي مع حذف وإضافة لتفاسير الآخرين، ويمكن أن يُقال الأمر نفسه بالنسبة لكثير من المؤلفات الفقهية الأُخرى في هذا القرن.

وهكذا تظهر لنا طبيعة الحركة الفكرية في العراق، وكيف أنَّ الفكر في العراق قد عانى من أزمات عديدة منذ الغزو المغولي حتى الغزو البريطاني، بسبب تعرضه لوطأة الحكومات الأجنبية وضغطها، ممَّا جعله في موضع متخلف عن نظيره في البلاد الأُخرى، ولم يأخذ دوره الحقيقي نحو الإبداع والسمو. ويعود السبب في ذلك لأنَّ الحكومات الأجنبية نفسها كانت أقل اهتماماً به من جهة، ولأنَّها لم تتذوق طعم الإنتاجات الفكرية المؤلفة

---

(1) يوسف عز الدين، الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر (بغداد، 1957)، ص25 ـ 26.

باللغة العربية من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك كله فقد قدر للفكر في العراق أن يشق طريقه نحو الأمام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

مراكز الحركة الفكرية:

لا يكاد يختلف اثنان بأنَّ مراكز الحركة الفكرية الرئيسية في العراق مثل بغداد والموصل والحلة والنجف وكربلاء والبصرة وأربيل قد أصابها الإهمال، ولم تسترجع سابق شهرتها على أيَّام الدولة العربية زمن العباسيين، منذ سقوط بغداد على يد المغول عام 656هـ/ 1258م وحتى زوال الحكم العثماني من العراق عام 1337هـ/ 1918م. لكن ذلك لا يعني تماماً انقراض هذه المراكز، وإنَّما ظلت تؤدِّي دورها الثقافي لاستمرار وجود المدارس ودور العلم المختلفة في هذه المدن. إلا أنَّه لا يمكن بأية حال من الأحوال مقارنة حالة المراكز العلمية زمن الدولة العربية، بحالتها زمن عهود السيطرة الأجنبية، ذلك لتضامن عوامل عدة في وصول تلك المراكز إلى حالتها المتدهورة تلك. فمنها ما كان يتعلق بانشغال الحكَّام الأجانب بأُمور الملك، فأبعدتهم الحياة السياسية ومشاغلها عن توجيه أي اهتمام للعلم، بخاصة وأنَّهم لم يكونوا ميالين أصلاً إلى العلم والمعرفة إلا ندرة منهم، وحتى أولئك فإنَّهم لم يعرفوا اللغة العربية ولم يتذوقوا طعم المؤلفات المكتوبة بها. ومنها ما يتعلق بتعرض العراق إلى كثير من الويلات والكوارث الطبيعية كالفيضانات والمجاعات والأوبئة ـ كتلك التي حدثت زمن داود باشا عام 1246هـ/ 1830م التي كانت تفتك بالناس فتكاً ذريعاً حتى تأتي على قسم كبير منهم، فأثر ذلك أبلغ

الأثر على المراكز الفكرية وأهلها. وعلى هذا الأساس فإنَّ هذه المراكز كانت تختلف قوَّة وضعفاً من حيث نشاطاتها، وفقاً لطبيعة الظروف التي مرَّت بها، ممَّا يستوجب دراستها كل على انفراد.

بقيت بغداد، رغم الأضرار الفادحة التي تعرضت لها بسبب الغزو المغولي من أهم مراكز الفكر في العراق، وذلك لأنَّها اشتهرت بكثرة معاهد العلم ودور الكتب وحلقات التدريس فيها. وكان من أبرز المعاهد التي واصلت دورها في نشر الثقافة العربية في بغداد هي المدرسة المستنصرية والمدرسة النظامية، إذ استمرت هاتان المدرستان تدرسان على نهجهما السابق في هذا العهد، ولكن يلاحظ أنَّ مستواهما لم يكن مستقراً، وكان يتعرض للهبوط أحياناً بسبب عدم كفاءة مدرسيهما وساهمت المساجد والزوايا والربط والمكتبات بدور مماثل في تعليم مبادىء اللغة والدِّين اعتماداً على ما كان يلقيه الملقنون لا المفكرون.

إلا أنَّ هذه المراكز، التي كانت بمثابة الصلة بين الماضي والحاضر، قد أصابها المزيد من الدمار على يد الأقوام الغازية الأُخرى مثل الجلائريين والقرة قوينلو والآق قوينلو. ولعلَّ من أشد ما تعرضت له المراكز الفكرية في بغداد هو امتداد يد التخريب إليها على يد تيمورلنك الذي كما ذكر الغياثي قد (خرب المدارس والعمارات وإلى الآن [أي القرن التاسع الهجري ـ الخامس عشر الميلادي] لم تعمر بغداد من ذلك الخراب)[1].

لم تشهد المراكز الفكرية في بغداد في العهد العثماني الأول

(1) الغياثي، المصدر السابق ص175.

نشاطاً بأكثر ممَّا كانت عليه في العهود السابقة، ذلك لأنَّ المصادر المعاصرة لا تزودنا بشيء من ذلك. ويبدو أنَّ العثمانيين قد تركوا المؤسسات العلمية كالمدارس على حالها تمارس تقاليدها العلمية والتعليمية، دون أن يعملوا شيئاً لتجديدها وتطويرها. وليس أدل على ذلك من وصف نيبور للمدرسة المستنصرية التي زارها عام 1179 ـ 1180هـ/ 1765 ـ 1766م حيث قال (بناية المستنصرية التي كانت مثار إعجاب الكُتَّاب والمؤرخين العرب، ولكن هذه البناية لم تعد تستعمل مسكناً للعلماء ومركزاً للتعليم وقد أصبح مطبخ الطلاب والعلماء الذين كانوا يسكنون ويقيمون في الجناح التابع لهذه المدرسة داراً للكمرك، كما أنَّ القسم الباقي في هذا المعهد وهو القسم الأكبر صار خاناً ينزل فيه أصحاب القوافل)[1].

بهذه الصورة حول العثمانيون المدرسة المستنصرية من دار للعلم إلى دار للكمرك، وإلى خان ينزل فيه أصحاب القوافل. وظل حال المراكز الفكرية هكذا حتى في القرن التالي، ذلك لأنَّ الرحالة الأوروبيين الذين زاروها قد عكسوا الصورة المذكورة نفسها.

صار في بغداد في القرن الثالث عشر الهجري (القرن التاسع عشر الميلادي) نوعان من المراكز العلمية يسيران في خطين متوازيين ولا يلتقيان عند نقطة واحدة. أولاهما المراكز التعليمية التي أنشأها العثمانيون لتعليم بعض العراقيين والمتمثلة بالمدارس الحديثة، وثانيهما المراكز العلمية القديمة التي كان حظ بغداد منها

---

(1) رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر ـ ترجمه عن الألمانية الدكتور محمود حسين الأمين (بغداد، 1965) ص32.

في عصورها الزاهرة من أعظم الحظوظ، فحافظ العراقيون عليها بقدر ما يستطيعون من المحافظة. وقد تخرج من هذه المراكز أكثر رجال الحركة الفكرية في العراق، وكانوا نتيجة رائعة للقرن التاسع عشر في هذه البلاد، ومقدمة أكثر روعة للقرن العشرين، إذ كان لهم الفضل في إيقاظ الجماهير إلى مساوىء الحكم العثماني.

أما في الموصل فمنذ عصر المغول حتى مطلع القرن الثامن عشر ظلت المراكز الفكرية محصورة في إطار ما يدرس في المساجد من علوم القرآن والحديث، والكتب التقليدية التي أثقلت بالحواشي والشروح. إلا أنَّه منذ مطلع القرن الثامن عشر تململت الموصل وشهدت بوادر حركة ثقافية وذلك بفضل ظهور الأسرة الجليلية فيها، التي يعد ظهورها بداية لعهد الرعاية الرسمية للمراكز الفكرية ونشاطاتها.

شارك الجليليون، رجالاً ونساء في إنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية الأُخرى، بحيث ارتبطت أسماؤهم بأسماء المدارس التي أنشأوها، فالمدرسة الأمينية التي أنشئت عام 1202هـ/ 1787م عرفت نسبة إلى محمد أمين باشا الجليلي ومثلها (المدرسة العثمانية) التي سميت نسبة إلى عثمان بك ابن سليمان باشا الجليلي. أما مناهج الدراسة في هذه المدارس فكانت تقوم على أساس ما عرف بالعلوم النقلية والعقلية، وتشمل الأولى علوم الدِّين واللغة، في حين تشمل الأُخرى علوم المنطق والحكمة والفلك والحساب والطب. . . .[1]

---

(1) د. يوسف عز الدين، بواكير الحياة الفكرية في العراق وبدايات الوعي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء 1 ـ 2، المجلد 32، كانون الثاني، 1981، ص181.

كان من نتائج رعاية الجليليين للمراكز الفكرية في الموصل أن برز عدد من المفكرين في مختلف مجالات المعرفة، أدبية كانت أم علمية، بحيث بدأنا نسمع عن بروز بعض المتخصصين في الطب مثل محمد العبدلي (ت1164هـ/ 1750م)، وآخرين في الفلك مثل عبد الله الفخري (ت1199هـ/ 1784م) وغيرهم في الحساب مثل أمين العمري. وقد لفت هذا الأمر أنظار الرحالة والقناصل الأوروبيين، حتى أنَّ القنصل الفرنسي أبدى إعجابه بمكانة الموصل الثقافية عام 1296هـ/ 1879م بقوله (وتؤلف [الموصل] مركزاً ثقافياً بالغ الحيوية وهي من هذه الجهة فوق دمشق وبغداد وحلب، وبوسع القاهرة فقط أن تزعم مضاهاتها)[1].

واحتفظت الحلة بمكانتها المهمة في الحياة الفكرية في العراق طوال عهود السيطرة الأجنبية، إذ يفهم من المصادر المعاصرة أنَّ حلقات التدريس قد وجدت لها مستقراً في مدينة الحلة بعد سقوط بغداد على يد المغول، ويدلُّ على ذلك هجرة بعض كبار علماء العصر إليها، ناهيك عن طلبة العلم الآخرين الذين قصدوها للدراسة والتحصيل. ففتحت هذه المدينة أبوابها للدارسين، وتخرج منها مئات من العلماء والشعراء والأدباء لم يكن صفي الدِّين الحلي بأكبر منهم شأناً، واستمرت النهضة الثقافية عظيمة في الحلة حتى انتقلت منها إلى كربلاء والنجف[2].

---

(1) بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن 1814 ـ 1914، ترجمة الدكتور أكرم فاضل، بغداد، 1968، ص45.

(2) الوائلي، المصدر السابق، ص98، ينظر أيضاً: محمد مهدي البصير، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر، بغداد، 1946، ص101.

واشتهرت النجف أيضاً بمراكزها الفكرية العربية ـ الإسلامية التي بدأت فيها منذ منتصف القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر للميلاد) واستمرت في هذا السبيل طوال الفترات التالية، حتى على أيَّام المغول.

ويبدو أنَّ المراكز الفكرية في النجف وكذلك الحال في كربلاء، بقيت تحتفظ بطابعها الخاص، الذي تميز بنمو الدراسات الدينية والأدبية، حيث بلغت الحركة الفكرية ما لم تبلغه في وقت من الأوقات من النمو والانتشار، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

وهناك مراكز فكرية أُخرى في عدد من المدن العراقية الأُخرى مثل البصرة وواسط وأربيل، إلا أنَّ كثيراً من هذه المراكز قد اندثرت وذلك بفعل عوامل التخريب والتدمير التي تعرضت لها على يد الغزاة والأقوام التي أعقبتهم بحيث نسيت أو كادت تنسى ما لها من تراث عريق في العصور الإسلامية المزدهرة، إلا أنَّ قسماً منها بدأ يسترجع شيئاً من مكانته في أواخر القرن التاسع عشر بفضل تشجيع بعض الأسر المحلية لها.

---

(1) المصدر نفسه، ص10 ـ 11.

مؤلف التاريخ الغياثي وقيمته[1]

1 ـ حياته ومؤلفاته:

هو عبد الله بن فتح الله البغدادي الملقب بالغياثي[2]، وقد ورد اسمه أيضاً، غياث الدِّين بن فتح الله الكاتب البغدادي[3]. ويكتنف الغموض حياة هذا المؤلف إذ ليست لدينا أية معلومات عن أصله ومولده وأسرته ونشأته الأولى وثقافته، والمعلومات القليلة المهمة التي توفرت لنا عن حياته استنتجناها من مؤلفاته.

وقد ظهر لنا أنَّ المؤلف بغدادي المنشأ نزح إلى حلب وعاش فيها مدة ليست بالقصيرة تخلصنا من الظلم والاضطهاد اللذين تعرض لهما في أثناء حكم بيربوداق ووالده جهانشاه. وقد أشار عدَّة مرَّات إلى أنَّه كان مقيماً في حلب حيث كان يتابع أخبار العراق وهو فيها، وعندما عثر سيدي علي على كنز برواق العزيز،

---

(1) هذه مقدمة الدراسة التي قمنا بها لكتاب التاريخ الغياثي، من سنة 656 ـ 891هـ/ 1258 ـ 1486م، الذي طبع بمطبعة أسعد، بغداد 1975، وقد أوردناه هنا لأهميته التاريخية الكبيرة.

(2) انظر: التاريخ الغياثي ص5.

(3) الغياثي تاج المداخل في علم النُّجوم ورقة 3 ب.

كان الغياثي في تلك المدينة[1]. وسمع وهو بماردين الأخبار التي أشيعت عن قتل جهانشاه سنة 872هـ من قبل غلام طباخ[2]. بل إنَّه شاهد رأس جهانشاه في حلب، يوم السبت 7 جمادى الأولى سنة 872هـ، عندما أرسل إلى مصر[3].

وقد أفاد المؤلف أثناء إقامته في حلب ممَّن اتصل بهم أو من مؤلفاتهم، خاصة ابن حجر العسقلاني في كتابه (أنباء الغمر بأنباء العمر)/ كما حكى له الأمير جمال الدِّين يوسف بن قرقماس الحمزاوي بحلب عن بعض التصانيف في علم الجفر[4].

إنَّ قلَّة المعلومات بل ندرتها عن هذه العصور، وعن الغياثي بالذات، تنعكس في قوله «إنَّ من كثرة الفتن وتواتر المحن التي[5] جرت بأرض العراق لم يضبط أحد تواريخها من دور الشيخ حسن إلى يومنا هذا، أولاً: من عدم أهل العلم ومن ينظر فيه. . .»[6]. ولذلك فنحن لا نجد ذكراً لحياة هذا المؤلف اللهم إلا ما ورد من إشارات إليه في المصادر التي نقلت عنه[7]. كما أنَّ العزاوي أشار

---

(1) انظر: الكتاب ص277. وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ الغياثي ذكر هذه الحادثة بعد سنة من ذكره لحوادث سنة 866هـ.

(2) انظر: الكتاب ص263.

(3) انظر: الكتاب ص264. كما أكد الغياثي قوله هذا في (ص265) من الأصل.

(4) انظر: الكتاب ص266.

(5) الأصل «الذي».

(6) انظر: الكتاب ص5.

(7) انظر: نور الله شوشتري، مجالس المؤمنين (طهران ـ 1376) ج2، ص365؛ أحمد كسروي، تاريخ بانصد ساله خوزستان (طهران ـ 1333) ص5. ومن الجدير بالذكر أنَّ عدم وجود أية ترجمة للغياثي في المصادر العربية على الرغم =

في معظم مؤلفاته إلى وجود كتاب مخطوط يسمى (الأنوار) ذكر فيه الغياثي في عداد رجال الشيعة ولكنَّه لم يتوسع في تفصيل حياته، ولا ذكر عام وفاته، وإنَّما اكتفى بذكر اسمه وقال إنَّ له تاريخاً هو موضوع البحث[1]. وذكر العزاوي كذلك أنَّه كان كاتب ديوان الإنشاء ببغداد[2].

وهنا لا بدَّ أن نتساءل، هل عاد الغياثي إلى العراق؟ ومتى بدأ بوضع كتابه في التاريخ؟ وإلى متى استمر في تدوينه؟

لا يمكننا الإجابة عن هذه الأسئلة لأنَّه ليست لدينا أية معلومات مفيدة عنها، كما أنَّ الكتاب ناقص في قسمه الأخير. لكنَّنا نعتقد أنَّ الغياثي كان حياً في العقد الأول من القرن العاشر الهجري أو بعد ذلك بقليل[3]. إذ إنَّه ذكر في فهرس كتابه، ظهور

من وجوده في حلب، ربما يعود إلى أنَّه لم يدوّن تاريخه إلا بعد عودته منها، أو أنَّ نسخاً من كتابه قد نقلت إلى إيران فاعتمدها المؤرخون الفرس.

(1) انظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد ـ 1936) ج2 (بغداد ـ 1957) ج1 ص249.
ومن المؤسف حقاً أنَّه ليس لدينا أية معلومات عن هذه المخطوطة أو مؤلفها أو تاريخ تأليفها، كما ليس بالإمكان الاطلاع عليها ضمن مخطوطات العزاوي لعدم إفساح المجال لذلك في الوقت الحاضر.

(2) الإشارة الوحيدة في هذا المجال هي ما ذكره الغياثي نفسه في كتابه (تاج المداخل في علم النُّجوم) ورقة 3 ب من أنَّه (الكاتب البغدادي). ولا أدري من أين جاء العزاوي بالزيادة.

(3) لعلَّ دليلنا على ذلك ما ذكره الغياثي عن استمرار الخليفة العباسي في زمانه «وإلى الآن من نسله في مصر»، الكتاب ص192. وهذا يعني أنَّ الغياثي كان حياً قبل سقوط الخلافة في مصر على يد السلطان سليم الأول سنة 923هـ/ 1517م.

السيد محمد بن فلاح المشعشعي ومن تبعه من المشعشعين وذكر أخبارهم في الجزائر إلى سنة «إحدى وسبعمائة»[1]، ولما كان ظهور السيد محمد بن فلاح قد حدث حوالى منتصف القرن التاسع الهجري فمن المحتمل أن تكون سبعمائة قد تحرفت عن كلمة تسعمائة، وهو ـ على ما يبدو ـ من خطأ الناسخ. ثم إنَّه عندما تحدث عن حسين بايقرا واستمراره في حكم هراة، ذكر استمرار أولاد أبي سعيد في سمرقند إلى سنة «807»[2]، ويبدو لي أنَّ هذا الرقم بالذات تصحف عن سنة 907هـ/ 1501م التي قتل فيها السلطان علي ابن سلطان محمود ابن سلطان أبي سعيد آخر سلاطين الجغتاي على يد شيبك خان.

وقد حاول العزاوي الربط بين المولى (غياث)[3] الذي توفي سنة 935هـ، وبين مؤلفنا الغياثي. غير أنَّنا لا نجد أية علاقة بين الاثنين، لأنَّ مجرد توافق الاسمين، أو مجرد أنَّ الغياثي كان يلهج بذكر السلطان يعقوب لا يقوم دليلاً على هذه العلاقة.

أما مؤلفاته: فهي كتاب (التاريخ الغياثي)، وكتاب (تاج المداخل في علم النُّجوم)، فالتاريخ الغياثي، يعد ذا قيمة تاريخية

---

(1) انظر: الكتاب ص2.

(2) انظر: الكتاب ص226.

(3) المولى غياث، ينسب إلى مدينة تون إحدى مدن قوهستان المهمة، وكان يميل إلى التصوف، انظر: لطف علي بيك المعروف «المتخلص» بن آدر من أصفهان، تذكرة الشعراء، نقلاً عن عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد ـ 1939) ج3 ص263، حيث توجد نسخة من الكتاب في مكتبته، ومنها نقل المؤلف المذكور.

كبيرة لأنَّه حفظ لنا معلومات مهمة عن العصور التي أعقبت سقوط بغداد بيد هولاكو إلى سنة 891هـ، وهي المعلومات التي بقيت غامضة حتى الوقت الحاضر. لذلك كان هذا الكتاب وما يزال أهم مصدر عنها بالعربية، وليس هناك مصدر آخر يضاهيه في معلوماته عن العراق بالفارسية أو التركية[1].

ولذلك فقد اعتمده كثير من المؤرخين الذين كتبوا بالفارسية كالشوشتري في كتابه (مجالس المؤمنين) لتفصيل بعض وقائع السيد محمد المشعشع[2]، وأحمد كسروي في كتابه (بانصد ساله خوزستان) الذي أشار فيه إلى التفاصيل الواردة عن السيد محمد المشعشع في أحد مؤلفات عراق العرب المسمى (التاريخ الغياثي)[3]. كما نقل عنها أيضاً السيد شبر بن محمد بن ثنوان في رسالته التي عملها لإثبات نسبه المنتهي إلى السيد محمد المشعشع[4].

أما العزاوي فقد اقتبس منه كثيراً في الأجزاء الثلاثة الأولى من كتابه (تاريخ العراق بين احتلالين)، ولكنَّه أسند إلى الغياثي بعض الاقتباسات التي لا نجد لها ذكراً في الكتاب[5]. ولعلَّ

---

(1) سيجد القارىء تفاصيل كثيرة في الباب الخاص بأهمية الكتاب ص32 من هذه الدراسة.

(2) انظر: مجالس المؤمنين، ج2، ص395.

(3) انظر: تاريخ بانصد ساله خوزستان، ص5.

(4) انظر: محمد محسن الشهير بآغا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة (النجف ـ 1357) ج3 ص271.

(5) انظر: تاريخ العراق بين احتلالين ج3 ص109، ص110، ص162.

العزاوي أخذ هذه النصوص من كتاب (مجالس المؤمنين) أو (مجموعة الأنوار) وزعم أنَّها للغياثي[1]. وقد تابعه في ذلك جاسم حسن شبر في كتابه (تاريخ المشعشعيين وتراجم أعلامهم)[2]، كما أبدى تطرفاً كبيراً في نقده للدول التركمانية حيث قال إنَّها «ضيقت على الحركة الفكرية ولن[3] تسمح في تدوين الحوادث التاريخية إلا بإصدار أمر يثبت ولاء الكاتب أو المؤرخ لها، وأغدقت الأموال الطائلة على كثير منهم...».

وقد ترجم الغياثي كتاباً من الفارسية إلى العربية[4] بعنوان (تاج المداخل في علم النُّجوم) وذكر في مقدمته ما يأتي: «التمس منِّي بعض الأصحاب أن أغور لهم هذا الكتاب وأكشف عنه حجاب الارتياب... وأنقله من الفارسية إلى العربية ليكون مفيداً[5] لكل مستفيد»[6].

---

(1) يمكن التأكد من هذا القول من مقارنة هذه النقول مع كتاب مجالس المؤمنين ج2 ص270، 395. كما أنَّه أشار إلى قول للغياثي وأسنده في الهامش إلى مجموعة الأنوار، انظر: تاريخ العراق بين احتلالين ج3 ص162.

(2) (النجف، 1965) انظر: ص22 ـ 24.

(3) كذا في الأصل، والصواب لم.

(4) يبدو من ترجمة الغياثي لهذا الكتاب، والنقول الكثيرة عن الظفرنامه لشرف الدِّين البزدي، إجادته التامة لهذه اللغة إضافة إلى إحاطته باللغة التركية، ولكنَّنا مع ذلك لا نستطيع أن نجزم بأنَّه انحدر من أصل فارسي بل ربما يكون «عراقياً اندمج في بيئة أعجمية خلال المئة التاسعة، وفي هذه الفترة ضعفت اللغة العربية وآدابها في العراق، وزاحمتها اللغات الأعجمية...» انظر: محمد رضا الشبيبي، أُصول ألفاظ اللهجة العراقية (بغداد ـ 1956) ص18 الهامش.

(5) كذا في الأصل، والصواب مفيداً.

(6) انظر: ورقة 3 ب.

والكتاب المذكور من تأليف أبي جعفر محمد بن عبد الله الشريفي يقع في ثلاث مقالات، كل واحدة منها تحتوي على ثمانية عشر باباً فتكون جملة أبواب الكتاب 54 باباً وقد سمَّاه مؤلفه تاج المداخل، وجعل مباحثه تتعلق بعلم الفلك والنُّجوم.

تقع ترجمة الكتاب في 121 ورقة، تحوي الورقة الواحدة 17 سطراً قياس 18,5× 14,5سم، ونسخته قديمة تمت كتابتها في شهر رجب سنة 879هـ، منها نسخة في مكتبة المتحف العراقي قسم المخطوطات برقم (250)، وهناك نسخة أُخرى في مكتبة عاشر أفندي في استنبول برقم (177)[1].

وفي نهاية الكتاب ملحقات مترجمة عن الفارسية، وضعها المؤلف نفسه كما أشار إلى ذلك في مواضع متعددة بقوله «ترجمته بالعربي للعبد الكاتب»[2].

وللغياثي كتاب آخر اختصره في نهاية الكتاب، وهو رسالة للعمل بالربع المجيب لخصها من رسالته المسماة بـ(نزهة النظر) ورتبها على مقدمة وعشرة أبواب وخاتمة[3].

أما أسلوبه في كتابة (تاريخ المداخل في علم النُّجوم) فهو أفضل من أسلوبه في كتابه (التاريخ الغياثي)[4].

---

(1) انظر: عباس العزاوي، تاريخ علم الفلك في العراق وعلاقته بالأقطار الإسلامية والعربية (بغداد ـ 1958) ص119.

(2) انظر: تاج المداخل في علم النُّجوم ورقة 118 ب.

(3) تاج المداخل في علم النُّجوم ورقة 118 ب.

(4) لا يفرق البعض بين أسلوب الكتابين «والنسخة في أوهامها تشبه تماماً النسخة التاريخية التي عقدنا البحث لها» انظر: عبد الحميد الدجيلي، كتاب التاريخ =

2 ـ وصف المخطوط:

أ ـ المخطوط:

المخطوط الآن من ممتلكات مكتبة المتحف العراقي مسجل فيه برقم (1738). كان المرحوم الأب أنستانس الكرملي قد اشتراه من السيد حسين بن علي المعروف بداماد الحسني النجفي الهمذاني[1] في النجف بمبلغ (175) روبية في 28 شباط سنة 1918م، وقد دوّن ذلك بالحروف اللاتينية (الفرنسية) في وسط الكتاب بعد اقتنائه له، وقد سار الأب أنستانس على هذه السيرة في كل الكتب التي كان يقتنيها[2].

لهذا المخطوط في الوقت الحاضر عدة نسخ مصورة ومنسوخة عنه، منها ما هو مصور على ميكروفيلم أو على الفوتستات. كما أنَّ هناك نسخة خطية موجودة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب جامعة بغداد، برقم (61) استنسخها عبد الرزاق البغدادي عن نسخة مكتبة المتحف، وهي مكتوبة بخط جميل لكن الناسخ غيَّر كثيراً من كلماتها فصحح الأخطاء الواردة فيها دون الإشارة إلى ذلك. ولهذا فإنَّ اعتمادنا عليها اقتصر على الاستعانة بها على قراءة الكلمات الغامضة في هذا المخطوط الذي اتخذته أصلاً.

= الغياثي، مجلة سومر (بغداد ـ 1950) ج2 م6 (1950) ص220.

(1) انظر: الكتاب ص227. وقد ذكر الأستاذ عبد الحميد الدجيلي، المصدر نفسه، ص220، الاسم خطأ بالحمداني، والصواب ما ورد في أصل الكتاب.

(2) كوركيس عواد، مخطوطات الكرملين في خزانة المتحف العراقي، مجلة سومر، الجزء الثاني، المجلد السابع (1951)، ص278 ـ 279.

ب ـ العنوان:

والعنوان الذي يحمله المخطوط كما هو مذكور في الصفحة الأولى منه هو «كتاب التاريخ الغياثي» أطلقه المؤلف نفسه على كتابه، كما ذكر ذلك في المقدمة التي يقول فيها «... وسميته بالتاريخ الغياثي»[1].

تبدأ الصفحة الأولى والثانية من المخطوط بذكر فهارس الموضوعات التي تناولها بالبحث، على حين خصصت الصفحتان الثالثة والرابعة لجداول زمنية تتعلق بتثبيت بعض القضايا التاريخية كما جاءت في الكتب القديمة، ثم تليها المقدمة. وقد بدأها المؤلف بقوله: «الحمد لله الباقي بعد فناء خلقه الدائم فلا فناء ولا زوال لملكه والصلاة على سيِّدنا محمد خير خلقه وآله وعترته أجمعين وبعد، يقول كاتب هذه الأوراق أحوج الخلق إلى الخلاق عبد الله بن فتح الله البغدادي الملقب بالغياث...»[2].

ج ـ عدد أوراق المخطوط وأسطره وأبعاده:

يقع المخطوط في 316 صفحة قياس 24 × 18سم، تحتوي الصفحة الواحدة منه على 15 سطراً وهو مكتوب بالخط الفارسي النستعليق (النسخ تعليق). والمخطوط فيه بعض الخروم إذ سقطت منه (ص/ 179/ 183) و(ص/ 227) و(302/ 303) كما سقطت أوراق ما بعد الصفحة 316 لا نعرف عددها.

---

(1) انظر: الكتاب ص6.

(2) انظر: الكتاب ص5.

د ـ تاريخ نسخ المخطوط وناسخه:

بسبب الخروم الموجودة في نهاية المخطوط أصبح من المتعذر علينا أن نعرف تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولكن يبدو أنَّها قديمة الخط ونرى أنَّ تاريخ نسخها ربما يرجع إلى زمن المؤلف. وليس لدينا دليل واضح على أنَّها قوبلت مع نسخ أُخرى، إذ لم ترد إلا زيادات قليلة في هوامشها أشار إليها الناسخ بالعلامة (ق).

هـ ـ رسم الكلمات:

لقد رسم الناسخ كثيراً من الكلمات الواردة في المخطوط بشكل يختلف عمَّا هو مألوف لدينا الآن، فقط أسقط الهمزة من الكلمة سواء أكانت في آخرها أم وسطها واستبدلها بياء أو واو، وإن كان ذلك لا يمثل كل الكلمات، مثال ذلك:

ما = ماء، الشتا = الشتاء، الغلا = الغلاء، النسا = النساء، الأمرا = الأمراء. أما الهمزة التي استبدلها بالياء مثل أوايل = أوائل فقد وردت كثيراً ولذلك فقد أبقيت على النحو الذي جاءت به لأنَّها كانت مألوفة في ذلك الوقت.

ومثال الكلمات التي استبدلت فيها الهمزة بواو: جاوو = جاؤوا، مملوة = مملوءة. كما سقطت الهمزة الوسطية من بعض الكلمات مثل: وراه = وراءه، تراى = تراءى، ورانا = وراءنا.

وقد أسقطت الألف الوسطى من بعض الكلمات والأعلام مثل: إبرهيم = إبراهيم، ثلة = ثلاثة.

كما أنَّ الناسخ رسم الألف الممدودة بصورة الياء مثل: صفى = صفا، فشى = فشا، ثم إنَّه عكس الأمر في ألفاظ أُخرى فرسم ما حقه أن يرسم بصورة الياء على صورة الألف القائمة مثل: تولا = تولى، أنسا = أنسى، ملتقا = ملتقى، نادا = نادى، تعافا = تعافى.

وكتب أحياناً التاء المربوطة تاء مفتوحة مثل: وفات = وفاة، القنات = القناة، جماعت = جماعة، دولت = دولة. أو التاء المفتوحة بتاء مربوطة مثل الكلمات التالية: ثارة = ثارت، سنواة = سنوات، العماراة = العمارات.

3 ـ منهج التحقيق:

كان اعتمادنا في تحقيق كتاب (التاريخ الغياثي) على نسخة واحدة، لأنَّنا لم نجد ذكراً لأية نسخة أُخرى في فهارس المخطوطات المنشورة[1]. وتأتي الصعوبة في تحقيق هذا الكتاب من كثرة الأخطاء التي وردت فيه وندرة المعلومات التي تعين على ضبطه.

ومن أجل إخراج النص على نحو علمي يطمأن إليه اعتمدنا الوسائل العلمية المعروفة لإبرازه بصورة مرضية. مثال ذلك أنَّ المؤلف استفاد من بعض الكتب العربية والفارسية[2]، فكانت

---

(1) ويمكن أن نضيف إلى ذلك جهود الأستاذين الدكتور حسين محفوظ وعباس العزاوي اللذين تسنت لهما فرصة الاطلاع على خزائن الكتب الخاصة خارج العراق ولكنَّهما لم يجدا نسخة ثانية لهذا الكتاب.

(2) انظر: دراسة مصادر الكتاب ص26 من هذه الدراسة.

مادتها وسيلة لتصحيح ومقارنة ما ورد في الكتاب من جهة، وإدخال بعض النصوص المهمة أو الساقطة في الأصل من جهة أُخرى. كما وردت في الهامش بعض الإضافات التي أشار إليها الناسخ فأدخلتها في النص، وأهملت بعضاً آخر لاعتقادي بأنَّها من عمل بعض من قرأ المخطوط فنقلتها إلى الهامش كما وردت وأشرت إلى ذلك[1].

كثرت الأخطاء في هذا الكتاب كثرة ظاهرة قياساً على غيره من المخطوطات لأنَّه وضع في حقبة زمنية انحدرت فيها اللغة العربية، لذلك آثرت الإبقاء على هذه الأخطاء كما وردت في الأصل وأشرت إليها في الهامش لكي يحافظ النص على أصالته ويبرز روح العصر الذي عاش فيه المؤلف. ومع ذلك فقد قمت بتصحيح الكلمات التي وردت محرفة أو مصحفة في النص أو جاءت نتيجة الخلط في استعمال أسماء الإشارة، وأشرت إلى ذلك كله في الهامش. كما أدخلت بعض الكلمات لتوضيح النص ووضعتها بين قوسين معقوفين.

وقد قمت بضبط وتخريج الآيات القرآنية التي وردت في الكتاب، كما عملت على ترجمة الأشعار الفارسية والتركية، وبعض صفحات المخطوطة التي جاءت مكتوبة باللغة التركية[2] في الهامش. ولكنَّني لم أجد تخريجاً لبعض الأبيات الفارسية والتركية والعربية والأقوال المأثورة لأنَّ المؤلف لم يشر إلى مؤلفها أو

---

(1) انظر: الكتاب ص226، ص307.

(2) انظر: الكتاب ص304 ـ 305.

قائلها، ولم تهدني المصادر التي رجعت إليها السبيل إلى نسبتها، ولعلَّه نقلها من مصادر مفقودة. أما الكلمات الساقطة من الكتاب التي لم أجد ما يكملها فقد أبقيتها على وضعها[1]، كما أشرت في نشري للمخطوطة إلى بدايات الصفحات حيثما جاءت.

وكان اعتمادي بالدرجة الأولى في شرح الكلمات والمصطلحات الفارسية والتركية على المعاجم الفارسية مثل (فرهنك انندراج) لمحمد بادشاه (والمعجم الذهبي) لمحمد التونجي (والمعجم في اللغة الفارسية) لمحمد موسى هنداوي، إضافة إلى كتاب (الألفاظ الفارسية المعربة) لادي شير. أما الألفاظ العربية فقد اعتمدت في ضبطها على (لسان العرب) لابن منظور، كما لم أغفل التعريف بما ذكر من المواقع والبلدان، انتفاعاً من ياقوت ولسترنج.

وزيادة في إيضاح النص استعملت علامات الترقيم الحديثة، وعملت على ترتيب الكتاب إلى فقرات جديدة، إضافة إلى استعمالي الفاصلة والشارحة والنقطة كما أوضحت الرموز[2] وطريقة الحساب بالحروف الأبجدية[3] التي استعملها المؤلف بدلاً عن السنوات. وأكملت بعض التواريخ الناقصة التي جاءت فارغة في الأصل استناداً إلى المصادر الأولية[4].

---

(1) انظر: الكتاب ص152، ص153.

(2) انظر: الكتاب ص158، ص170، ص231، ص284، ص287، ص294.

(3) انظر: الكتاب ص253، ص266، ص297.

(4) انظر: الكتاب ص145، ص308.

وكان المؤلف قد عرض مادة الكتاب على أساس الدول وتسلسل الحكام فيها فجاءت بعض معلوماته مكررة، لذلك فإنّي علقت على الحادثة حيثما ورد ذكرها أول مرة، أو في المحل الذي تكررت فيه، وقد نبهت على ذلك مع العلم بأنَّ هذه التعليقات تضمنت تعريفاً بمصادر الترجمة وعرضاً مختصراً للحادثة أو العلم تثبيتاً أو نفياً لما جاء في الكتاب.

4 ـ منهج الكتاب:

أ ـ منهج المؤلف في عرض مادة كتابه:

التاريخ الغياثي، من كتب التاريخ العام التي تبدأ بأول الخليقة وتنتهي بعصر المؤلف. وقد قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وستة فصول[1]، عرض الفصل الأول منه للأنبياء والأولياء، والثاني لملوك الفرس، والثالث لخلفاء الإسلام، والرابع لملوك الإسلام الذين كانوا حكَّاماً في دولة بني العباس، على حين خصَّص الخامس منه لذكر أخبار الترك والمغول، والسادس لذكر السيد محمد المشتهر بالمشعشع[2].

والقسم الذي تناولته بالتحقيق، هو الفصل الخامس (أخبار المغول والترك)، وقد قسمه على سبع طوائف (دول)[3]، أولها الطائفة الجنكزخانية، والثانية الشيخ حسنيه، والثالثة المظفرية،

---

(1) انظر: الكتاب ص6.

(2) انظر: الكتاب ص14.

(3) انظر: الكتاب ص142/ 143.

والرابعة الجغتاي، والخامسة التركمان البارانية (قرة قوينلو)، والسابعة[1] الجراكسة في بلاد الشام، والسادسة البياندرية (الآق قوينلو).

أما الفصل السادس فقد ذكره المؤلف في أخبار الطائفتين الخامسة والسادسة، ولكنَّه ساقط من المخطوط فلا نعلم عنه شيئاً.

ومن الملاحظ أنَّ هناك تفاوتاً في غزارة المادة بين فصل وآخر، ففي حين نرى مثلاً أنَّ الفصل الثالث يقع في ثماني صفحات[2]، نجد الفصل الخامس منه يتألف من تسع وخمسين صفحة[3].

ويأخذ على مادة الكتاب كثرة التكرار والإحالات الموجودة فيها، فهو إمَّا أن يذكر الحادثة بصورة مختصرة ويشير إلى تفصيلها في موضع آخر[4] أو يذكرها بصورة مفصلة ثم ينبه إلى أنَّه سيذكرها مرة أُخرى[5]. فعندما كرر حديثه عن غلبة حسن بيك على جهانشاه كما ورد في كتاب (الجفر الجامع) قال: «لكن ذكره هاهنا كان أولى لأنَّه محله فلم نكرره وليطالع من هناك»[6]. وقد

---

(1) ورد تقديم وتأخير بين أخبار الطائفتين السادسة والسابعة يختلف عمَّا ذكره المؤلف في بداية فهرسه، فأثبتنا مادتهما كما وردت في الأصل.

(2) انظر: الكتاب ص189/ 197.

(3) انظر: الكتاب ص228/ 287.

(4) انظر: الكتاب ص183، 184، 189، 216، 237، 258، 259، 260.

(5) انظر: الكتاب ص156، 238، 258، 284.

(6) انظر: الكتاب ص310.

تتكرر الحادثة الواحدة أكثر من مرتين[1]. وقد نبه إلى أنَّه ذكر بعض الحوادث في موضع معين، مع أنَّنا لم نجدها فيه[2].

ويعود السبب في تكرر الحوادث إلى المنهج الذي اتبعه المؤلف في ترتيب مادته وهو على أساس الدول وما يتبع ذلك من تشابك الحوادث بين دولة وأُخرى وهو يشعر بهذا التكرار[3]، إذ قال عند حديثه عن الأمير عثمان بن قرايلك «. . .وقد مضت قصته والتكرار لا فائدة فيه»[4]. وعلى الرغم من ذلك التكرار فقد كان وروده تأكيداً وتصويباً للأخبار التي جاءت في الكتاب، هذا فضلاً عن بعض الأخبار التي وردت في أثناء إعادته للخبر.

وقد أرّخ المؤلف الحوادث التي عاصرها بالساعة واليوم والشهر والسنة، واستعمل أحياناً الشهور المغولية ـ التركية والأشهر الفارسية وقارنها بالشهور العربية[5]، ومع ذلك فقد ورد ذكر بعض السنوات بصورة غير دقيقة خاصة في المدة التي لم يعاصرها[6]، إذ ذكر مثلاً أنَّ مدة حكم السلطان حسين بن أويس

---

(1) انظر: الكتاب ص187 وقارنها بالصفحة 234، وانظر أيضاً (ص224، 258، 269)، و(225، 258، 275).

(2) انظر: الكتاب ص219، 243، 263، 279.

(3) انظر: الكتاب ص210، وقارنه مع ص167/ 168 وص202 مع ص168 وص203 مع ص197، وص204/ 205 وقارنه مع ص169/ 171 ومع 209/ 210 مع ص174/ 175 وص211/ 212 مع ص176/ 179 وص241/ 242 مع ص310، 283، وص311 مع ص284.

(4) انظر: الكتاب ص307.

(5) انظر: الكتاب ص169، 200، 207، 208، 211.

(6) انظر: الكتاب ص143، 144، 145، 157، 225، 228، 231.

الجلائري سنة واحدة[1]، في حين أنَّها كانت ثماني سنوات، ولعلَّ قسماً منها يعود إلى خطأ الناسخ[2].

واستشهد بالأبيات الشعرية التي لم ينسبها - في الغالب - إلى قائلها وكان أكثرها مضطرب الوزن أو غير موزون أصلاً[3]، وربما كان بعضها ترجمة لأبيات فارسية[4]، قد يتكرر ذكرها أكثر من مرة واحدة[5]. كما أنَّه كان يستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[6]، أو بالأمثال والأقوال المأثورة التي ذكر قسماً منها بصيغة عامية[7].

والكتاب لا يخلو من المبالغة في وصف بعض الحوادث ففي أثناء حديثه عن استيلاء تيمور على بغداد سنة 803هـ يقول: «وانقرضوا أهل بغداد في هذه الفتنة»[8]. كما يقول عن الوباء الذي حدث في بغداد والمناطق الأُخرى سنة 841هـ «ولم يبق من أهل بغداد واحد من الجملة»[9]. وهناك أحداث أُخرى تحمل

---

(1) انظر: الكتاب ص166 ولا يمثل هذا التاريخ المثال الوحيد لذلك فقد جاءت كثير من السنوات بصورة مخطئة في الطائفة الأولى الجنكزخانية.
(2) انظر: الكتاب ص219، 226، 234، 259، 294.
(3) انظر: الكتاب ص164، 219، 243، 256، 263، 265، 279، 282، 306، 307.
(4) انظر: الكتاب ص260.
(5) انظر: الكتاب ص225 وتكرره في ص249، 256 وتكرره في ص261.
(6) انظر: الكتاب ص240، 257، 263، 266، 279، 282، 309، 311، 312.
(7) انظر: الكتاب ص225، 252، 261، 262، 278، 280، 299.
(8) انظر: الكتاب ص177.
(9) انظر: الكتاب ص248.

صفة المبالغة ولكنَّه يتعذر علينا نفيها أو إثباتها لندرة المصادر المتوفرة عنها[1]. وقد تتحول أخباره أحياناً إلى نوادر وغرائب مثل ذلك قوله: «وقيل في النوادر الطبية إنَّ الزنبور إذا سقط على الفأر الميت ثم لسع إنساناً فإنَّه يموت»[2]. كما حوى الكتاب بعض القصص التي أعطاها طابعاً تاريخياً وحمل الراوي مسؤوليتها[3].

ومن مميزات الكتاب البارزة، اهتمامه بالأُمور الفلكية واعتبارها القوة المسيرة للأحداث، وقد علَّل المؤلف كثيراً من الحوادث بالقرآن؛ فإنَّ ظهور تيمور مثلاً كان على رأيه من تأثير القِران العاشر من قرانات المثلثة الهوائية الواقع في برج العقرب[4]. كما أنَّه علَّل فتح تيمور لبغداد سنة 803هـ نتيجة لحلول قلب العقرب بالقوس[5]. وقد أعطى تعليلات مماثلة لحوادث أُخرى[6]، كعلَّة اعتلاء شاهرخ السلطة بأنَّه «كان أقوى طالعاً من الجميع»[7] وربما اشتط في ذلك حتى حدوث بعض الوقائع أمراً مسلماً به، إذ دلَّل على ذلك بالوقائع التي ألمَّت ببغداد يوم السبت أو ليلته[8]. فضلاً عن ذلك فقد أورد المؤلف

---

(1) انظر: الكتاب ص248، 260، 278.

(2) انظر: الكتاب ص237، ص256 أيضاً.

(3) انظر: الكتاب ص264، ص252 أيضاً.

(4) انظر: الكتاب ص165، وص200 أيضاً.

(5) انظر: الكتاب ص177.

(6) انظر: الكتاب ص177، 178، 272، 273، 296.

(7) انظر: الكتاب ص218.

(8) انظر: الكتاب ص178.

الفهارس الفلكية التي شرح من خلالها الحوادث[1] وأظهر معرفته بها وطريقة العمل بالقران والمعميات[2].

ولم تقتصر معرفة المؤلف على الأُمور الفلكية بل إنَّه كان عارفاً بعلوم أُخرى تمَّت بصلة إلى علم الفلك كعلم الجفر وعلم الوفق والتكسير وعلم الغالب والمغلوب[3]، وقد أوضح كيفية تعلمها في أثناء إقامته في حلب ثم أوضح طريقة العمل بها، ففيما يخص العلم الأخير أورد هذه الأبيات لتفسيرها:

أرى الزوج والأفراد يسمو أقلها
وأكثرها عند التخالف غالب
ويغلب مطلوب إذا الزوج يستوي
وعند استواء الفرد يغلب طالب[4]

وهو عنده «أمر حكمي خواصي كلي والناس عنه غافلون»[5].

ونستنتج من ذلك كله، أنَّ الاهتمام بالأُمور الفلكية في هذه الفترة يرجع إلى اعتقاد الناس، ومنهم الغياثي، بأنَّها تتضمن تنبوءات عن المستقبل، ولذلك فإنَّ أغلب الحوادث المهمة قد ربطت بتعليلات قائمة على هذا الأساس[6].

---

(1) انظر: الكتاب ص159، وكذلك ص294، وقد تركت هذه الفهارس من غير تعليق لاهتمامي بالمادة التاريخية أولاً، وعدم إلمامي بها ثانياً.

(2) انظر: الكتاب ص223، ص309.

(3) لقد شرحنا هذه العلوم في الصفحات التي وردت فيها.

(4) انظر: الكتاب ص268.

(5) انظر: الكتاب ص268.

(6) انظر: الكتاب ص219، 226، 281، 282، 288، 297، 301، 309، 313، 315.

وهناك اعتقادات أُخرى تمثل عقلية المؤلف وتصوره للأُمور مثال ذلك قوله: «وذكروا في تواريخ مصر أنَّ ما جلس السلطان يوم السبت وتمَّ له الأمر، وهذا شيء قد جرب وصح»[1]. كما أنَّه يجزم بحتمية ظهور شخص بارز في كل أسرة[2].

لم يكن المؤلف متعصباً في أحكامه على الدول السابقة التي لم يعاصرها فقد أثنى فيها على الحكَّام الذين اشتهروا بحسن السيرة أو قاموا بالأعمال الإصلاحية[3]. إلا أنَّه يبدو متعصباً عند الحديث عن الدول التي عاصرها. فتراه يغالي في مدح حكَّام الآق قوينلو[4] في حين يجد القارىء في حديثه عن حكَّام القرة قوينلو كثيراً من عبارات الذم والشتم[5]. مع العلم أنَّ الاثنين أساءا في حكمها للعراق ويمثل ذلك موقفه الشخصي المباشر من حكَّام الطائفتين.

ب ـ لغة الكتاب:

يبرز في كتاب «التاريخ الغياثي» بصورة واضحة الاستعمال العامي والأعجمي للغة العربية، بحيث طغت عليه طغياناً ظاهراً ـ باستثناء ما نقله من المصادر الأُخرى ـ ركّة التعبير كما قال الأستاذ الشبيبي لأنَّ «طريقة الغياثي في تاريخه تمثل الأسلوب

---

(1) انظر: الكتاب ص264، 297.

(2) انظر: الكتاب ص306/ 307.

(3) انظر: الكتاب ص150/ 151 وكذلك ص144، 146، 163.

(4) انظر: الكتاب ص261، 262، 266، 282، 316.

(5) انظر: الكتاب ص233، 234، 238، 241، 260، 265، 282، 285.

الإنشائي العامي المشوب بالعجمة الذي شاع في العراق إذ ذاك»[1]. ولذلك نجد في تاريخه ـ باستثناء الكلمات التي أسقط عنها الإعراب، أو كتبها الناسخ بشكل يختلف عمَّا هو مألوف من رسم الكلمات في هذا العصر[2] بحيث تبدو كأنَّها عامية أيضاً ـ كثيراً من الألفاظ العربية التي استعملت بصيغة عامية لا تزال شائعة في اللهجة العراقية الدارجة في الوقت الحاضر.

وهناك شواهد كثيرة تبرز التراكيب اللغوية التي استعملها المؤلف استعمالاً عامياً ـ وبخاصة عامية الشام ـ رغم فصاحة المفردات كأن يقول: «فأعطاهم أجرتهم بالزايد»[3]، وهو يقصد بهذا أنَّه أعطاهم من الأجر أكثر ممَّا يستحقون. وقوله «وقد جاب معه مال كثير»[4]، ويعني جلب. وقوله «مرة من المرات شوشوا عليه الأمراء»[5]. وقوله «وقد صفا معهم من العسكر قريب ثلاثة آلاف فارس»[6] وأراد بها بقي. وقوله «وعسكر تيمور كان تعبان»[7]. ومثله قوله «وإن عزم إلى بغداد ما لي حدّ المقاومة»[8] أي ليس لي. ومنه أيضاً «كان (قرا يوسف) قد انهزم من خوف

---

(1) انظر: أصول ألفاظ اللهجة العراقية، ص20.

(2) مثال ذلك: جابيه، أي جاء به، وجابني، أي جاء بي، ولم يبق فيه رجا أي رجاء. وراه، أي وراءه. مروة، أي مروءة، خايفين، أي خائفين. . .إلخ.

(3) انظر: الكتاب ص172.

(4) انظر: الكتاب ص210.

(5) انظر: الكتاب ص162.

(6) انظر: الكتاب ص183.

(7) الأصل ثعبان وهو تصحيف، انظر الكتاب ص213.

(8) انظر الكتاب ص206.

عساكر الجغتاي»[1]، واستعمالها الفصيح خوفاً من. وقوله «فإنَّ برقوق كان قد مات ومصر والشام مخبوطة»[2]. وقوله «وبعد وفاته دفنا تحت فرد قبة»[3]، أي تحت قبة واحدة. وقوله «الرأي أنَّكم تجيبون الولد وتسلطنوه»[4]، والصواب تجيؤون به. ومثله قوله «فجاء الأمير عبد الله ليلة الأخذة»[5]، وقصد الليلة التي أخذ بها. وكذلك قوله «فلم يفعل يروح»[6] أي أبى أن يذهب. وقوله «ففعل ذلك رغماً على أنف»[7]، والأصوب رغم أنفه. وقوله «فنقض الحمار»[8] ويعني تعب. ومثله قوله «فإنَّ العسكر كان قد جاع»[9] ومنه أيضاً «وكان قد طاب حسن بيك من وجع».

كما نجد ركّة في التعبير بسبب التأثر بالطريقة الأعجمية كأن يقول «. . . علم علي بادشاه أنَّ الجماعة الذين كانوا معه ما يكونون مائلين إلى أولئك الحكَّام لكونهم كانوا متفقين معه على الوزير»[10]، وقوله «فلما انتبه من نومه لم ير عنده أحداً ولا ركابدار وحطوا أيديهم على خيله ويراقه وجميع شيء كان معه،

---

(1) انظر: الكتاب ص214.

(2) انظر: الكتاب ص199.

(3) انظر: الكتاب ص252.

(4) انظر: الكتاب ص256.

(5) انظر: الكتاب ص268.

(6) انظر: الكتاب ص244.

(7) انظر: الكتاب ص237.

(8) انظر: الكتاب ص249.

(9) انظر: الكتاب ص314.

(10) انظر: الكتاب ص152.

فلم يبق معه شيء»[1]. وقوله «قيل في التوراة مذكور. . .»[2] وعندما تحدث عن احتلال حسن بيك لمدينة البيرة يقول «فأما المدينة فإنَّه من أول مرة أخذها وأخربها. . .»[3].

كما وردت في الكتاب أخطاء نحوية كثيرة بحيث لا تخلو الصفحة الواحدة من خطأ أو عدد من الأخطاء النحوية التي شاعت بسبب إهمال الإعراب أو بسبب جهله بقواعد اللغة والنحو. ويظهر الأمر بصورة واضحة في استعمال الأعداد التي لم أشر هنا إلى شيء منها لكثرة تكرارها في الكتاب، واكتفيت بذكرها عند تحقيق النص. ويلاحظ الخلط الشديد في الأسماء الموصولة إذ استعمل ما دلَّ منه على المذكر للمؤنث كقوله «وسخر جميع البلاد الذي في جواره»[4]. واستعمل ما دلَّ على المؤنث للمذكر كقوله «هو من الثلاث اخوة التي»[5] أو «وتحصن الشحنة ـ محمد قورجي ـ التي كان فيها. . .»[6]. كما أنَّه استعمل صيغة المثنى والجمع في الجملة نفسها[7].

وتظهر في الكتاب كثرة استعمال الكلمات والاصطلاحات

---

(1) انظر: الكتاب ص286.

(2) انظر: الكتاب ص261.

(3) انظر: الكتاب ص314، وهناك شواهد أُخرى نحيل القارىء إليها في الصفحات الآتية: 145، 199، 211، 222، 223، 229، 240، 264، 280، 307.

(4) انظر: الكتاب ص143 وكذلك 193، 283.

(5) انظر: الكتاب ص185 وكذلك ص183.

(6) انظر: الكتاب ص193.

(7) انظر: الكتاب ص229.

الفارسية مثال ذلك: الشاهزادكية، التقوزات، قيتولاتهم، الكمك، البيشكشات، تاج زربر سر خليل نهاد[1]. كما أنَّه استخدم كثيراً من الكلمات المغولية والتركية مثل: التمغا، قول، الاردو، الياغية، اليراق، الايلغار، قراول، ايلجي[2]. كما وردت في الكتاب بعض الكلمات الهندية والكردية مثل: كوتوال، الرهوال، كبنك[3].

وقد أكثر من الاستشهاد بالأبيات الشعرية الفارسية[4] وأحياناً التركية، وجاء استعماله لقسم منها في تبيان طريقة الحساب بالحروف الأبجدية كقوله:

هفده شعبان شده تاريخ ابد

في درك الأسفل بئس المقام[5]

---

(1) انظر: الكتاب في الصفحات الآتية على التوالي: 144، 169، 203، 216، 169، 217. وهناك كلمات أُخرى في الصفحات الآتية: 144، 146، 148، 152، 175، 194، 195، 196، 202، 213، 224، 237، 251، 259، 274، 285.

(2) انظر: الكتاب في الصفحات الآتية على التوالي (150، 315)، 147، 238 (170، 253)، 213، 238، 286. وانظر أيضاً بعض الكلمات الأُخرى في: ص150، 187، 236.

(3) انظر: الكتاب في الصفحات الآتية على التوالي: 211، 265، 285.

(4) انظر: الكتاب ص160، 162، 175، 184، 185، 190، 191، 193، 195، 199، 208، 213، 217، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 240، 246، 256، 262، 263، 265، 277، 311.

(5) انظر: الكتاب ص183 وهناك بعض الاستعمالات الأُخرى في الصفحات الآتية: 168، 197، 201، 202، 208، 209.

وتعني هذه الجملة من بيت الشعر الرقم 807 الذي يمثل وفاة تيمور.

وعلى الرغم من أنَّنا لا نستطيع التفريق بين الكلمات غير العربية التي استعملها بنفسه وبين تلك التي اقتبسها من المصادر الأُخرى ـ باستثناء ما أخذه عن الظفرنامه لليزدي ـ فإنَّها تدلُّ على سعة معرفته بهذه اللغة لكثرة استعماله لها خاصة ونحن نعلم أنَّه ترجم كتاب (تاج المداخل في علم النُّجوم) من الفارسية إلى العربية.

5 ـ مصادر الكتاب:

اعتمد الغياثي في كتابة تاريخه مصادر متعددة أشار إليها في مقدمة كتابه وفي أماكن متفرقة منه. وتتمثل تلك المصادر التي اعتمدها المؤلف وأشار فيها في مقدمته بثلاثة أنواع[1] هي:

1 ـ كتَب اقتبس منها.

2 ـ أوراق وحواشٍ لم يفصح عنها.

3 ـ روايات شفهية.

في حين أنَّ هناك نوعاً رابعاً يمثل الأحداث التي عاصرها أو شهدها وسأتكلم على كل واحدة منها بالتفصيل.

1 ـ الكتب التي اقتبس منها:

رجع الغياثي في كل عصر من العصور إلى مصادر خاصة

---

(1) انظر: الكتاب ص5/ 6.

به، فإنَّ المدة الواقعة من أول الخليقة إلى أيَّام السلطان أبي سعيد مأخوذة من كتاب (نظام التواريخ) للقاضي ناصر الدِّين عمر البيضاوي وغيره[1]. بينما اعتمد كتاب (الظفرنامه) لشرف الدِّين اليزدي في تدوين أخبار تيمور وعلاقته بالحكَّام الآخرين إذ يقول «هذا الذي رأيناه في تاريخ تيمور»[2]، وقد أكد قوله هذا في أخباره عن الطائفة التيمورية وأنَّه نقل: «أكثره من تاريخ مولانا شرف الدِّين. . .»[3]، ولكن هذه الإشارات قليلة ولا تعطي فكرة واضحة عن كل الحوادث التي ذكرها.

ومن ناحية أُخرى أغفل المؤلف ذكر بعض الكتب التي اعتمدها كثيراً مثل كتاب (أنباء الغمر بأنباء العمر)[4] الذي لم يشر إليه سوى مرة واحدة وبصورة غير صريحة في أثناء ذكره للطائفة التيمورية إذ قال بأنَّه نقل أخباره عن هذه الطائفة من كتاب شرف الدِّين اليزدي «وفي الأوائل شيء قليل من غيره»[5].

وللتعريف بالكتب التي اعتمدها الغياثي، ومدى استفادته منها، آثرت الإشارة إلى العلاقة بين هذه الكتب وكتاب التاريخ الغياثي:

---

(1) انظر: الكتاب ص5. تصحيح واهتمام «بهن ميرزا كريمي» (1313).

(2) انظر: الكتاب ص169 وسيأتي الحديث عن كتاب اليزدي في الصفحة الآتية.

(3) انظر: الكتاب ص218.

(4) الكتاب لابن حجر العسقلاني الذي سنتكلم عليه في الصفحة التالية.

(5) المقصود هنا ـ في الغالب ـ كتاب (أنباء العمر) وإن لم يشر إليه الغياثي صراحة، ولا ندري سبب ذلك.

أ ـ نظام التواريخ للقاضي ناصر الدِّين عمر البيضاوي:

يتضمن هذا الكتاب الذي كتب بالفارسية أخباراً مختصرة منذ بدء الخليقة إلى زمن السلطان أبي سعيد، وتبين لي من متابعة معلومات هذا الكتاب في المدة الواقعة بعد سقوط بغداد، أنَّ الغياثي نقل أخباره عنه وصاغها بأسلوبه الخاص من غير أن يبدي رأيه في تلك الأخبار[1]، وكان يزيد أحياناً في الأخبار التي اقتبسها من هذا الكتاب[2].

ب ـ كتاب الظفرنامه لشرف الدِّين اليزدي:

يقع الكتاب في مجلدين وقد فصلت أحداثه عن تاريخ تيمور[3] ووقائعه المختلفة حتى وفاته سنة 807هـ.

وقد استفاد الغياثي من هذا الكتاب لاشتماله على أخبار مفصّلة عن حياة تيمور فنقل كثيراً من أخباره عن علاقة تيمور مع آل مظفر[4]، والسلطان أحمد الجلائري[5]، ولكنَّه اختصر تلك الأحداث ولم يبد رأياً في النصوص التي نقلها عن هذا الكتاب إلا نادراً[6].

---

(1) انظر: الكتاب ص144.

(2) انظر: الكتاب ص143.

(3) هناك كتاب آخر عن حياة تيمور أقدم من كتاب الظفرنامه لليزدي، واسمه (الظفرنامه) أيضاً، لمؤلفه نظام الدِّين الشامي، ولكن الغياثي نقل أخباره عن كتاب اليزدي.

(4) انظر: الكتاب ص192/ 197.

(5) انظر: الكتاب ص169/ 171، 173/ 177، 183.

(6) انظر: الكتاب ص210.

ج ـ أنباء الغمر بأنباء العمر:

لم يشر الغياثي إلى هذا الكتاب باعتباره أحد مصادره، ولكنَّني استطعت من المقارنة التي عقدتها بين نصوص هذين الكتابين أن أتبين كثرة رجوعه إليه. وقد ركَّز الغياثي في نقله من هذا الكتاب على المعلومات التي تخص العراق[1] مع أنَّ نطاق بحثه (تاريخه) أوسع من ذلك. كما استفاد منه في أخباره عن آل مظفر[2]، ونشأة تيمور الأولى[3] والمماليك[4] والقرة قوينلو[5].

بيد أنَّه نقل عنه معظم أخباره حرفياً أو باختصار قليل مع بعض الاختلافات التي جاءت من الناسخ. إذ تابع الغياثي ابن حجر العسقلاني في إيراده خطأً للحوادث التي لا يمكن الاطمئنان إليها[6]، وقد أشرت إلى ذلك في أثناء التحقيق.

وهناك كتاب (الهداية) لزين الدِّين علي بن ألب أرسلان السلجوقي الذي أشار إلى نقله منه مرة واحدة في نتيجة الحرب بين علي بادشاه والشيخ حسن الكبير. ولكنَّنا لا نعرف شيئاً عن هذا الكتاب ولا عن مؤلفه، إلا النص الذي حفظه الغياثي[7].

---

(1) انظر: الكتاب ص161، 166/ 169، 173.

(2) انظر: الكتاب ص189، 191/ 192.

(3) انظر: الكتاب ص198/ 199.

(4) انظر: الكتاب ص291/ 293.

(5) انظر: الكتاب ص228.

(6) انظر: الكتاب ص161، 189، 191/ 192.

(7) انظر: الكتاب ص159.

2 ـ أوراق وحواشٍ[1] لم يفصح عنها:

يعطي هذا الضرب من المصادر الذي استند إليه الغياثي مادة مهمة في تاريخه وقد قال في هذا الموضوع «فما كان من الشيخ حسن إلى يومنا هذا لم أنقله من كتاب بل نقلته[2] من أوراق وحواشٍ»[3]. كما أشار إلى أخذه من مصادر أخرى فقال «وذكر في بعض التواريخ»[4] أو قوله «وفي بعض الأخبار»[5].

ولكن هذه الإشارات غامضة ولا توضح لنا طبيعة تلك المصادر التي اقتبس مادته منها، ففي أثناء حديثه عن أحفاد تيمور قال «وحيث كانوا عن بلادنا بعيدين لم يطلع على أحوالهم كما هي، لكن الذي اتصل إلينا خبره يثبت في هذه الأوراق. . .»[6]. وقال عن طائفة الآق قوينلو «وما اتصل إلينا شيء من تواريخهم إلا القليل. . .»[7] وقد أورد عبارات أُخرى أكثر غموضاً فعندما تحدث عن عبد الرحمن الجامي أشار إلى أنَّه لم يقل معميات كثيرة في اسم بابر لأنَّه ولي

---

(1) لا ندري بالضبط ماذا قصد بالحواشي، وقد تكون ما اقتبسه منها في الكتب التي نقل عنها.

(2) الأصل «انقله».

(3) انظر: الكتاب ص6.

(4) انظر: الكتاب ص158.

(5) انظر: الكتاب ص184.

(6) انظر: الكتاب ص218/ 219.

(7) انظر: الكتاب ص387 وكذلك 306.

نعمته، وأضاف إلى ذلك «وقال كاتبه[1] ـ مؤلف هذا الكتاب. . .»[2].

وهنا لا بدَّ أن نتساءل، ترى لماذا أشار المؤلف إلى اختلاف النسخ[3] التي أخذ عنها؟ وهل أنَّ النسخة الموجودة بين أيدينا جاءت مقارنة بين نسختين من هذا الكتاب؟

ومع صعوبة الجزم بإثبات هذه التساؤلات، أرى أنَّ المؤلف ربما استفاد من كتب متعددة في نقوله، أو أنَّه اعتمد أكثر من نسخة واحدة لكتاب معين. وممَّا يشير إلى ذلك ما ورد في حديثه عن الحقبة التي أعقبت وفاة أبي سعيد إذ يقول: «هذا ما وجدناه في هذه النسخة، وفي نسخة أُخرى. . .»[4] ومثل ذلك ما يقوله عن حصار إسبان للحلة في الثاني من شعبان سنة 834هـ، وفي نسخة أُخرى خامس شعبان سنة 833هـ[5]. كما أورد الغياثي في كتابه نصاً يلفت النظر إذ ذكر توجه شاهرخ إلى تبريز مرة ثانية فقابله إسكندر في سلماس سنة 834هـ، وفي نسخة أُخرى سنة 832هـ[6].

---

(1) انظر: الكتاب ص224.

(2) الإشارة هنا قد تعني الغياثي نفسه، وقد تعني الكتاب الذي نقل عنه هذه المعميات لعبد الرحمن الجامي.

(3) لا ندري ما هو المقصود «بنسخة أُخرى»؟ هل قصد المؤلف كتاباً واحداً من نسختين، أم كتاباً آخر غير الأول! أي مصدرين.

(4) انظر: الكتاب ص157.

(5) انظر: الكتاب 243.

(6) انظر: الكتاب ص239.

والسبب الذي دفع بي إلى هذا التساؤل أنَّني وجدت معظم المصادر تشير إلى أنَّ شاهرخ قابل إسكندر بن قرا يوسف في تبريز سنة 832هـ، في حين ينفرد ابن حجر العسقلاني من بين المؤرخين بذكر الحادثة نفسها في سنة 834هـ[1]، مع العلم بأنَّ نقل الغياثي عن ابن حجر أمر راجح كما أشرت إليه.

أما الافتراض الآخر، فليس لدينا دليل على أنَّ نسخة كتاب التاريخ الغياثي الموجودة بين أيدينا الآن جاءت نتيجة مقارنة بين نسختين أو أكثر منه، ولو كان الكتاب كاملاً لأمكننا معرفة فيما إذا كان الناسخ قد قابل نسخته هذه بأُخرى كما هي عادة النساخ.

3 ـ الروايات الشفهية:

تمثل الروايات الشفهية جانباً آخر من مصادر الكتاب، كما أشار المؤلف إلى ذلك في مقدمته بقوله «وأكثره من ألسن الراوين»[2] أو قوله «. . . وسمعنا من الأفواه»[3]، إلا أنَّنا لا نعرف إلا القليل عن هذا النوع من الأخبار المروية، وما يجعلنا نميزها أنَّ المؤلف يشير إليها وينص عليها.

ويلاحظ على هذه الأخبار أنَّها اتخذت طابع الحكاية، وممَّا يشير إلى ذلك، اللقاء الذي تمّ بين رسول السلطان أحمد

---

(1) انظر: أنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبشي (القاهرة، 1972) ج3 ص461.

(2) انظر: الكتاب ص6.

(3) انظر: الكتاب ص218.

الجلائري وتيمور كما سمعه من «قدماء بغداد»[1]. والحكاية التي جرت في مصر وأوردها الغياثي في باب المقارنة بحكاية الرجل الذي أراد أن يلهي الجند في البحث عن مال عظيم ليكفوا عن تعذيبه، عندما دخل تيمور إلى بغداد[2].

كما أنَّ الغياثي ذكر لنا قيام إسبان بإرسال نظام الدِّين أسد الله الحسيني مع وزيره بير أحمد ليعملا له الإكسير سنة 839هـ وبعد مدة طويلة «سمعنا»[3] بوصولهم إلى مصر.

4 ـ الأحداث التي عاصرها المؤلف:

تكمن قيمة الكتاب الحقيقية في هذا الجانب. فبغض النظر عن المعلومات التي انفرد الغياثي بذكرها عن المدة السابقة له، فإنَّ ما ذكره عن الأحداث التي عاصرها بنفسه يعد مادة أصيلة في كتابه لا نجد لها مثيلاً في المصادر الأُخرى من حيث المحتويات والتفصيل.

وبالنظر لأهمية هذا الجانب من الكتاب، أوليته عناية خاصة وفرَّقت بين ما شهده وعاصره بنفسه، وما استقاه من مصادر أُخرى.

6 ـ أهمية الكتاب التاريخية:

يعد الجزء الذي قمت بتحقيقه من تاريخ الغياثي ذا

---

(1) انظر: الكتاب ص170.

(2) انظر: الكتاب ص171 ـ 172.

(3) انظر: الكتاب ص246.

فائدة كبيرة لأنَّه شمل حقبة زمنية غامضة امتدت من سقوط بغداد سنة 656هـ إلى انتهاء حوادث الكتاب سنة 891هـ، إذ حوى عرضاً لأحوال الدول التي حكمت في العراقين العربي والعجمي إضافة إلى سوريا ومصر والدولة العثمانية، لكن أكثر حوادثه تتعلق بالعراق وقد قال المؤلف عن ذلك «... فخطر لي أن أكتب هذه الأوراق ببعض ما جرى في زماننا بأرض العراق»[1].

ولما كان المؤلف قد وجه عنايته إلى العراق، فقد أمدّنا بأخبار مهمة عن الآثار العمرانية التي أنشئت فيه زمن الجلائريين ولا تزال قائمة حتى الوقت الحاضر[2]. وكذلك الأخبار التي تخص العراق بعد وفاة السلطان أحمد الجلائري وبقايا الجلائريين فيه[3]، وعلاقتهم بالشاه محمد بن قرا يوسف وحالة العراق في عهده[4]. ويمكن القول باطمئنان، بأنَّ الغياثي انفرد بذكر الأخبار التي تخص العراق خلال حكم الشاهين محمد وإسبان في السنين (813 ـ 837هـ) و(837 ـ 848هـ)، والتي ليس لها بديل في المصادر الأُخرى[5].

---

(1) انظر: الكتاب ص5.

(2) انظر: الكتاب ص162، وسيأتي الحديث عن هذه الآثار في موضوع الحالة الثقافية ص37 ـ 38 من هذه الدراسة.

(3) انظر: الكتاب ص186 ـ 189. من الملاحظ على هذه الأخبار أنّها مرتبكة في بعض الأحيان، ولكنّنا نعذر المؤلف إذا ما علمنا بانعدام المعلومات في المصادر الأُخرى عن هذه المدة وارتباكها أيضاً.

(4) انظر: الكتاب ص232 ـ 233، 235.

(5) انظر: الكتاب ص232 وما بعدها، ص241 ـ 249.

توسع الغياثي في أخباره عن المشعشعين وعلاقتهم بالقرة قوينلو[1] والآق قوينلو فذكر دخول السلطان علي المشعشعي إلى المشهد الغروي والحائري واستيلائه على ما فيهما من الآثار والتحف النفيسة من القناديل والسيوف وتوجهه إلى الحلة بعد ذلك[2]. كما تابع أخبارهم مع بير محمد التواجي والآق قوينلو[3].

وقدم وصفاً مسهباً لأوضاع بغداد ـ وشيئاً عن أحوال مناطق أُخرى من العراق ـ في أثناء حصار جهانشاه لها سنة 849 ـ 850هـ[4]، وما صاحب ذلك من أعمال القتل بالسكان، حتى أنَّ جهانشاه أمر جنوده بأن يقتل كل منهم عدداً معيناً من الأفراد فكان ضحية ذلك كثير من الناس[5]. كما أنَّه عرض أخبار جهانشاه[6] وعلاقته بابنه بير بوداق وحالة العراق في أثناء ذلك[7]. وقد كان شاهد عيان في وقوفه على رأس جهانشاه في حلب بعد أن قتل[8].

---

(1) انظر: الكتاب ص249 ـ 251، 269.

(2) انظر: الكتاب ص270 ـ 273.

(3) انظر: الكتاب ص284.

(4) انظر: الكتاب ص254 ـ 257. ومن الجدير بالذكر أنَّنا لا نجد للأسماء والحوادث التي ذكرها الغياثي ما يماثلها في المصادر الأُخرى باستثناء كتاب (ديار بكريه)، لأبي بكر الطهراني، تصحيح واهتمام نجاتي لوغال وفاروق سومر (أنقرة ـ 1962) (ج1 ص175 ـ 176) ولكنَّنا لا نستطيع أن نجزم بالعلاقة الموجودة بين هذين الكتابين.

(5) انظر: الكتاب ص257.

(6) انظر: الكتاب ص262 ـ 264.

(7) انظر: الكتاب ص276 ـ 282.

(8) انظر: الكتاب ص264.

ومن أخباره المفيدة جداً، أخبار بير محمد التواجي وحسن علي بن زينل وشاه منصور بن زينل[1]، وعلاقتهم بالآق قوينلو حتى سنة 883هـ، ذلك لأنَّها حفظت حوادث العراق المجهولة خلال هذه المدة[2].

ومن الطريف في كتاب الغياثي أنَّه أضاف معلومات جديدة عن العلاقة الحربية بين العثمانيين والمماليك في زمن بايزيد الثاني وقايتباي سنة 891هـ[3]، لم تذكرها المصادر العربية والتركية[4].

وإذا كان العرض السابق قد كشف عن أهمية الكتاب من حيث معلوماته عن الجانب السياسي، فإنَّه بالإضافة إلى ذلك يقدم نصوصاً أُخرى مفيدة عن جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية في هذه الحقبة نوضحها فيما يلي:

1 ـ الجانب الاقتصادي:

تناولت غالب النصوص الاقتصادية الواردة في الكتاب أُمور الخراج والأسعار وحالات الغلاء التي مرَّت بها البلاد. فعندما غرقت بغداد سنة 775هـ بعث السلطان أويس أمراءه لعمارة بغداد على أن تكون معفاة من الخراج مدة خمس سنوات فوافق الأمير إسماعيل ابن الأمير زكريا بذلك وذهب إليها[5]. وحدث ما يماثل

---

(1) انظر: الكتاب ص284.

(2) انظر: الكتاب ص314 ـ 316.

(3) انظر: الكتاب ص300 ـ 301.

(4) انظر: قائمة المصادر العربية والتركية المعتمدة في تحقيق هذا الكتاب.

(5) انظر: الكتاب ص162.

ذلك عندما دخل الشاه محمد بن قرا يوسف إلى بغداد سنة 814هـ إذ ترك أموال الخراج عند أصحابها مدة سبع سنوات[1].

ومن ناحية أُخرى فرضت ضريبة على بغداد عدة مرات خاصة عند تعرضها لغزوات تيمور[2]، ودخول بير بوداق[3].

ومن أهم ما ورد في الكتاب عن الأحوال الاقتصادية الإجراءات المالية التي شرعها حسن بيك للنظر في التمغا، إذ حاول إبطالها من جميع بلاده، ولكن أمراءه اعترضوا عليه في ذلك فعمل على إنقاصها عمَّا كان مألوفاً أيام المغول. كما أبطل بيت اللطف وتوابعه من الخمر والميسر[4].

وممَّا يلفت النظر أنَّ الأسعار كانت منخفضة عندما حاصر الشاه محمد بغداد[5]، وكان المفروض ارتفاعها في أثناء ذلك. وقد وضح هذا الأمر عند محاصرة إسبان للحلة سنة 835هـ حيث ارتفع سعر القمح ارتفاعاً كبيراً[6]. وبجانب ذلك انخفضت القيمة الشرائية للنقود في وقت حصار جهانشاه لبغداد سنة 849هـ بسبب توزيع أموال الخزائن بين الجنود بحيث بلغ رأس الغنم ألف دينار[7].

---

(1) انظر: الكتاب ص234 وتعليقنا عليه.

(2) انظر: الكتاب ص206.

(3) انظر: الكتاب ص276.

(4) انظر: الكتاب ص315 ـ 316.

(5) انظر: الكتاب ص232.

(6) انظر: الكتاب ص243.

(7) انظر: الكتاب ص254.

وهناك حالات متعددة عثر فيها على كنوز كبيرة في زمن الشيخ حسن الجلائري[1] وبير بوداق[2]. ولنا أن نفترض بأنَّ العثور عليها ربما كان له أثر محسوس في القيام بالأعمال العمرانية، أو التخفيف من حالة الأزمات التي مرَّت بها الدولة.

2 ـ الجانب الاجتماعي:

تضمن الكتاب مجموعة من الأخبار التي تخص الحياة الاجتماعية، إذ إنَّ تعرض العراق لغزوات كثيرة أثرت في تركيبه الاجتماعي. ويتمثل هذا التأثير بما قام به تيمور وحسن بيك من تهجير أعداد كبيرة من العلماء وأصحاب الحرف في بغداد ومناطق أُخرى عند محاصرتهم ثم دخولهم عنوة لها[3]. وممَّا يذكر أيضاً أنَّه حدثت حالات أُخرى نقل فيها بير بوداق سنة 856هـ، عدداً من الرجال البارزين في أصفهان وأرسلهم إلى بغداد[4].

ومن خلال سطور الكتاب نجد إشارات واضحة إلى بعض جوانب الحياة الاجتماعية في العراق يتعلق بعضها بمراسيم الزواج والختان[5]، ووصف بعض حالات الشذوذ الجنسي التي مارسها بعض حكَّام بغداد من ذلك أنَّ بير بوداق فسق بأحد أولاد العبيد

---

(1) انظر: الكتاب ص161.

(2) انظر: الكتاب ص277.

(3) انظر: الكتاب ص206، 283، 310.

(4) انظر: الكتاب ص259، 270.

(5) انظر: الكتاب ص167، 232.

المسمى بـ(فضيل) عندما كان طفلاً، ثم عينه تمغاجي ببغداد في رجولته[1].

واهتم الغياثي بشرح الإجراءات الاجتماعية التي وضعها حسن بيك، وتسمى بقانون نامه، حيث نظم بموجبها أُصول الحكم في الخصومات التي تقع بين الأفراد، وطلب العمل بها في جميع بلاده[2].

3 ـ الجانب الإداري:

أشار المؤلف في ثنايا كتابه إلى أسماء الوظائف الإدارية التي كانت موجودة في العصور السابقة واستمرت بعد ذلك. وربما اتخذت أسماء جديدة أو ظهرت وظائف أُخرى لم تكن معروفة سابقاً. فمنصب الوزارة مثلاً ظل معروفاً في تلك العصور وقد ذكر لنا أسماء عدد من الوزراء الذين تولوا هذا المنصب[3]. أما الألقاب العسكرية فأهمها النوين والألوس وأمير جماعة[4]. وتمثلت الوظائف الإدارية بصاحب الديوان والأتابيك والطواشي والدراوغة والشحنة والتمغاجي ومجيب الغلة والمحصل[5].

---

(1) انظر: الكتاب ص277. انظر أيضاً ص275 عن حالة أُخرى.

(2) انظر: الكتاب ص316.

(3) انظر: الكتاب ص188 ـ 189، ص246، 247، 315.

(4) انظر: الصفحات الآتية على التوالي: 151، 156، 246.

(5) انظر: الكتاب في الصفحات الآتية على التوالي: 145، 162، 184، 193 (235، 277)، 249، 275. ومن الجدير بالذكر أنَّنا شرحنا هذه الوظائف أينما وردت أثناء تحقيق الكتاب.

4 ـ الجانب الثقافي:

لا نعرف عن الحياة الثقافية إلا معلومات قليلة تتعلق بالحقبة الجلائرية، إذ نجد اهتمام الأمراء الذين عينوا لولاية بغداد بإنشاء أو تجديد المدارس والخانات والأسواق حيث أوقفوا عليها العقار والضياع، وممَّا يؤكد ذلك بناء مدرسة الأمير[1] إسماعيل والمدرسة المرجانية ودار الشفاء ومدرسة مخدوم شاه[2].

ومع قلّة معلوماتنا عن هذه المدارس، فقد أسهب الغياثي في حديثه عن مدرسة الخواجه مسعود بن سديد الدولة، إذ حدد بدء العمل فيها أيام السلطان أويس وإنجازها أيام السلطان أحمد[3].

ويمكن القول إنَّ الأسباب الحقيقية التي أدَّت إلى انقطاع أخبار المؤسسات الثقافية والعمرانية، هي تدهور الأوضاع العامة في العراق بسبب الغزوات المتكررة التي تعرض لها، وهجمات تيمور على بغداد[4]. كما أنَّنا لم نعثر عن أي اهتمام بهذه المؤسسات باستثناء ما ذكره في زمن الجلائريين.

---

(1) انظر: الكتاب ص162.

(2) انظر: الكتاب ص162، 163.

(3) انظر: الكتاب ص164.

(4) انظر: الكتاب ص178. وقد جاء تأكيد الخبر في مذكرات تيمور، انظر: أبو طالب حسيني، تزوكات تيموري، ترجمة انكليسي ان (طهران ـ 1342) ص151؛
Timour, Institutes Political and Military, Translated by Major Davay (Qxford-1780).
وسنشير إليه لاحقاً باسم (تزوكات تيموري ـ الترجمة الإنكليزية) لاستعمالنا لها.

التدوين التاريخي في العراق
656 ـ 891هـ/ 1258 ـ 1486م:
مع دراسة خاصة عن ابن الفوطي والغياثي

1 ـ تمهيد:

تعرَّض العراق في القرنين السابع والثامن الهجريين/ الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين لأعظم الغزوات البشرية المدمرة التي عرفها التاريخ ـ تلك هي الغزوتان المغولية والتيمورية. وقد ألحقت هاتان الغزوتان أفدح الخسائر المادية والبشرية بهذه البلاد. وتركت ـ بدون شك ـ آثارها السلبية لقرون عدة. وكانت النواحي الفكرية والثقافية من أولى المجالات التي أصابتها آثار تلك الغزوتين الهمجيتين.

إنَّ الخسائر والأضرار التي لحقت بالعراق ومؤسساته الفكرية والثقافية أثناء الغزوات الأجنبية جعلت بعض المؤرخين يسمون المرحلة التي مرَّت بها الأُمَّة بعد سقوط بغداد عام 656هـ/ 1258م «بالفترة المظلمة». وهذا ما أشار إليه عبد الله بن فتح الله البغدادي، المؤرخ العراقي الذي عاش في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي بقوله:

«إنَّ هذا الدور الذي نحن فيه يسمى دور الإدبار وقد ابتدأ من حدود سنة 616هـ قريب تاريخ انقراض دولة العرب وابتداء دولة الترك ومقدار مدته 640 سنة. . . وحركة الإدبار تدلُّ على إدبار الزمان وسوء حاله والحالة هذه ما يوجد عام إلا أنحس من العام الماضي»[1].

وهكذا فإنَّ المؤرخين الذين عاشوا في الحقب التي أعقبت غزو المغول للعراق قد أصيبوا بالذهول لما تعرضت له الأُمَّة من أحداث جسام فراحوا يسمونها «بالفترات المظلمة» أو «دور الإدبار».

أما المؤرخون المحدثون ـ شأنهم في ذلك شأن القدامى ـ فإنَّهم يشعرون بلهفة إلى الوقوف على ما غمض من أحداث تلك الحقب بعد أن التهمت الفتن والحروب ما التهمت من المؤلفات، ولما وجدوا نقصاً في تلك المؤلفات فإنَّهم أطلقوا عليها نفس التسمية التي وسمها بها المؤرخون القدامى. ولعلَّ إطلاق مثل هذه الأحكام العامة على تلك المرحلة جاء بغير تقصٍّ طويل وكامل لتراثها وتاريخها الفكري، الذي انطمر في خزانات الكتب الخاصة والعامة شرقاً وغرباً ينتظر من ينتشله، ويخرجه من مكانه، ويظهر وجهه المشرق لأبناء هذه الأُمَّة. كما أنَّ تلك الأحكام تنطوي على الاعتقاد بأنَّ مسيرة الحياة الفكرية والعطاء الحضاري في العراق قد توقف، وجفت عروقه، منذ أن خرج مقود السياسة من أيدي العرب.

---

(1) الغياثي، التاريخ الغياثي، مخطوط مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة بغداد، رقم (61).

والحال أنَّ الدراسات التاريخية التي لامست مؤخراً تلك المرحلة الطويلة في الفكر العربي[1]، الموسومة بالتدهور والانحطاط والجمود، أظهرت أنَّ العطاء الحضاري في العراق، لم يشل وتخب جذوره، بل ظل فاعلاً وسخياً، يرفد الحضارة الإنسانية بمساهمات فكرية عديدة، رغم ما أصابه من ضعف وقلَّة الإبداع.

كما أظهرت تلك الدراسات أيضاً، وما تزال يوماً بعد يوم، أنَّ الحقب التي أعقبت سقوط بغداد على يد المغول لم تكن جميعاً بنفس المستوى من حيث الإنتاج الفكري والحضاري، بل إنَّها اختلفت من عصر إلى آخر، زيادة ونقصاناً، وذلك تبعاً لظروف السيطرة الأجنبية ووطأتها، وموقف الغزاة من الحركة الفكرية وأهلها. إنَّ هذه التطورات والتغيرات التي طرأت على مسيرة الحياة الفكرية، وبالذات حركة التدوين التاريخي، هي التي ستكون موضع اهتمامنا في هذا البحث من خلال دراسة اثنين من أبرز المؤرخين العراقيين في تلك الحقب وهما ابن الفوطي والغياثي.

---

(1) انظر من تلك الدراسات: الدكتور محمد مفيد آل ياسين، الحياة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري (بغداد، 1979)؛ الدكتور حسن فاضل زعين والدكتور نوري عبد الحميد خليل، الثقافة العربية ومراكز العلم في العراق في الفترة الجلائرية، **دراسات للأجيال**، العددان الأول والثاني السنة الخامسة (آب، 1984)؛ الدكتورة ليلى الصباغ، نحو تقويم جديد للحياة الفكرية في البلاد العربية في المرحلة الأولى من الحكم العثماني، **مجلة أوراق**، العدد الثالث (مدريد، 1980).

2 ـ التدوين التاريخي في العصر المغولي ـ الإيلخاني 656 ـ 738هـ/ 1258 ـ 1337م:

لقد أجمعت المصادر المعروفة ـ على الرغم من اختلاف أوصافها وتقديراتها التي قد تصل في بعض الأحيان حدّ المبالغة ـ على استباحة المغول لبغداد عام 656هـ/ 1258م، ووضعهم السيف في الرقاب، وتدميرهم العديد من الأماكن المقدَّسة والمحلات العامة والمؤسسات العلمية[1]. حيث يذكر لنا ابن الفوطي ـ وهو أحد شهود العيان لواقعة بغداد ـ بأنَّ «معظم البلد وجامع الخليفة وما يجاوره قد أحرق، وكانت القتلى في الدروب والأسواق كالتلول» ـ «فلم يبق من أهل البلد ومن التجأ إليهم من أهل السواد إلَّا القليل»[2]. وكان غرض المغول من عمليات الاستباحة ـ هذه هو إدخال الرعب والخوف في نفوس الناس للانصياع لسلطتهم وعدم معارضتها.

ولكن من حسن الحظ قد نجا عدد من المؤرخين العراقيين ممَّن كانوا ببغداد في العصر العباسي الأخير، فعاصروا الغزو المغولي، وعاشوا في أيامه مثل ابن الساعي والكازروني وابن الفوطي، وكان بقاؤهم بمثابة حلقة الوصل بين الحركة الفكرية

---

(1) انظر عن هذا الأمر رشيد الدِّين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ، نقله إلى العربية محمد صادق نشأت وآخرون، م2 ج2 (القاهرة، 1960) ص193، كمال الدِّين أبي الفضل عبد الرزاق بن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، وقف على تصحيحه والتعليق عليه مصطفى جواد (بغداد، 1351) ص327 ـ 331.

(2) ابن الفوطي، المصدر نفسه، ص328 ـ 329.

وحركة كتابة التاريخ في العهد المغولي والعهد العباسي الذي سبقه. وإذا كان الأمر كذلك فلا بدَّ من التعرف على موقف المغول من العلماء والحركة الفكرية من جهة، وموقف المؤرخين العراقيين من المغول من جهة أُخرى. إنَّ هذه الوقفة لعلى درجة كبيرة من الأهمية، وذلك لأنَّها تكشف الحالة التي وصلت إليها حركة التدوين التاريخي على أيام المغول، وهي حالة لا تحمد نتائجها في أحسن الأحوال، وذلك بسبب انصراف عدد كبير من المؤرخين المشار إليهم أعلاه عن ممارسة عملهم في التدوين، وقيام عدد قليل منهم بالاستمرار في هذا العمل.

من المعروف أنَّ المغول كانوا من الأقوام البدائية الرعوية التي لم تكن لها حضارة عريقة كتلك التي عرفها العراقيون على أيام الدولة العربية زمن العباسيين لذلك نراهم لا يتدخلون في الشؤون العلمية والأدبية للعراق، خصوصاً وأنَّ جلّ ما كان يعنى به الحكَّام المغول هو إخضاع الناس لسلطانهم، وتأدية الأموال المفروضة عليهم، أما فيما عدا هذين الأمرين، فإنَّهم تركوا الناس يمارسون عاداتهم وتقاليدهم وأُمورهم الأُخرى، كما كانت عليه الحال في العهود الإسلامية السابقة[1].

لقد كانت هذه هي السمة العامة التي امتاز بها العهد المغولي ـ الايلخاني في العراق، لهذا احتفظت بغداد لنفسها بمركز الريادة التقليدي مدة تزيد على نصف قرن بعد سقوطها ـ،

---

(1) غريغوريوس الملطي ابن العبري، تاريخ الدول السرياني، أتمه أخوه برصوم الصفي، ترجمة إسحاق أرملة السرياني، **مجلة المشرق**، م5 (1956) ص398 ـ 399.

واطلعت من بين من اطلعت على عدد من المؤرخين الكبار، الذين ترعرعوا في ظلها، فتواصلت الحركة الفكرية وحافظت على روحيتها العربية، بسبب استمرار اللغة العربية لغة الثقافة والدراسة والتأليف[1].

على أنَّ عدم تدخل المغول في الشؤون العلمية والأدبية للعراق لم يكن كافياً لإقناع المحكومين بجدوى سيطرتهم الأجنبية، ووقع العبء الأكبر في هذا الشعور على المؤرخين العراقيين الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه الغزو والاحتلال المغولي لبلادهم، بل إنَّهم اتخذوا مواقف ثابتة إزاءه. ويمكن تقسيم أولئك المؤرخين حسب مواقفهم إلى أربع فئات فئة عاصرت الحكم المغولي ولكنَّها لم تباشر الكتابة على أيامهم أو تظهر أي رأي فيه، ذلك لأنَّها عاشت في ظل العباسيين، ولم تبد ميلاً للمغول، ولكنَّها لم تنتقدهم خشية أن يصيبها الضرر كما هو الحال مع ابن الساعي والكازروني وابن قنينو. وفئة عاشت في ظل المغول ولكنَّها لم تتوان عن انتقادهم وإظهار معايبهم وجرائمهم التي ارتكبوها في واقعة بغداد من القتل والنهب، ويعود ذلك لأنَّ هذه الفئة قد عاصرت المغول لمدة طويلة وعرفت سياستهم وأحوالهم عن كثب، ولهذا لم تبدِ أي شيء من المجاملة أو الخوف ويدخل في عدادها ابن الفوطي. وفئة لم تعارض سياسة المغول، بل إنَّها جارت السلطة المغولية سواء من باب المحاباة أو الخوف، وكان من بينهم ابن الطقطقي. وفئة تركت العراق بعد دخول المغول إليه وتوجهت إلى بلاد الشام ومصر

---

(1) آل ياسين، المصدر السابق، ص138.

والحجاز[1]، ذلك لأنَّ هذه البلاد أثناء تلك الحقب كانت على اتصال وثيق ببلاد العراق من جهة، ولأنَّ تلك الفئة لم يكن بإمكانها أن تجهر بما تريد من جهة أُخرى فغادرته لتكون حرة في التعبير عن أفكارها، وكان في طليعة هذه الفئة ابن البزوري.

كان من أبرز مؤرخي الفئة الأولى هو تاج الدِّين أبي طالب علي بن أنجب بن عثمان المعروف بابن الساعي (593 ـ 674هـ/ 1196 ـ 1275م)، الذي عاش في عهود دولتين مختلفتين هما الدولة العباسية والدولة المغولية الايلخانية. وامتاز ابن الساعي بكثرة مؤلفاته في أيام الدولة العباسية، التي كان أكثرها من كتب التاريخ العام والمحلي أهمها «الجامع المختصر في عدوان التواريخ وعيون السير»[2]، الذي رتبه على السنين وانتهى به إلى آخر سنة 656هـ/ 1258م، بخمسة وعشرين مجلداً. وله «الذيل على كامل ابن الأثير»، و«الذيل على كتاب التاريخ المجدد لمدينة السلام» لأستاذه ابن النجار، إلا أنَّ الكتابين الأخيرين يعدان في عداد الكتب المفقودة لحدِّ الآن[3].

وتتصف كتب ابن الساعي بسعة الاطلاع وغزارة المادة وقيمتها، التي يمكن إرجاعها إلى ثقافته الواسعة التي ساعدت على

---

(1) عباس العزاوي، التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان 601 ـ 941هـ/ 1204 ـ 1534م (بغداد، 1957) ص91.

(2) طبع الجزء التاسع من كتاب «الجامع المختصر. . .» بعناية الدكتور مصطفى جواد (بغداد، 1934).

(3) راجع قائمة مؤلفات ابن الساعي في مقدمة الدكتور مصطفى جواد لكتابه «نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء» (القاهرة).

تكوينها توليه شؤون خزانتي كتب النظامية والمستنصرية[1]، واتصاله بأرباب الدولة ومخالطته لهم ممَّا مهَّد له سبل الاطلاع على مخطوطات الدواوين الرسمية المخزونة التي يصعب على غيره من المؤرخين الوصول إليها، وبذلك وفَّر مادة تاريخية قيِّمة لا يمكن تعويضها[2].

وعلى ذلك يكون ابن الساعي من كبار مؤرخي القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي في العراق، وأصدقهم لهجة وأوسعهم تصنيفاً وأطولهم نفساً في الكتابة وأبعدهم ذكراً في التاريخ.

ومع أنَّ ابن الساعي كان قد أمضى ثمان عشرة سنة في ظل الدولة المغولية ـ الايلخانية بين سنة (656 ـ 674هـ/ 1258 ـ 1275م)، وتولى الخزن بدار الكتب في المدرستين النظامية والمستنصرية على عهد دولتهم، إلا أنَّه توقف عن الكتابة والتأليف على أيامهم. ويظهر بأنَّ ابن الساعي لم ينس فضل العباسيين عليه ولا السنوات الطويلة التي قضاها في خدمتهم، ولهذا فإنَّه لم ينبس بكلمة مدح أو إطراء واحدة للمغول حتى وفاته عام 674هـ.

وكان هذا حال ظهير الدِّين علي بن محمد بن محمود الكازروني (ت: 697هـ 1297م) أيضاً. إذ تولّى الكازروني عدة

---

(1) أبو المعالي محمد بن رافع السلامي، تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار صححه وعلّق عليه عباس العزاوي (بغداد، 1938)، ص137 ـ 138؛ انظر أيضاً، آل ياسين، المصدر السابق، ص309 ـ 310.

(2) ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص18، 22.

وظائف بالديوان في العهد العباسي، وأولى التاريخ اهتمامه وبرع فيه وألّف عدّة كتب أهمها «مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس»[1]. وكتابه هذا «مختصر التاريخ» قد استخدم فيه أكثر من منهج واحد وترتيب واحد، فهو يذكر الخليفة من حيث ولايته الخلافة ثم يذكر صفته ونقش خاتمه ثم وفاته ومدفنه، ثم أولاده ووزراءه وقضاته وحجابه[2]. ولا شك أنَّ وفاء الكازروني استمر بعد انقراض الدولة العباسية، ذلك لأنَّه لم يتعرض لها بشيء رغم أنّه قضى إحدى وأربعين سنة في حكم الدولة الايلخانية ببغداد، وكان جلّ ما أنهى به كتابه المذكور هو الإشارة إلى تقدُّم المغول إلى بغداد ومحاصرتهم لها، ولكنَّه لم يفصّل كثيراً في أحداثها، رغم أنَّه كان موجوداً فيها، وكان ممَّن نجا من أهل بغداد. ولكن عدم تعرض ابن الكازروني وانتقاده لهم ـ كما هو الحال مع ابن الساعي ـ ربما فيه نوع من التغاضي عمَّا يجب على المؤرخ أن يفعله في ذكر المحاسن والمساوىء، وهو ما لم يفعلاه لأخذهم بمذهب المحاباة والتغطية على المساوىء.

ومن مؤرخي الفئة الأولى أيضاً بدر الدِّين عبد الرحمن بن إبراهيم، ويعرف بابن قنينو الأربلي (ت: 717هـ/ 1337م)[3]، الذي ألّف كتاباً في التاريخ عنوانه «خلاصة الذهب المسبوك

---

(1) حقق الكتاب الدكتور مصطفى جواد وطبعته وزارة الإعلام العراقية عام 1970. وللكازروني مؤلفات أُخرى أهمها التاريخ المسمى «روض الأريب» ولكنَّه من الكتب المفقودة.

(2) الكازروني، مختصر التاريخ، ص39.

(3) انظر ترجمته في العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ص137.

المختصر في سير الملوك». وهو كتاب موجز في تاريخ الخلفاء يبتدىء من خلافة الوليد بن عبد الملك وينتهي بزوال الدولة العباسية. ومع أنَّ مؤلفه كان معاصراً للكازروني إلا أنَّ كتابه اختلف عن كتاب الكازروني لكونه ذكر وفيات الأعيان في أثناء سير الخلفاء وسار على طريقة السنين، التي هي طريقة الطبري وغيره. والمؤلف كسابقيه لا يتطرق إلى المغول بشيء، لأنَّه سار على منوال أولئك المؤرخين الذين عاشوا زمن العباسيين وعاصروا المغول أيضاً ولكنَّهم لم يكتبوا عنهم.

أما أبرز رجال الفئة الثانية، أو تلك التي عاشت زمن المغول وانتقدت سياساتهم فهو كمال الدِّين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد المعروف بابن الفوطي الشيباني البغدادي (ت: 723هـ/ 1323م).

ولد ابن الفوطي في بغداد عام 642هـ/ 1244م، ولما بلغ السنة الرابعة عشرة من عمره، أي سنة 656هـ/ 1258م، دخل المغول بغداد بقيادة هولاكو، فقتلوا كثيراً من أهلها، ونهبوا وأسروا، وكان ابن الفوطي من جملة الأسرى. وقدّر له أن يبقى في الأسر حتى عام 659هـ حيث هرب منه وانضوى إلى الفيلسوف نصير الدِّين الطوسي، وزير هولاكو، الذي درس على يديه علوم الأوائل، وحضر مجالس كبار العلماء في ذلك العصر، ولما أنشأ الطوسي دار العلم والحكمة والرصد بمراغة في آذربيجان، أسند إليه الخزن في خزانة كتب الرصد، التي جمع فيها النصير الطوسي آلاف الكتب من مختلف الأصقاع، فطالع ابن الفوطي كثيراً من كتبها على اختلاف

أنواعها وموضوعاتها، فجمع واقتبس واستخلص وانتسخ لنفسه منها، فاتسعت ثقافته العلمية والأدبية[1].

عاد ابن الفوطي إلى بغداد عام 679هـ/ 1280م، في أيام السلطان أباقا بن هولاكو، وفي ولاية علاء الدِّين عطاء ملك الجويني على بغداد والعراق، حيث استعادت بغداد حياتها الطبيعية بعد أحداث الغزو المغولي الدامية فيها، وقد ذكر ابن الفوطي أنَّ علاء الدِّين الجويني هو الذي أعاده إلى بغداد، وفوَّض إليه كتابة التاريخ والحوادث[2].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف كان موقف ابن الفوطي من المغول؟ الحقيقة أنَّ هذا المؤرخ لم يحجم عن تدوين الحقائق التاريخية الواقعة في عصره والتي شاهدها بعينه حتى ولو مست مصالح الرؤساء والزعماء المغول، فهو مثلاً حين يؤرخ لنكبة بغداد الكبرى بعد دخول المغول إليها لا يتوانى عن ذكر أعمالهم الشنيعة في المدينة ووضعهم السيف بأهلها وما لحق بها من تخريب وتدمير[3]، فعبَّر بذلك وهو البغدادي العريق والعراقي الأصيل عن حبّه لبغداد، وتأثّره عمَّا وقع فيها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

---

(1) ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، الجزء الرابع، مقدمة الدكتور مصطفى جواد، (دمشق، 1963)، ص18 ـ 19؛ انظر أيضاً حسن الأمين، ابن الفوطي مؤلف العصر المغولي، **مجلة العربي**، (أيلول، 1972) ص41.

(2) لا يستبعد أن يكون هذا هو إشارة إلى كتابه المعروف (بالحوادث الجامعة)، الذي حققه وعلَّق عليه الدكتور مصطفى جواد (بغداد، 1351).

(3) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص328 ـ 331، حيث نجد تفصيلات أُخرى عن هذه الحادثة.

أما مؤلفات ابن الفوطي وأسلوبها ومميزاتها وطريقة تدوينها، فسنعود إليها في موضع لاحق.

وعرف من رجال الفئة الثالثة، أو التي لم تتعرض للمغول، صفي الدِّين محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (كان حياً عام 701هـ) وأهم آثاره كتاب «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية» الذي ألفه لفخر الدولة عيسى بن هبة الله النصراني حاكم الموصل على أيام السلطان محمود غازان[1]. وفي هذا الكتاب نجد نقداً لاذعاً للدول الإسلامية، ومدحاً وإطراءً لدولة المغول، التي فضلها على الحكومات الإسلامية، عدا الخلفاء الراشدين، فلم يمسهم خشية أن ينال العقاب الصارم من سخط الرأي العام[2]. إنَّ انتقاد ابن الطقطقي للحكومات الإسلامية وإطرائه على المغول إنَّما يعود لأنَّه أراد أن يكسب جانبهم، والكتاب جليل في موضوعه لولا الغمز لهؤلاء القوم، لأنَّ المؤلف بيَّن في خطة الكتاب رغبته في اتباع جانب الحق والعدل في أحكامه، ولكنَّه أظهر انحيازه عن هذا المذهب في متن الكتاب.

ومن مشاهير الفئة الرابعة، أو التي تركت بغداد بعد دخول المغول إليها، عز الدِّين محفوظ بن معتوق بن البزوري البغدادي (ت: 694هـ/ 1295م). وكان المترجم قد أسر في واقعة بغداد وبقي في الأسر مدة إلى أن أنقذ نفسه منه، ثم توجه إلى دمشق

---

(1) ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج3 م3 ص277.

(2) العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ص132 ـ 134.

وأقام فيها، حيث ألَّف هناك كتاباً في التاريخ بثلاثة مجلدات ذيل به على المنتظم لابن الجوزي، ولكنَّه لا زال مفقوداً[1].

3 ـ التدوين التاريخي في العصر الجلائري ـ التركماني (القرة قوينلو والآق قوينلو):

مَرّ على العراق بعد سقوط الدولة المغولية الايلخانية عهود من الفوضى السياسية التي تعطلت فيها النشاطات الفكرية والثقافية، وذلك بسبب انقسام هذه الدولة على نفسها بين أمراء كثيرين، إلى أن آل الأمر إلى الدولة الجلائرية في عام 738هـ/ 1337م[2].

وممَّا زاد في الحالة سوءاً أنَّ الحكم الجديد كان بداية لعصور طويلة من التخلف والخمول التي خيمت على العراق، فطمست فيه معالم حضارته، ولم يعد له شأن من الناحيتين السياسية والفكرية. فمن الناحية السياسية تحوّل العراق إلى مجرد ولاية جلائرية، لا شأن لها إلَّا حينما يركن إليها بعض الحكَّام الجلائريين أحياناً. أما من الناحية الفكرية، فقد اعتمد العراق على تراث أسلافه، لأنَّ الحاكمين الجدد لم يعملوا على تطوير المعرفة ولم يضيفوا إليها شيئاً جديداً[3]. ورغم ذلك فقد ظهر في هذه

---

(1) راجع ترجمته في ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب، ج3 ق1 ص286 ـ 287؛ ابن رافع السلامي، تاريخ علماء بغداد، ص165.

(2) انظر عن هذا الموضوع أطروحة نوري عبد الحميد خليل العاني، العراق في العهد الجلائري 738 ـ 814/ 1337 ـ 1411، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، 1976) ص15 ـ 16. وقد نشرت هذه الرسالة على هيئة كتاب فيما بعد.

(3) زعين، المصدر السابق، ص26.

الفترة عدد من المؤرخين العراقيين، إلا أنَّ معظمهم لم يمكثوا في العراق بفعل الظروف السياسية القاسية التي مرت عليه، بل اتجهوا نحو بلاد الشام ومصر، وكان لهم دور واضح في تعزيز حركة التدوين التاريخي في هذين القطرين على أيام المماليك[1].

كان في مقدمة هؤلاء المؤرخين الذين تركوا العراق نجم الدِّين أبو الخير سعيد بن عبد الله الدهلي البغدادي، الذي يُعدّ من أشهر مؤرّخي العراق سواء بما نقل عنه أو ما كتبه من الآثار، ويعرف الدهلي بمؤلفاته التاريخية العديدة مثل (كتاب التاريخ) الذي ترجم فيه لأعيان بغداد ودمشق و(تفتيت الأكباد في واقعة بغداد) الذي فصّل فيه على ما يبدو في وقائع الغزو التيموري في العراق[2]، إلا أنَّ الكتابين يعدان من الآثار المفقودة لحدِّ الآن. وعلى أية حال فإنَّ الدهلي كان من علماء بغداد المعروفين وقد تجول في الشام ومصر، واتصل بعلمائهما، ونقلوا عنه حتى وفاته في عام 749/ 1348م[3].

ويمكن أن يقال الأمر نفسه بالنسبة لنظام الدِّين يحيى بن نور الدِّين عبد الرحمن الحكيم الطياري (ت: 760هـ/ 1359م)، الذي كان من المؤرخين العراقيين، وقد رحل إلى دمشق، حيث أفاد كثيراً عمَّا عرفه من أحداث العراق، ونقل عنه كل من

---

(1) د. شاكر مصطفى، الملامح والميزات العامة للتاريخ (في العصر المملوكي ـ المغولي ـ التركماني)، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد الأول، المجلد الأول (شتاء، 1981) ص31 ـ 50.

(2) العزاوي، التعريف بالمؤرخين، ص190 ـ 191.

(3) ابن رافع السلامي، المصدر السابق، ص57.

المقريزي في تاريخه (السلوك لمعرفة دول الملوك)، وذكر العزاوي بأنَّ فضل الله العمري في كتابه (مسالك الأبصار) قد شهد له بالمقدرة التاريخية[1].

ووقع إبَّان الحكم الجلائري في العراق الغزو التيموري عليه في نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي وبداية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وتعرضت بغداد لغزوتين همجيتين على يد تيمور راح ضحيتهما آلاف السكان، الأولى في عام 759هـ/ 1393م، والثانية في عام 802هـ/ 1401م[2]. وخير ما يشير إلى ذلك ما ذكره المؤرخ العراقي الغياثي الذي قال «وانقرض أهل بغداد في هذه القتلة (أي واقعة تيمور)[3]. ومع أنَّنا نجد طابع المبالغة في قول هذا المؤرخ، إلا أنَّ الأمر يدلُّ على ضخامة الحدث واستشهاد أعداد كبيرة من الناس أثناء الغزو. وفي كلتا الغزوتين حدثت عمليات تشريد وهجرة جماعية لأعداد غفيرة من العراقيين إلى بلاد الشام، ومن بينهم رجال الفكر. ذلك لأنَّ تراجم الرجال مثل (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) للسخاوي نجده يحتوي العديد من أسماء المفكرين العراقيين، وهم بدون شك كانوا من أولئك الذين غادروا العراق بعد الغزو التيموري.

---

(1) العزاوي، المصدر السابق، ص193.

(2) للتفاصيل عن الغزو التيموري ونتائجه السلبية العميقة على العراق انظر: جاسم مهاوي حسين، تاريخ الغزو التيموري للعراق والشام وآثاره السياسية 1385 ـ 1405، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، 1976) ص387.

(3) عبد الله بن فتح الله الغياثي، التاريخ الغياثي: الفصل الخامس من 656 ـ 891/ 1258 ـ 1486، دراسة وتحقيق طارق نافع الحمداني (بغداد، 1975) ص126.

وفضلاً عن عمليات القتل والتشريد هذه فقد عمد تيمور في الوقت نفسه إلى تهجير أصحاب الكفاءات العلمية والحرفية كالعلماء والفقهاء والأطباء والأدباء والحرفيين من كل صنعة إلى مدن ما وراء النهر، وذلك من أجل الاستفادة منهم في عاصمته سمرقند[1]، وقد كان لهذه العمليات الثلاث، وما أعقبها من فوضى سياسية، أبلغ الأثر في خفض عدد السكان من جهة وفي تدهور النشاطات الفكرية في العراق من جهة أُخرى.

وكان من بين من هُجِّر إلى ما وراء النهر النسابة المؤرخ جمال الدِّين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبة (ت: 828هـ/ 1424م)، صاحب كتاب (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)[2]. وكان المؤلف من علماء العراق الذين نقلهم تيمور إلى سمرقند وقد ألّف هذا بأمر من تيمور ليتعرف من خلاله على نسب العلويين ومراكز انتشارهم في مملكته. وعلى أية حال، فإنَّ الكتاب يحتوي على معلومات إدارية وسياسية قيِّمة عن العراق قبيل الغزو التيموري وبعده. كما يحوي الكتاب على معلومات مهمة جداً عن الشرفاء في مكة ما بين القرن السابع والتاسع الهجريين الثالث عشر إلى الخامس عشر الميلاديين وعلاقة هؤلاء بالحكَّام الجلائريين في العراق، في وقت نفتقر فيه إلى مثل هذه المعلومات[3].

(1) أكد المؤرخون، وتيمور نفسه في مذكراته، أنَّه جلب إلى بلاطه عدداً كبيراً من العلماء والحرفيين المهرة في مختلف الصناعات،انظر:
Timur, Institutes Political and Military, Translated by Major Dary (Oxford, 1780), P.215..

(2) لقد طبع هذا الكتاب في النجف عام 1961.

(3) ابن عنبة، عمدة الطالب ص42 ـ 49.

ولعلَّنا لا نعدو الصواب إذا ما قلنا بأنَّ الأقوام الأُخرى التي تعاقبت على حكم العراق بعد الجلائريين كالقرة قوينلو (813 ـ 872هـ/ 1410 ـ 1476م) والآق قوينلو (872 ـ 905هـ/ 1467 ـ 1508م)، والفرس الصفويين (905 ـ 941هـ/ 1508 ـ 1534م)، لم يكونوا بأوفر حظ من المغول الايلخانيين في ميدان الحضارة. وفي هذه المراحل الأخيرة قلّ ذكر كثير من الأعلام النابهين من أبناء هذه الأُمَّة وعفت آثارهم لقلَّة العناية بالتاريخ وحفظ الآثار. وقد صور لنا المؤرخ العراقي الوحيد في تلك الفترات، عبد الله بن فتح الله البغدادي الملقب بالغياثي، الحالة خير تصوير بقوله:

«إنَّ كثرة الفتن، وتواتر المحن التي جرت بأرض العراق لم يضبط أحد تواريخها من دور الشيخ حسن إلى يومنا هذا، أولاً من عدم أهل العلم ومن ينظر فيه. وثانياً أنَّ أكثرها تواريخ ظلم وعدوان تركها خير من ذكرها»[1].

والغياثي هذا هو مؤرخ بغدادي، وكان حياً في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي[2]. إلا أنَّ الغموض ما زال يكتنف حياة هذا المؤلف إذ ليس لدينا أية معلومات عن أصله

(1) الغياثي، المصدر السابق، ص8.

(2) تشير كثير من الدلائل إلى أنَّ الغياثي لم يتجاوز في كتابه حوادث سنة 895هـ، ذلك لأنَّه لم يشر إلى وفاة السلطان يعقوب بن حسن بك التي حصلت سنة 896هـ، انظر: عماد أحمد الجواهري، الآق قوينلو، **دراسات عربية**، العددان 1 ـ 2، السنة التاسعة عشرة (تشرين الثاني ـ كانون الأول، 1982) ص139 ـ 140.

ومولده وأسرته ونشأته الأولى وثقافته، والمعلومات القليلة التي عرفناها عن حياته جاءت مشتقة من مؤلفاته.

وكل ما نعرفه عن الغياثي أنَّه نزح إلى حلب وعاش فيها مدة ليست بالقصيرة تخلصاً من الظلم والاضطهاد الذي عرفته عهود السيطرة الأجنبية، مثل القرة قوينلو والآق قوينلو. ومن هناك كتب عن أخبار العراق وحوادثه، بنظرة ملؤها الألم واللوعة على ما أصاب العراق من ويلات ونكبات.

4 ـ ابن الفوطي والغياثي: دراسة مقارنة:

من الجدير بالذكر أنَّ من أبرز المؤرخين العراقيين الذين برزوا بعد سقوط بغداد على يد المغول هما ابن الفوطي والغياثي. ونظراً للأهمية التي يتمتع بها هذان المؤرخان فإنَّنا سنقوم بدراستهما بصورة مفصّلة مؤكدين على نواحي الاختلاف والتشابه بينهما، وذلك من خلال مؤلفاتهما.

إنَّ من مؤلفات ابن الفوطي المعروفة، كتاب (الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة)، المنسوب له[1]. وكما يظهر من العنوان فإنَّ الكتاب كان مخصصاً لمعالجة تاريخ المائة السابعة من الناحية السياسية على الإجمال، وهو لذلك من

---

(1) كان هذا الكتاب في خمسين مجلداً فقام ابن الفوطي بتلخيصه، وقد وصل إلينا من هذا الملحق جزءان هما الرابع الذي حققه الدكتور مصطفى جواد والجزء الخامس الذي طبع بعناية محمد عبد القدُّوس القاسمي، كما أنَّ لابن الفوطي تصانيف كثيرة من أهمها وأوسعها ذيله على «الجامع المختصر» لأستاذه ابن الساعي، وكتاب «درر الأصداف في غرر الأوصاف» إلا أنَّهما يعدان في عداد الكتب الضائعة.

كتب التاريخ السياسي في العراق على الأكثر، لأنَّه يُعنى بالإشارة إلى نظم الحكم وسياسة الدولة، وتاريخ الخلفاء والسلاطين المغول ووزرائهم، بالإضافة إلى التراجم والوفيات. هذا والكتاب ـ كما يظهر ـ قد شرع المؤلف بتأليفه بعد فكاكه من الأسر في واقعة بغداد على عهد الحاكم علاء الدِّين الجويني، صاحب ديوان الممالك.

ولا يقل كتابه الآخر (تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب) شهرة عن كتابه السابق إن لم يكن يفوقه أهمية، ذلك لأنَّه ترجم لآلاف الأشخاص من رجال عصره مثل رجال الإدارة والسياسة والأعمال من تجار وأصحاب حرف وفنون علمية، وهو عمل قلَّما نجده عند مؤرخ عربي آخر بهذا النمط[1]. وكان لهذا الكتاب أثره الكبير في إمداد المؤرخين الذين تلوا عصر المؤلف بأدق المعلومات التاريخية عن ذلك العصر[2].

أما مؤلفات الغياثي فأهمها كتابه المعروف باسمه (التاريخ الغياثي)، الذي يعد من أهم المصادر التي تبحث عن تاريخ العراق خاصة والشرق الأدنى عامة، في المدة التي أعقبت الغزو المغولي، والتي هي من أكثر الحقب اضطراباً وغموضاً. وممَّا يزيد في أهمية الكتاب أنَّه أهمّ مصدر ألّف بالعربية عنها، وليس

(1) انظر محمد رضا الشبيبي، مؤرخ العراق ابن الفوطي (بغداد، 950)، ج1، ص12 ـ 13. وممَّا يسترعي الانتباه أنَّ الأستاذ الشبيبي كان من بين المهتمين بابن الفوطي وكتب مؤلفه المذكور بجزأين.

(2) الأمين، المصدر السابق، ص43.

هناك مصدر آخر يضاهيه في معلوماته عن العراق بالفارسية أو التركية[1].

من أولى أوجه الاختلاف بين ابن الفوطي والغياثي أنَّ الأول كتب تاريخه (الحوادث الجامعة)، على طريقة السنوات، حيث كان يؤرخ لأهم الأحداث الواقعة في عصره ثم يلحقها بحوادث الوفيات لكل سنة، وهو بذلك يكون قد ساير من سبقه من المؤرخين العرب في هذا الأسلوب. أما الغياثي فقد دوَّن حوادثه وفقاً لأسماء الدول الحاكمة مثل الجنكيزخانية، الشيخ حسنية (الجلائرية)، القرة قوينلو، وهو أسلوب يستهدف تقديم صورة سريعة للأسر الحاكمة ورجالاتها. وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ كلّاً من ابن الكازروني وابن الطقطقي والأربلي كانوا قد سبقوا الغياثي في هذا النهج. ولعلَّ الأحداث الدامية التي أعقبت سقوط بغداد، كما يقول أحد الباحثين المحدثين، «وتعاقب الدول بعدها وانهيار النظم والمؤسسات السياسية التقليدية كانت عاملاً في هزّ وجدان المؤرخ العراقي وتركيزه على هذه الظاهرة، وهي قيام الدول وانهيارها في تعاقب درامي سريع»[2].

وفي ضوء ذلك، فإنَّنا نستطيع أن نضع ابن الفوطي في عداد المدرسة التاريخية التقليدية التي نشأت ونمت في بغداد، وكان عمادها المؤرخون الذين عاشوا في العهد العباسي، أو عاصروا العهدين العباسي والمغولي، مثل ابن الدبيثي، وابن النجار وابن

(1) الغياثي، المصدر السابق، ص10.

(2) الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني (الدراسة العربية، بغداد، 1983) ص16.

الساعي وغيرهم. وتمتاز هذه المدرسة بأنَّها تابعت المسيرة التاريخية في إطار الثقافة العربية، ولم تجنح عنها. أما الغياثي فيمكن وضعه ـ إلى حدّ ما ـ ضمن المدرسة الفارسية، أو تلك التي لم تخلص من المؤثرات الفارسية الجديدة عليها. ومع أنَّ أهم إنتاجات الغياثي الفكرية، أو التاريخ الغياثي، قد كتبت بالعربية، إلا أنَّ الغياثي نفسه قد كان عارفاً بالفارسية التي ضمن كثيراً من نصوصها في كتابه، واستعمل التواريخ والأشهر المغولية والفارسية إلى جانب التاريخ الهجري، كما قام بترجمة بعض الكتب الفارسية إلى العربية مثل (تاج المداخل في علم النُّجوم) لأبي جعفر محمد بن عبد الله الشريفي، وكتب أُخرى[1].

وربما يمكننا أن نعزو سبب الاختلاف بين ابن الفوطي والغياثي إلى المؤثرات التي أثرت في كل منهما، وإلى طبيعة التطورات والتغيرات التي مرَّت على العراق ما بين الغزو المغولي الذي عاش ابن الفوطي في ظلّه والتسلُّط التركماني ـ على أيام القرة قوينلو والآق قوينلو ـ الذي شهده الغياثي.

فابن الفوطي عاش في وقت كان التأثير العربي فيه ما يزال قوياً، حيث كانت اللغة العربية هي لغة الثقافة والعلم، وقد تتلمذ ابن الفوطي على يد عددٍ كبيرٍ من فطاحلة رجال اللغة العربية، ليس فقط في مجال الإدارة السياسية وإنَّما في مجال العلم والأدب، عاش في وقت طغت فيه اللغة الفارسية على اللغة العربية ولهذا فإنَّ الغياثي كان مضطراً لأن يخضع لهذا النوع من التأثير.

---

(1) الغياثي، المصدر السابق، ص11 ـ 12.

وأصدق مثال على ذلك اعتماده على كتاب ناصر الدِّين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: 685هـ/ 1286م) المسمى (بنظام التواريخ) المؤلف بالفارسية، حيث استفاد منه الغياثي في كتابته للفصول الأولى من (التاريخ الغياثي)، والتي بدأها الغياثي منذ الخليقة وحتى نهاية القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي[1]. كما يظهر هذا التأثير أيضاً في اقتباس الغياثي الكثير من النصوص من كتاب (الظفرنامه) ـ بالفارسية ـ لشرف الدِّين اليزدي، وذلك عند تدوينه أخبار تيمور وعلاقته بالحكَّام الآخرين، بخاصة وأنَّ هذا الكتاب قد خصص لذكر أعمال تيمور وغزواته[2].

ويرتبط بهذا الأمر أنَّ المستوى اللغوي في مؤلفات ابن الفوطي كان أفضل بكثير من ذلك الذي نلمسه في كتب الغياثي، ومع أنَّنا نشاهد ظهور العجمة في تركيب كلام ابن الفوطي أحياناً، إلَّا أنَّ هذا الأمر أصبح واضحاً عند الغياثي بدرجة كبيرةٍ. إذ لم يعد الأمر مقتصراً على استخدام التعابير والاصطلاحات الفارسية فحسب، بل إنَّ المستوى اللغوي انحط إلى درجة واضحة وأصبحت معظم تعابير الغياثي أشبه ما تكون باللغة العامية، إن لم تكن العامية بعينها[3].

---

(1) يختلف الغياثي هنا عن ابن الفوطي لكون أنَّ الأخير بدأ بكتابة (الحوادث الجامعة) بالسنوات التي أعقبت سقوط بغداد.

(2) الغياثي، المصدر السابق، ص26 ـ 28.

وجدير بالذكر أنَّ الغياثي كان قد تأثر أيضاً بمؤرخين عرب أثناء إقامته في بلاد الشام، بخاصة ابن حجر العسقلاني، الذي نقل الغياثي بعض الحوادث عن كتابه (أنباء الغمر بأنباء العمر)، الغياثي، المصدر السابق، ص8.

(3) يمكن استشفاف هذا الأمر من قراءة كتاب التاريخ الغياثي.

على أنَّ هناك ناحية مهمة جداً تجمع كلا المؤرخين، ألا وهي كتابتهما للأحداث بصفة شاهد عيان. فابن الفوطي لم يكن ناقلاً للأخبار والأحداث، بل إنَّه رآها عن كثب أثناء إقامته في بغداد، أو أثناء أسفاره وتنقلاته في بلاد عديدة بين العراق وآذربيجان. ومن هذه الناحية وغيرها ظفر ابن الفوطي باهتمام المؤرخين والباحثين وخاصة في هذا الجيل، الذين رأوا فيه المؤرخ الصادق الذي اندمج اندماجاً كلياً بأحداث عصره، بل إنَّه المؤرخ العراقي الوحيد الذي أعطانا صورة جلية واضحة عمَّا جرى للعراق من أول سقوط الدولة العباسية على يد هولاكو إلى أواخر عصر الدولة المغولية الايلخانية. ويصدق هذا الأمر على الغياثي إلى درجةٍ كبيرةٍ أيضاً. فمن تصفح أخبار كتاب (التاريخ الغياثي) يبدو لنا أنَّ هذا المؤلف قد كان شاهد عيان لكثير من الحوادث التي مرَّت على العراق، ولكنَّه في بعض الأحيان كان يكتبها وهو في بلاد الشام. ولعلَّه في هذا الجانب الأخير قد اعتمد على الروايات الشفهية كقوله «وسمعنا من الأفواه» أو «وأكثره من ألسن الراوين»[1]. ومع ذلك فإنَّ الأمر يدلُّ على مدى اهتمام الغياثي بحوادث العراق وتسجيلها عن كثب.

ولنا أن نستنتج من هذه الحوادث التي مرَّت على العراق ومؤرخيه وعلمائه أنَّ هذه البلاد لم تخل في هذا العصر العصيب من مجموعة خيِّرة من أبنائها عكفت على تسجيل الأحداث واستهدفت الكشف عن تاريخ أُمَّتها، فاستحقوا بذلك ثناء وتقدير

---

(1) الغياثي، المصدر السابق، ص31.

المؤرخين القدامى قبل المحدثين. ولعلَّ في طليعة من تحدَّث عن ابن الفوطي، كان الذهبي في كتابه (من ذيول العبر)، إذ سمَّاه ـ بمؤرخ الآفاق ـ[1].

---

(1) أبو عبد الله شمس الدِّين الذهبي، من ذيول العبر، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب (الكويت، بدون تاريخ).

«الدور السياسي لعلماء بغداد
في النصف الأول من القرن التاسع عشر:
مع دراسة خاصة عن أبي الثناء الألوسي»

في الوقت الذي ساد العراق نوع من التخلف الثقافي والفكري بسبب سيطرة الحكَّام المماليك والعثمانيين الغرباء عن هذه البلاد، فقد نبغ في العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر عدد من العلماء والأدباء والشعراء، الذين قارعوا الظلم والاستبداد، الذي أشاعه هؤلاء الحكَّام في بغداد، ونبهوا إلى مساوئهم، ودعوا إلى التخلص منهم، وذلك من خلال إشاعة الرُّوح المناهضة بين أبناء هذه المدينة، حتى وإن كان هذا الأمر من خلال توجيه الانتقاد لأبناء جلدتهم، وكان من أبرز هؤلاء العلماء عبد الغني الجميل وعبد الغفار الأخرس وأبي الثناء الألوسي، الذي كان لكل واحد منهم دوره الواضح في المدة التي تقوم بدراستها. فلا غرو في ذلك، كما يقول إبراهيم حلمي: «فإنَّ بلاداً كانت فيما سلف مهبط العلم ومنبع الحضارة، ومنشأ العمران ومقر العرفان، لجدير بها أن تفتخر بمثل أولئك العلماء الذين أحييوا بفعل ما قدموا ما كان قد اندرس من آثار مدنية السلف

الصالح، فأعادوا إلى البلاد رونقها وبهاءها، وثبتوا حياة جديدة دفعت الشعب إلى الاقتداء بالأُمم الحيَّة ومسابقته إيَّاها في معترك الحياة»[1].

1 ـ الاتجاهات الفكرية في العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر:

عاش العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حياة بعيدة عن الاستقرار والطمأنينة، إذ أحاطت به التغيرات السريعة في الحكَّام المماليك ثم العثمانيين، الذين لم يكن يهمهم شيئاً أكثر من البقاء في مناصبهم، دون توجيه أدنى اهتمام لمشاعر الناس وراحتهم. ورافق ذلك الأوبئة المهلكة والفيضانات المخربة، والغزوات الفارسية المتكررة، والحروب التي قام بها المماليك والعثمانيون، التي أنهكت البلاد وأفقدتها استقرارها. وعلى ذلك تسلط الخوف على النُّفوس وسلبها طيب العيش وشلّ تفكيرها ولم يعد لها وقت للتفكير في طلب العلم وتحصيله، وإنَّما انشغل الناس بدفع الأذى عنهم والحفاظ على أنفسهم التي كثيراً ما تعرَّضت للضياع بسبب تلك الأحداث الجسام التي تعرَّض لها العراق[2].

لقد احتاجت الحياة الفكرية في هذه المدة، وفي كل الحقب

---

(1) بيت علم في العراق «أسرة الألوسي»، **لغة العرب**، الجزء 2، السنة الثالثة (آب، 1913) ص68.

(2) علي علاء الدِّين الألوسي، الدرر المنتثرة في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، تحقيق جمال الدِّين الألوسي وعبد الله الجبوري (دار الجمهورية، بغداد، 1967) ص4 (مقدمة المحققين).

الزمنية الأُخرى، إلى جو يسوده الطمأنينة الرُّوحيَّة والفكرية، لأنَّ البحث العلمي العميق والتتبع المنظم ومواصلة البحث لن تنمو أو تعمر في ميدان القلق والخوف الذي كان يعيش العراق فيه، هذا فضلاً عن أنَّ السلطة الحاكمة الأجنبية قد حدَّدت حريةِ الفكرِ في العمل والقول والتصرف، وصرفته إلى علوم لا تعود على أُمَّته بالخير، ولا تقودها إلى التطور والتجديد[1]. لذلك نجدها في هذه المدة وهي تحفل بالشروح والتعليقات والحواشي ونظم المتون وشرحها، فأضاع الفكر وقته في دراستها ثانية وتيسير فهمها دون أن يبدع في التأليف والتفكير، يقول الأستاذ عباس العزاوي في ذلك:

«إنَّ العلوم في أيام أبي الثناء الألوسي تناقص الالتفات إليها، أو تضاءل أمرها، وبالتعبير الأولى وقف أمرها عند حدود التدقيقات التي وصلت إليها، ولم يحصل فيها تجديد يدعو إلى الالتفات وإعادة النظر في الموجود. وجل ما عملوا أنَّهم سهلوها بما عملوا من حواشٍ وحواشي حواشٍ، وشاع القول بأنَّ «من طالع الحواشي ما حوى شيء»[2].

لم يكن متوقعاً للحركة الفكرية أن تنهض كثيراً ذلك لأنَّ العراق ظل بعيداً عن رياح التغيير والتطور التي اجتاحت منطقة الشرق العربي في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع

(1) الدكتور يوسف عز الدِّين، الحركة الفكرية في العراق، (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984) ص23.

(2) ذكرى أبي الثناء الألوسي (شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1958) ص29.

عشر، ولذلك ظلت هذه الحركة تسير على ما هي عليه في خطى بطيئة، توجهها المؤلفات التراثية المعروفة، التي كثر عليها طابع الاجترار والتكرار والمشوبة بالسجع والصناعة اللفظية، لأنَّهما من أسلوب العصر بحيث قيل «إنَّ الكاتب الذي لا يحسن السجع ما كان معدوداً من كبار الكتاب»[1]. ولعلَّ من يقرأ عناوين الكتب التي ألّفت خلال هذه المدّة يحكم على مقدار التكلف الذي عاناه المفكر ليلائم بين اختيار العنوان وبين الذوق الفكري السائد، ولم يبعد عن هذا المنحى أبو الثناء الألوسي الذي ألّف كتباً ذات عناوين مسجوعة مثل (الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب) و(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم وروح المثاني) وغيرها[2].

ومع أنَّ أبا الثناء الألوسي قد كلف بالسجع كلفاً شديداً في أول أمره، غير أنَّه لم يلتزم به في كل حياته، وإنَّما ترسل وترك عنان قلمه يجري على طبيعته، فكان القدوة الرائدة لمن جاء بعده واحتذى طريقته، وندم على التزامه للسجع فقال:

وإنّي مللت السجع من أجل أنَّه
بمعظم أرض الروم قد كسد السجع
وكم فقرة قد أحكمتها قريحتي
تلوت بأرجاها فما ساغها سمع

---

(1) عز الدّين، الحركة الفكرية في العراق، ص36.

(2) الدكتور يوسف عز الدّين، فهمي المدرس من روّاد الفكر العربي الحديث (بغداد، 1976) ص12.

وما كان من عيب بها غير أنَّها
عروبة عرب والعراق لها ربع
فما حيلتي يا سعد والعيب ما ترى
بل حيلتي أن لا يرى منِّي الصدع

وقال في موضع آخر:

ألا إنِّي كرهت السجع حتى
كرهت لذاك ساجعة الطيور
ولم أكرهه من عيب ولكن
لما في السامعين من القصور[1]

لا تختلف ثقافة أبي الثناء الألوسي عن الخطوط العامة التي سلكها المؤلفون الذين عاصروه، وهي عبارة عن العلوم النقلية من اللغة وفروعها والتفسير والحديث والفقه والأُصول، والعلوم العقلية في المنطق والفلسفة والهيئة والكلام. غير أنَّه لم يقف عند حدود الكتب المعتادة التي يدرسها طلبة العلم في المدارس المعروفة في العراق آنذاك، وإنَّما التفت إلى كتب أُخرى كثيرة مؤلفة في هذه الموضوعات وغيرها، فأشبعها قراءة وفهماً، وأشاع ذلك بين أبنائه وتلاميذه، فازدهرت حركة التأليف في هذه البلاد[2]. والأهم من ذلك كله، أنَّ أبا الثناء الألوسي، قارع كثيراً

(1) شهاب الدِّين أبو الثناء الألوسي، نشوة المدام في العودة إلى مدينة السلام (بغداد، 1293م)، ص85.

(2) محمد بهجت الأثري، محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية (القاهرة، 1958) ص32؛ انظر أيضاً: محسن عبد الحميد الألوسي مفسراً (مطبعة المعارف، بغداد، 1968) ص60.

من الآراء التي لم يعتقد بصحتها في أقطار أُخرى مجاورة، ونبَّه إلى خطورتها، فأدام بذلك الصلة بينه وبين أبناء وطنه، في وقت قبع فيه معاصروه في أماكنهم ولم يحذوا حذوه[1].

وإلى جانب الاتجاهات الفكرية التي أوردناها، فقد كانت الحياة الدينية قد غلبت عليها نزعات ومذاهب متعددة، تدفع الناس في تياراتها المتعارضة، وكان أظهرها التصوف والتشيع والدعوة السلفية. وبينما كانت الدولة العثمانية تؤيد التصوف بشتى فرقه المعروفة كالقادرية نسبة إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني المتوفى سنة 561هـ، والرفاعية نسبة إلى السيِّد أحمد الرفاعي المتوفى سنة 578هـ، والنقشبندية نسبة إلى الشيخ أحمد بهاء الدِّين النقشبندي المتوفى سنة 791هـ، والبكتاشية نسبة إلى الحاج محمد بكتاش المتوفى سنة 738هـ[2]، فإنَّها كانت في الوقت نفسه تناهض التشيع والحركة السلفية معاً، وذلك لكونها تنظر إلى القوى التي تقف وراءها نظرة حذر وارتياب شديدين من منطلق سياسي لا ديني[3].

ووفقاً لهذه الرؤية، فقد شجع الولاة العثمانيون في العراق الطرق الصوفية، واقتربوا من مريديها تزلفاً لتحقيق مآرب سياسية. وهذا ما كان يظهره محمد نجيب باشا، والي بغداد (1842 ـ

---

(1) العزاوي، ذكرى أبو الثناء الألوسي، ص31.

(2) إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر (مطبعة المعارف، بغداد، 1978) ص90.

(3) الأثري، محمود شكري الألوسي، ص18.

1847)، إذ كان يدعي أحياناً بأنَّه قادري الطريقة، ومرة أُخرى بأنَّه نقشبندي[1].

نشأ وسط هذه الظروف الفكرية والدينية مجموعة من العلماء والمفكرين والشعراء، الذين أدوا دوراً سياسياً مهماً، وذلك من خلال مناوأتهم للحكَّام العثمانيين في العراق، فاتبع الآخرون وسائل وطرقاً مختلفة ضدهم، وهذا ما سنتعرض له في المبحث التالي.

2 ـ الحكَّام المماليك والعثمانيون ورجال العلم في بغداد:

اختلفت مواقف الحكَّام من العلماء بدرجة كبيرة، فمنهم من راعى رجال العلم وقربهم، ومنهم من نكل بهم، وكان كلا الطرفين مدفوعين بدوافع مختلفة، ويمثل الاتجاه الأول الحكَّام المماليك وعلى رأسهم داود باشا الذي حكم ما بين 1817 إلى 1830. ويعزى اهتمام هذا الحاكم بالعلماء لأنَّه هو نفسه كان شاعراً، وقد درس على يد علماء بغداد شأنه في ذلك شأن أي دارس مجد حتى أصبح من قادة الرأي والفكر. ولو لم ينل الحكم ـ على حدّ قول أحد الباحثين ـ «لأصبح أحد علماء عصره ومدرسيه البارزين، فقد أجاز بعض الطلاب في العلوم، وأجازه العلماء في العلوم المختصة»[2]. فداود باشا إذن كان يعرف جيداً

---

(1) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإياب (مطبعة الشابندر، بغداد، 1317هـ)، ص158 ـ 159؛ انظر أيضاً الوائلي، المصدر السابق، ص91.

(2) عز الدِّين، الحركة الفكرية في العراق، ص35.

حياة العلماء الصعبة، ولما كان معجباً بالثقافة العربية فقد راعى علماءها ومدارسها عندما أصبح حاكماً لبغداد، فازدهرت على عهده حركة أدبية وعلمية كبيرة، كان من أبرز رجالها الشاعر عبد الغفار الأخرس والمفسر أبي الثناء الألوسي[1].

ويضاف إلى هذا الأمر جانب سياسي على جانب كبير من الأهمية. فالحكَّام المماليك كانوا يفرضون أنفسهم على العراق على غير رغبة السلطان العثماني، وقد واجهوا كثيراً من الحركات والمحاولات الهادفة إلى إبعادهم عن الحكم، فأملت عليهم هذه الظروف أن يكسبوا إلى جانبهم العلماء والأدباء، وذلك لتقوية مركزهم السياسي في هذه البلاد، وهذا ما ظهر واضحاً في عهد داود باشا، الذي كان ذا أهداف بعيدة المرمى في الاستقلال الكامل بالعراق عن السلطة العثمانية[2].

بعد أن خرج الحكم في العراق من أيدي المماليك إلى العثمانيين مارس الحكَّام العثمانيون مواقف متناقضة من العلماء، إذ نجد الحاكم من بينهم يتحول من موقف إلى آخر، وذلك تبعاً للظروف التي كانت تحيط به من جهة، وبالدولة العثمانية من جهة أُخرى. فهذا علي رضا باشا، الذي تمَّ على يده طرد الحكَّام المماليك من العراق عام 1831، يقف في بادىء الأمر ضد رجال

---

(1) الدكتور داود سلوم، تطور الفكرة والأسلوب في الأدب العراقي في القرنين التاسع عشر والعشرين (مطبعة المعارف، بغداد، 1959) ص38 ـ 39.

(2) الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، مواقف سياسية لأبي الثناء محمود الألوسي 1802م/ 1217هـ ـ 1855م ـ 1270هـ، **المجلة التاريخة المصرية**، المجلد الرابع عشر (1968) ص145.

العلم الذين ساندوا داود باشا، ومن بينهم أبي الثناء الألوسي، الذي تعرَّض للأذى والسجن في عهده لمدة سنة ونصف السنة[1]. إلا أنَّ علي رضا باشا سرعان ما غيَّر مواقفه من العلماء عامة، ومن أبي الثناء الألوسي خاصة، حيث أعاد له وظائفه التي نزعت عنه، وعيَّنه في منصب مفتي الحنفية في بغداد. وليس ذلك فحسب بل قدَّم له أوقاف مرجان، وأمر له برتبة (تدريس الآستانة (استنبول)، واستمر على إكرامه حتى منحه وساماً لم يكن أحد من علماء العراق قد حصل عليه من قبل، على حدّ قول أبي الثناء الألوسي نفسه[2].

واصل علي رضا باشا تقريب أبي الثناء الألوسي إليه، حتى غدا يستشيره في أمور السياسة والدولة. وقد وصف لنا الألوسي ذلك في كتابيه (غرائب الاغتراب) و(مقامات ابن الألوسي). إذ بيَّن في المقالة الثالثة من كتابه الثاني اتخاذ علي رضا باشا له مستشاراً مقرباً، يستعين به على حل مشاكل الإدارة والسياسة، فضلاً عن اعتماده عليه في إدارة الشؤون العلمية والدينية[3].

كان وراء اتخاذ علي رضا باشا لمثل هذا الموقف دوافع عديدة. فلعلَّه وجد من الخطر أن يضرب العلماء والأدباء البارزين في العهد المملوكي، بل آثر أن يقربهم من أجل توطيد أركان

---

(1) علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798 ـ 1914 (الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 1978) ص49.

(2) غرائب الاغتراب، ص23 ـ 24؛ انظر أيضاً سلوم، المصدر السابق، ص54.

(3) محمد مهدي البصير، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر (بغداد، 1946) ص232.

حكمه[1]. كما كان العثمانيون، بطبيعة الحال، يخشون العلماء ويخافون أن يصدر عنهم ما يعكِّر أمر السياسة، عن طريق كلمتهم المسموعة، خصوصاً وقد تزامن هذا الأمر مع أخطار خارجية عديدة كانت تواجه الدولة العثمانية، سواء من جانب القاجاريين الفرس من الشرق، أو محمد علي باشا من الغرب. إنَّ هذه الأخطار هي التي استدعت علي رضا باشا لأن يكلف أبي الثناء الألوسي في كتابة كتابيه المعروفين «الأجوبة العراقية للأسئلة الإيرانية»، و«البيان شرح البرهان في إطاعة السلطان». وعلاوة على ذلك كله، فقد حرَّر أبو الثناء الألوسي رسائل تدعو الشريف محمد بن عون ـ حاكم مكة المكرمة ـ إلى نصرة الدولة ـ العثمانية ـ ضد مصر[2]. كما شن هجوماً شديداً على محمد علي باشا ـ والي مصر ـ بسبب ما أقدم عليه من الاستيلاء على ولايات الشام التابعة للسلطان[3].

اتخذ محمد نجيب باشا، الذي أعقب علي رضا باشا في ولاية بغداد عام 1842، موقفاً منحرفاً عن أبي الثناء الألوسي، فأبعده ما وسعه إبعاده عن الحياة العامة، إذ عزله من منصب الإفتاء، وحرمه من جميع وقف مرجان في بغداد، ممَّا جعله يعيش حياة ضنك وفقر شديدين[4].

---

(1) الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967) ص315.

(2) انظر عن هذا الأمر عبد الفتاح الشواف، حديقة الورود في مدح أبي الثناء محمود، دار صدام للمخطوطات تحت رقم (8527) ج2 ورقة 171.

(3) المصدر نفسه؛ انظر أيضاً نوار، مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي، ص153.

(4) أورد لنا أبو الثناء الألوسي هذه التفاصيل في كتابه غرائب الاغتراب، ص24 ـ 25.

ويفهم من مجرى الأحداث العامة، أنَّ المكانة التي حصل عليها أبو الثناء الألوسي، سواء في داخل العراق أم خارجه، أخذت تثير مخاوف الدولة العثمانية وولاتها، وبخاصة فيما يتعلق بتوجيهه انتقادات لاذعة إلى ولاة العراق[1]، وإثارة نوع من الوعي واليقظة الفكرية في نفوس الناس ممَّا كانت تخشاه السلطات الحاكمة، فعمدت إلى عزله والتضييق عليه، لدرجة أنَّه باع كتبه وأثاثه لتغطية نفقات أهله وعائلته بثمنها، حتى لم يبق له من أثاث وأشياء ما يباع حتى كاد ـ على ما يقول ـ «أن يأكل الحصير على مداد التفسير»[2].

تمادى والي العراق محمد نجيب باشا في التجريح بأبي الثناء الألوسي، بحيث إنَّه منعه من السفر إلى استنبول، عندما دعي للحضور إليها. وأمره بأن يحتج بصعوبة السفر وانشغاله بكتابة (تفسير القرآن)، وقيامه بمصالح الوالي، فكتب حسبما أشار. إلا أنَّ الألوسي وجد بأنَّ الحالة أصبحت لا تطاق، عزم على السفر إلى استنبول لعرض ظلامته على المسؤولين فيها، وكان ذلك في عام 1267هـ/ 1850م[3].

---

(1) ومن الانتقادات التي وجهها أبو الثناء الألوسي إلى محمد نجيب باشا قوله:

عدت كلَّما أبني لديه أمراً يهدم   وكلَّما عرضت له أمراً لا يسلم

أرى ألف بانٍ لا يقوم بهادم   فكيف ببانٍ خلفه ألف هادم

انظر العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي، ص74 ـ 75.

(2) غرائب الاغتراب، ص24؛ انظر أيضاً أنور الجندي، تراجم الأعلام المعاصرة في العالم الإسلامي (مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1970)، ص482.

(3) لمزيد من التفصيلات، انظر ما كتبه أبو الثناء الألوسي نفسه في: غرائب الاغتراب، ص24 ـ 25.

على الرغم من أنَّ محمد نجيب باشا وأعوانه كانوا قد أوغروا صدر السلطات العثمانية بكثير من التهم الموجهة إلى أبي الثناء الألوسي، إلا أنَّ الأخير استطاع بما أوتي من قدرات كبيرة، أن يرفع صوته بين المسؤولين العثمانيين، وبخاصة لدى شيخ الإسلام عارف حكمة، والصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا. وعلى أثر ذلك عرضت عليه أُمور عديدة، كأن يبقى في استنبول أو يمارس القضاء في أرضروم، أو أن يمنح نصف وقف مرجان فقط، فآثر العودة إلى بلاده عام 1852، إلا أنَّه توفي بعد عام واحد.

وعلى الرغم من هذا كله، يظهر بأنَّ أبا الثناء الألوسي لم يكن راضياً عن الأوضاع في داخل الدولة العثمانية نفسها، وهذا ما تظهره العبارات الكثيرة التي أوردها في كتابه (غرائب الاغتراب)، والتي تشير إلى حالة الظلم والطغيان، والفساد الموجود في استنبول، ممَّا جعله مقتنعاً بأنَّ العيب لم يكن في الولاة وحدهم وإنَّما في الدولة العثمانية أيضاً[1]. وقد أوضح في المقامة الخامسة المعنونة «سجع القمرية في ربع العمرية»، حيث أورد لفتات عن أحوال الولاة ومعاداتهم للعلماء وصلة بعض الموظفين بهم، والتي تقوم على المراوغة والختل والنفاق[2].

3 ـ المواقف السياسية لعلماء بغداد:

من الملاحظ أنَّ أبرز رجالات العلم الذين أدوا أدواراً سياسية

---

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955) ج7 ص96.

(2) عبد الحميد، المصدر السابق، ص141.

في المدة التي نتحدث عنها، كان العلماء الذين تولوا الأعمال الدينية كالتدريس والإفتاء والقضاء والوعظ، فضلاً عن الشعراء والأدباء. وقد كان لهؤلاء فضل كبير في قيادة حركة المجتمع العراقي ونضاله، وإجبار السلطة الحاكمة الأجنبية على أن ترضخ - أحياناً - لمؤثراتهم، التي اتخذت أساليب مختلفة. ولقد يبدو غريباً أن تكون المرحلة الأولى في مواقف علماء بغداد السياسية قد بدأت بالانتفاضة، في حين أنَّها اتخذت فيما بعد مواقف احتجاجية عديدة. ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى سرعة التغيير الذي طرأ على نظام الحكم في العراق من أيدي المماليك، المعروفين بميلهم إلى العلماء والناس، إلى أيدي العثمانيين، الذين افتتحوا عهدهم الجديد بعد مجيء رضا باشا عام 1831 بنسياسات إرهابية ممقوتة، أثارت روح الهيجان لدى سكان بغداد، فكانت انتفاضة عام 1832، التي قادها مجموعة من العلماء والشعراء المعروفين. وعلى ذلك، فإنَّنا سنبدأ أولاً بدراسة هذه الانتفاضة، ومن ثم نتعرض لمواقف علماء بغداد الاجتماعية ضد السلطة العثمانية في العراق.

أ - المشاركة في انتفاضة بغداد عام 1832:

أغفلت المصادر المعاصرة، وبخاصة التركية، أحداث انتفاضة بغداد لعام 1832، ويرى العزاوي، الذي تعقب المصادر التركية حول الحادثة، أنَّ المؤرخين العثمانيين، مثل لطفي، كانوا قد تكتموا الأمر، بقصد عدم إعطائه أهمية كبيرة، كي لا تكون بادرة لحوادث مماثلة في المستقبل[1]، إلا أنَّ دراسة أدبيات الحقبة المعاصرة،

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، ص14.

سواء أكانت تاريخية أم أدبية، تعطينا اطلاعاً واضحاً عن أنَّ ما حدث إنَّما هو انتفاضة ضد السلطة العثمانية الحاكمة، ممثلة بعلي رضا باشا، الذي استخدم أساليب إرهابية ضد سكان بغداد، فأبى - كما يقول الشواف - «أن يطيعه جميع من في العراق، وقامت الحرب بين الطرفين»[1].

إنَّ الحرب التي يعنيها الشواف، هي تلك التي وقعت بعد دخول قوات علي رضا باشا إلى بغداد، وكان من بين المهمات الأساسية التي أنيطت بها، القضاء على المماليك في العراق، والاستيلاء على ثرواتهم وممتلكاتهم، وتحويل ما يتجمع منها إلى استنبول ليذهب وارداً إلى خزينة السلطان. وانتدب علي رضا باشا لمساعدته في هذه المهمة رجلاً في استنبول خبيراً بالشؤون الحسابية والمالية يدعى عارف أفندي الدفتري، حيث وصل إلى بغداد على عجل، لتجميع هذه الثروات وتدقيقها، غير أنَّ توقعات الوالي العثماني كانت في غير محلها، إذ كانت ثروات داود باشا قد نهبت وسلبت أثناء حصار علي رضا باشا لبغداد، ولم يحصل الأخير إلا على جزء يسير من المبالغ التي تمَّ تحويلها إلى استنبول[2].

وعلى ذلك ظل علي رضا باشا يواجه صعوبات كثيرة في تمشية شؤون الولاية والصرف عليها، حتى أنَّه كان يجد نفسه عاجزاً عن دفع رواتب الجند المتأخرة، فلم يجد بداً من الاستعانة

(1) حديقة الورود، الجزء الأول، ورقة 13.

(2) جعفر الخياط، عبد الغني آل جميل المفتي الثائر: صفحة مجهولة من تاريخ العراق تنشر لأول مرة، **جريدة البلد**، العدد 118، 22 كانون الثاني 1964.

في ذلك بتغريم الناس ومصادرة الأملاك والأموال، وبقي مدة من الزمن يطارد المماليك وعوائلهم، ولم يتورع جلاوزته الذين انتدبوا لهذا العمل، من تعذيب النساء والأسر المصونة وإهانتها لهذا الغرض[1].

وصادف في هذا الوقت أن استدعى علي رضا باشا من بلاد الشام عبد الغني جميل، أحد علماء العراق البارزين آنذاك، وعهد إليه بالإفتاء في بغداد عام 1247هـ/ 1831م، حيث كان هذا المنصب من أجل المناصب وأكثرها شأناً في نظر الناس[2].

ولد عبد الغني بن محمد جميل بن عبد الجليل في بغداد سنة 1194هـ/ 1780م، ونال مكانة كبيرة أيام داود باشا، إلا أنَّ شهرته ظهرت ظهوراً بيِّناً أيام علي رضا باشا، لمواقفه السياسية البارزة آنذاك[3]. ولعلَّ هذا يرجع إلى شخصية عبد الغني وإلى موقفه الصلب إزاء سياسات علي رضا باشا الجائرة ضد سكان بغداد أكثر من غيره من رجالاتها، على الرغم من استدعاء هذا الحاكم له لتسلم منصب الإفتاء. يقول الشاعر المعروف عبد الغفار الأخرس المعاصر لعبد الغني جميل الأسطر التالية التي تصور شخصيته الفذَّة:

«ولم أعرف في مدينة السلام من العلماء والسادات

---

(1) المصدر نفسه؛ انظر أيضاً نوار، داود باشا، ص452.

(2) د. عبد العزيز نوار، ثورة 1832 في العراق، **مجلة الهلال**، العدد الثاني، السنة 73 (1965) ص20.

(3) الوائلي، المصدر السابق، ص261.

الكرام... من يضاهيه في علو الهمَّة وبعد المرام، ومكارم الأخلاق وشدَّة البأس والتوغل في معالي الأُمور»[1].

وعلى أية حال، فإنَّ الموقف الذي تميَّز به هذا الرجل هو معارضته لتعرض أعوان الوالي علي رضا باشا للنساء لإخراج ما لديهن من أموال، وكان من بين من تعرضوا لهم أرملة، إحدى نساء المماليك، وهي أرملة رضوان أغا، التي التجأت إلى عبد الغني جميل تحتمي عنده من مطاردة المتابعين لها، غير أنَّ هؤلاء لم يحترموا حرمة هذا الرجل الفذّ، فغضب للأمر واحتج لدى الوالي دون أن يجدي احتجاجه شيئاً[2].

عندئذٍ خرج عبد الغني جميل وكثير من أهالي محلات بغداد المعروفة آنذاك، وفي مقدمتها محلة قنبر علي (وهي محلة المفتي نفسه)، خرجوا شاهرين السلاح ضد الحكومة بعد أن نفذ صبر الجميع من المظالم والمجازر التي ارتكبت ضد سكان بغداد وذلك في 1247هـ/ 1831م، وتوجه المجتمعون نحو السراي، حيث بيت الوالي نفسه، وهناك دارت اصطدامات بينهم وبين جند الوالي، سقط فيها عدد من القتلى، توجه بعدها جند الوالي بمدافعهم نحو محلة قنبر علي حيث قصفوها بالمدافع وأشعلوا فيها النيران، حيث أتت النار على دار

---

(1) عبد الغفار الأخرس، مجموعة عبد الغفار الأخرس وشعر الأستاذ عبد الغني جميل، نشرها عباس العزاوي (بغداد، 1949) ص23.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971) ج2 ص90.

المفتي، عبد الغني جميل، التي أتلفتها بما فيها مكتبته الثمينة[1].

والشخص الآخر الذي له دور مهم في انتفاضة عام 1832 هو أبو الثناء الألوسي، الذي وقف إلى جانب عبد الغني جميل في التعرض لظلم الحكومة، وتحريض الناس في جانب الكرخ على تأييد هذا الموقف، حتى كاد علي رضا باشا أن يقتله بعد هدوء الحالة في بغداد[2].

ذلك ما جرى في (انتفاضة عام 1832)، غير أنَّ بعض المؤرخين وبالذات الدكتور عبد العزيز نوار، حاول أن يضفي على الانتفاضة صورة أوسع من طابعها الحقيقي، وذلك عندما ربط أحداثها بما كان يجري من تقدم القوات المصرية في بلاد الشام 1831 ـ 1832[3].

والحق أنَّ ما جرى عام 1832 بقيادة عبد الغني الجميل وأبي الثناء الألوسي، قد كان احتجاجاً مباشراً على السلطة العثمانية الحاكمة في العراق، التي كبتت أنفاس ذلك الاحتجاج في مراحله المبكرة، فكان أن انطلق الشعراء والأدباء بقصائد وكتابات للاحتجاج غير المباشر عن مناوأتهم للعثمانيين وولاتهم في العراق، كما سنرى في المبحث التالي.

---

(1) محمود شكري الألوسي، المسك الأذفر (مطبعة الأدباء، بغداد، 1930)، ص128؛ انظر أيضاً الخياط، المصدر السابق.

(2) الشواف، المصدر السابق، ورقة 14؛ الوردي، المصدر السابق، ج2 ص101.

(3) انظر ذلك في مقالته الموسومة «ثورة 1832 في العراق» ص21 ـ 24؛ وللوردي تعليقات حول هذه القضية في كتابه لمحات اجتماعية، ج2 ص92 ـ 94.

ب ـ التنديد بظلم الحكَّام العثمانيين ومساوئهم:

ممَّا لا شك فيه أنَّ بغداد لم تخل من حركة ناقمة على السلطة العثمانية التي استعادت حكمها المباشر على هذه الولاية منذ عام 1831. وظهر جانب كبير من الرُّوح المناوئة للسلطة عن طريق الأدب، الذي شهد نشاطاً واسعاً بما نظمه عبد الغني جميل وعبد الغفار الأخرس وأبو الثناء الألوسي. وكان هؤلاء الثلاثة ضالعين في توجيه الحركة المناوئة للعثمانيين هذا التوجه الأدبي، بعدما فشلت جهودهم المباشرة في مواجهة العثمانيين[1].

وتكشف لنا مجموعة عبد الغفار الأخرس الشعرية، التي تضم شعر عبد الغني جميل، وما أضافه الأخرس إليها، الطابع السياسي في الحركة الأدبية، التي اتخذت أحياناً طابع المجاهرة في التنديد بالسلطة العثمانية. إذ يقول الأخرس في هذا الصدد:

ألم يحزن الأبي رؤوس تطامنت
وفاخر رأس القوم فيه ذنابه
وأعظم بها دهياء وهي عظيمة
إذا اكتنف الضرغام بالذل غابه
متى ينجلي هذا الظلام الذي أرى
ويكشف عن وجه الصباح نقابه[2]

---

(1) د. عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968) ص453.

(2) مجموعة عبد الغفار الأخرس، ص89. هذا وممَّا يجدر ذكره هنا أنَّ عبد الغفار الأخرس هو من مواليد الموصل لعام 1220هـ/ 1805م، ولكنَّه نشأ في بغداد وترعرع فيها، واتخذها موطناً له، وبدأ نبوغه الشعري في عهد داود باشا. =

وتصل الجرأة بشاعرنا حداً أنَّه يشبه حكَّام بغداد الأجانب بالبقر، كما يشبه المقربين لديهم بأنَّهم ليسوا إلا من الأدنياء وإن تظاهروا بالنفوذ والقوَّة، فيقول:

بـلـد كـبـار مـلـوكـه بـقـر
صـاروا ولاة الـنـهـي والأمـر
لا يـفـقـهـون حـديـث مـكـرمـة
فـيـهـزهـم نـظـمـي ولا نـثـري
أصـبـحـت أشـقـى بـيـن أظـهـرهـم
فـكـأنَّـنـي أصـبـحـت فـي أسـر
يـرقـى الـدنـي إلـى مـراتـبـهـم
حتـى يـريـك الـنـعـل فـي الـصـدر[1]

إنَّ الشكوى والألم التي تطفح في قلوب الشعراء، إنَّما نبعت من الضيم والذل والهوان، الذي عاناه الناس في بغداد، وقد كان عبد الغني جميل، من أكثر الشعراء تلمساً لهذه الناحية، إذ يقول:

بـلـيـنـا بـقـوم حـافـظ الـود عـنـدهـم
أخـو سفـه بـل عـادم الـرأي لا يـعـنـى
وإنّـا لـنـأبـى الـذلّ فـي مـوطـن الـغـنـى
ولا يـزدهـيـنـا مـطـمـعـاً حـيـثـمـا كـنَّـا

= محمود شكري الألوسي، المسك الأذفر، ص116؛ مجموعة الغفار الأخرس، ص4.

(1) المصدر نفسه، ص61.

ولا نـرتـضـي إلا الـمـروءة مـذهـبـاً

وإن لامنا من لامنا عنه أعـرضـنا[1]

وتكشف المراسلات التي دارت بين عبد الغني جميل وبين أبي الثناء الألوسي أثناء وجود الأخير في استنبول، عن حماسة كبيرة فاضت بها قريحة الجميل ضد الحكَّام المتسلطين على رقاب الناس، فنراه يقول:

وكـيـف أرى بـغـداد لـلـحـرّ مـنـزلاً

إذا كـان مـغـرى الأديـم نـزيـلـهـا

ويـسـطـو عـلـى أسـادهـا ابـن عـرسـهـا

ويـرقـى عـلـى هـام الـسـمـاك ضـئـيـلـهـا

فـمـا مـنـزل فـيـه الـهـوان بـمـنـزل

وفـي الأرض لـلـحـر الـكـريـم بـديـلـهـا

ومـا سـاد فـي أرض الـعـراقـيـن مـاجـد

مـن الـنـاس إلا خـدمـهـا ورذيـلـهـا[2]

ويسجل عبد الغني تاريخ بغداد السياسي في عصره تسجيلاً واضحاً وإن لم يشر إلى أسماء الحكَّام، وبخاصة نجيب باشا، الذي ألحق الأذى بأبي الثناء الألوسي، إذ يقول قصيدة ثانية أرسلها إلى أبي الثناء عندما كان في استنبول، وقد صور بها ظلم الحكَّام والخراب الذي شمل البلاد ومنها:

---

(1) المصدر نفسه، ص23.

(2) الألوسي، غرائب الاغتراب، ص218 ـ 224.

لـهـفـي عـلـى بـغـداد مـن بـلـدة
قـد عـشـعـش الـعـزّ بـهـا ثـم طـار
والـيـوم لا مـأوى لـذي فـاقـة
فـيـهـا ولا فـي أهـلـهـا مـسـتـجـار
حـلَّ بـهـا قـوم وهـم فـي عـمـى
مـا مـيَّـزوا أشـرارهـا والـخـيـار
وأصـبـح الـقـرد بـهـا مـقـتـدى
يـلـعـب بـالألـبـاب لـعـب الـقـمـار
والـلـيـث قـد غـاب وفـي غـابـه
قـطـبـاً عـذار الـثـور عـلـيـه الـمـدار
ولـلـخـنـا لـمـا غـدت مـربـضـاً
قـد سـجـد الـلـيـث بـهـا لـلـحـمـار
والـكـرخ قـد أقـفـر مـن أهـلـه
مـن بـعـد مـا كـان كـورد الـبـهـار[1]

هذه الصور والنماذج التي عرضناها في هذه الفقرة تمثل النزعة الساخطة على الحكم وعلى الأوضاع السياسية، إلا أنَّ هناك صورة أُخرى فيها جانب الشكوى والألم والسخط على الحياة، ولكنَّها تمثل في الوقت نفسه نوعاً من إثارة الوعي بين العراقيين، ولما لحق بهم من ضيم وظلم وإذلال بسبب تفرقهم، قال عبد الغني جميل في ذلك:

---

(1) المصدر نفسه، ص210 ـ 211؛ انظر أيضاً مجموعة عبد الغفار الأخرس، ص123 ـ 124.

أجول بطرفي في العراق فلا أرى

من الناس إلا مظهر البغض والشحنا

فخيرهم للأجنبي وقبحهم

على بعضهم بعضاً يعدونه حسنا[1]

وتزداد إيجابية الجميل في دعوته لأبناء جلدته، بأن يفيقوا ويثوروا على السلطة الحاكمة فيقول:

ألا نخوة منهم فيصحوا إلى الذي

أيادي سبأ قد غادرت ذلك المغنى

ألا رافع عن قومه بغي ظالم

إذا فقدوا في الحرب من ينطح القرنا[2]

ولعبد الغفار الأخرس مواقف مماثلة في تنبيه أبناء قومه إلى تسلط الأجنبي على الحكم، وإثارة الرُّوح المناوئة فيهم فيقول:

أرى هذه الدُّنيا لمن ذل أصبحت

ذلولاً ولو كان الأبي أباها

تسنمها من كان من دون حق

ولكن نراه تحتها مغلاها[3]

---

(1) مجموعة عبد الغفار الأخرس، ص25.

(2) المصدر نفسه، ص26.

(3) عز الدِّين، الحركة الفكرية في العراق، ص75.

4 ـ مواقف أبي الثناء الألوسي السياسية:

أ ـ نشأة الألوسي وسيرته:

برز في بغداد خلال العصور الحديثة عدة أسر تقلدت قيادة الفكر والمجتمع من أشهرها أسرة الألوسي التي نتحدث عنها. وألوس هي جزيرة في وسط الفرات تقع بين الحديثة وجزيرة الخزانة، وينسب إلى ألوس كثير من العلماء والشعراء، ومن بينهم علامتنا محمود شهاب الدِّين الألوسي المعروف بأبي الثناء، وحري بالقول إنَّ كثيراً من الشبان الأذكياء النشطين من ألوس كانوا ينزحون إلى المدن الكبيرة ـ قديماً وحديثاً ـ ووجهتهم في الغالب مدينة بغداد، للكسب أو للتعلم، إلا أنَّهم بمرور الزمن أصبحوا من العناصر النشطة التي أمدت الحركة العلمية في هذه المدينة بخيرة علمائها وشعرائها وأدبائها[1].

وتحدثنا المصادر الموثوقة، وبخاصة مخطوط (حديقة الورود)، الذي ألّفه تلميذ الألوسي عبد الفتاح الشواف وأودع فيه تفاصيل حياة أستاذه، وقرأه الألوسي نفسه فأقر ما كتب عليه، ولما مات الشواف أتم الكتاب ابن الألوسي نعمان خير الله حيث جاء فيه:

«كان كثير من أسلاف شيخنا (يعني به أبا الثناء الألوسي) من قبل ساكنين في بغداد وذلك في زمن العالم الشيخ إسماعيل المفتي الألوسي ـ كان مفتي بغداد في أواخر المائة الحادية عشرة،

---

(1) الأثري، محمود شكري الألوسي، ص23.

وكان ذا شهرة عظيمة واستعفى عن الإفتاء، وذهب إلى إسلامبول، وعظم فيها، ووجهت إليه عدة أراضٍ وجزائر في عانات وألوس وغيرهما، فتوطن عانات، وسكن بعض ذرِّيته بعده فيها وبعض أخر منهم في ألوس. وفي تلك الأوقات ارتحل من كان ساكناً في بغداد من أسلاف شيخنا المترجم إلى الحديثة وألوس ثم سنة السبعين أو قريباً منها من المائة الثانية عشر جاء جدّه السيد محمود (الخطيب ابن السيِّد درويش) إلى بغداد. واتخذها وطناً وتوفي فيها في أوائل المائة الثالثة عشر ودفن هو وزوجته في الكرخ من بغداد فلأهل هذا البيت منذ رجعوا إلى بغداد إلى الآن (أعني 1263)، نحو من مائة سنة وكانوا في جانب الكرخ من بغداد إلى أن حدثت حادثة الطاعون في شهر شوال 1246هـ/ 1830م، فلم يبق من أهله سوى شيخنا وشقيقه السيد عبد الرحمن أفندي وأخذه السيد عبد المجيد أفندي ولم يبلغ الحكم إذ ذاك، ورحل إلى الرصافة وسكن فيها»[1].

والواضح من النص أنَّ هناك نشأتين لهذه الأسرة في بغداد. الأولى قديمة تعود إلى القرن الحادي عشر، وكان ارتحالها عن المدينة، كما ترويه مشايخ الأسرة بسبب الفتن والحروب التي كانت تترى حوادثها بين الفرس والعثمانيين آنذاك، ففروا من هذه الويلات والنكبات التي تعرضت لها بغداد[2]. والثانية حديثة تعود إلى الثلث الأخير من القرن الثاني عشر الهجري، وذلك حينما قفل جد أبي الثناء الألوسي ـ السيد محمود الخطيب ـ إلى بغداد

(1) حديقة الورود، الورقات 4 ـ 5.

(2) علي علاء الدِّين الألوسي، المصدر السابق، ص13.

واتخذها وطناً له، وتوفي فيها. أما والد أبي الثناء الألوسي، فقد كان من مدرسي جامع أبي حنيفة، إلى أن وافاه الأجل في أحداث الطاعون سنة 1830.

نشأ أبو الثناء الألوسي في هذه الأسرة العريقة، وذلك في الرابع عشر من شعبان من سنة 1217هـ/ 1802م، في جانب الكرخ من بغداد[1]. ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاة والده عام 1830، انكب الألوسي على الدراسة وتحصيل العلم، تاركاً أُمور الدُّنيا وملذاتها، حتى برز صيته على أيام الوالي داود باشا.

وعلى العكس من سني حياته الأولى التي بقي فيها الألوسي منشغلاً في القراءة والتحصيل العلمي، فإنَّ السنوات التالية التي أعقبت محاولات العثمانيين طرد داود باشا وإلحاق العراق بحكمهم المباشر، قد دخل مضمار الحياة العامة، واختلط بكبار ساستها ووزرائها، فعرف الشيء الكثير عنهم، وهذا ما دفعه إلى اتخاذ مواقف متباينة من الدولة العثمانية؛ اتسم قسم منها بالدفاع عنها، في حين تعرض القسم الآخر لهذه الدولة، كما يتضح في العرض الآتي.

ب ـ مواقف أبي الثناء المناصرة للعثمانيين:

لعلَّ المتتبع لمواقف أبي الثناء الألوسي المؤيدة للعثمانيين يجد أنَّها تنبع من اتجاهين؛ أولهما تحاشي الولاة العثمانيين في العراق وظلمهم، وثانيهما الذود عن الدولة العثمانية عامة،

---

(1) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب، ص5.

ووجودها في العراق خاصة، وذلك نظراً لما كانت تتعرض له هذه الدولة من مخاطر داخلية وخارجية.

إنَّ الحذر والخوف من بطش الحكَّام العثمانيين ووشايات الناس لهم، جعلت الألوسي يتجنب هؤلاء الحكَّام. ولعلَّنا نجد هذا المنحى في المقامات التي كتبها إلى أبنائه ودعاهم فيها إلى الحذر من مخالفة الحكَّام الأجانب، حيث يقول:

«يا بني الحذر من الوقيعة في الأمراء والتشنيع عليهم فيما هم فيه من الشنيعة الشنعاء، واعلموا أن تهيب السلطان فرض... وإنَّ مداراته حزم وتدبير مكاشفته غرور وتغرير، وأجهل الناس من كان على السلطان مدلاً ولحاشيته بصفع التقريع والهوان مذلاًّ»[1].

كما أوصاهم بأنَّ عليهم، إذا اقتضت ظروفهم أن يترددوا إلى مجلس الوالي، على أن يكونوا حذرين كثيري الصمت شديدي الاحتراس، إذ يقول: «فإن استطعتم أن تترددوا أحياناً إلى الوزير فلا بأس ولكن عليكم الحشمة وقلَّة الكلام وقصر الجلوس وعدم معارضة أحد من الجلاس»[2].

يتضح من مقامات الألوسي هذه، أنَّه أراد أن يتجنب مضايقة الحكَّام العثمانيين ومطاردتهم له، وذلك بعدما عرف عنه من مناصرة الحكَّام المماليك، وخاصة داود باشا، على خلفائهم من الحكَّام العثمانيين.

أما فيما يتعلق بالمواقف المناصرة للدولة العثمانية في

---

(1) مقامات ابن الألوسي، المقامة الأولى، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص16.

العراق فلعلَّ ذلك يعود إلى الشعور الديني، الذي كان يربط الألوسي وغيره من المسلمين بهذه الدولة، ولكن الأخيرة لم تقدر هذا الشعور بل أبعدت العرب عن الحكم واستأثرت به دونهم. ومع ذلك فإنَّ الكتب التي ألّفها الألوسي في الدفاع عن الدولة العثمانية تظهر شعوره الديني المؤيد لها، ومن هذه الكتب (البرهان في إطاعة السلطان)[1]، و(الأجوبة العراقية للأسئلة الإيرانية)[2].

ومن نظرة إلى هذين الكتابين نجد أنَّ الأول قد كرس لبحث شرعية وجود الدولة العثمانية ووجوب طاعة سلطانها محمود الثاني على جميع المسلمين، بخاصة وقد تعرضت هذه الدولة لحالات استقلالية، كما فعل ذلك محمد علي باشا وأولاده في بلاد الشام ومصر. فجاء هذا الكتاب تعبيراً عن مساندة الدولة والدعوة في الوقوف إلى جانبها. أما الكتاب الثاني (الأجوبة العراقية للأسئلة الإيرانية)، فقد كان بمثابة ردّ على عدة أسئلة إيرانية عويصة وردت من إيران على علماء بغداد، ولم يقدم أحد في الإجابة عليها إلا الألوسي، الذي ردَّ عليها وفندها[3].

ولعلَّ من الكتب التي تظهر حميَّة الألوسي الدينية كتابه المعروف بـ(سُفرة الزاد لسفرة الجهاد)، الذي وضعه لنصرة الدولة العثمانية ضد الهجوم الذي قامت به روسيا القيصرية عام 1270هـ/ 1853م، على مناطق القوقاز التابعة للدولة العثمانية،

---

(1) ما يزال الكتاب مخطوطاً ضمن مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (5616).

(2) الكتاب ضمن مخطوطات الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (5345).

(3) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب، ص24.

حيث حذر فيه المسؤولين والناس إلى المخاطر التي تهدد الإسلام والمسلمين حيث قال: «وإنا أخوف ما أخوف من مكر الأعداء من جهة العراق»[1].

والكتاب بحث جليل في بابه عن الجهاد وبيان فضائله وأهميته بالنسبة للمسلمين، مدفوعاً في ذلك، كما يقول: «الانسلاك في سلك أبناء جنسي، وثارت غيرتي الهاشمية، وحمت حميتي الإسلامية»[2].

ج - مواقف أبي الثناء المناوئة للعثمانيين:

على الرغم من مواقف أبي الثناء المناصرة للعثمانيين، والتي دعت إليها المخاطر الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الدولة العثمانية، إلا أنَّ مواقفه المضادة لها تعد أكثر أهمية، ذلك لأنَّها كشفت عن المساوىء الحقيقية لهذه الدولة، سواء في العاصمة أو في الأقاليم العربية التابعة لها آنذاك.

فالولاة العثمانيون كانوا قبل كل شيء مستبدين، ولا يرعون حرمة أحد. وقد بلغ من استبدادهم أنَّ العاقل لا يستطيع أن يقول كلمة حق خوفاً من الظلم والبطش، على حدّ قول أبي الثناء الألوسي[3]. ولا يختلف أولئك الولاة عن بعضهم الآخر، وكانت الدولة العثمانية غير آبهة بأعمالهم هذه، بل إنَّها كانت تناصرهم

(1) عبد الحميد، المصدر السابق، ص118.
(2) أبو الثناء الألوسي، سفرة الزاد لسفرة الجهاد (مطبعة دار السلام، بغداد، 1333هـ) ص4.
(3) نشوة الشمول، ص8.

على الرعية، وربما كان هذا الأمر، كما يقول العزاوي «بإيعاز من الدولة نفسها»[1].

لقد كان التعصب التركي واضحاً في سلوك بعض الولاة مع السكان، ومنهم محمد نجيب باشا، حيث كان بعضهم يفرضون الضرائب باستمرار ويجبونها بعنف وشدَّة إرضاء للسلطان. ووصل العراق إلى درجة خطيرة من اضطراب الحالة السياسية فيه وتردي الحياة العامة، وهذا ما يصوره الألوسي في مقاماته حيث يقول:

«يا بني إنَّ العراق قد خلقت ثيابه بل أنتن لحمه وشحمه واهابه، فغدا جيفة يشق نشق ريحها المرائر ويصعد إلى أقصى الجو فيصدع رأس النسر الطائر، قد تصدر فيه كل خبر سفيه، واستولى عليه من يأبى أن يلوكه القلم بشدقيه»[2].

كما أتاحت علاقة الألوسي بالولاة والأدباء والشعب عن طريق عمله في الإفتاء والتدريس، أن يلم بمشاكل الناس وأن يعمل على حلِّها، ولم تمنعه هذه الأعمال عن معاداة السلطة أحياناً والمجاهرة بعدائه للولاة، حتى اضطروا إلى ترك مناصبه الرسمية، ولم يكن في عمله هذا على غرار أولئك المنافقين الذين كانوا يتمرغون على أعتاب الولاة ويطيعونهم طاعة عمياء أقرب ما تكون إلى التأليه والعبادة، على ما ذكره الألوسي[3].

وعندما وصل الظلم حداً لا يطاق، وبخاصة زمن محمد

---

(1) العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي، ص74.

(2) المقامات، ص13.

(3) المصدر نفسه، ص16؛ انظر أيضاً الجندي، المصدر السابق، ص479.

نجيب باشا، قرر الألوسي أن يشد الرحال إلى عاصمة الدولة العثمانية ليعرض قضيته هناك. وعلى ذلك نقول إنَّ رحلة الألوسي إلى استنبول، تمثل نوعاً من الاحتجاج السياسي على التصرفات الجائرة التي كان يمارسها ولاة بغداد، وعلى الحيف الذي نزل بالناس في عهدهم، وهذا ما يشير الألوسي إليه في كتابه (غرائب الاغتراب) و(المقامات). ففي الكتاب الأول، يستغل فرصة وجوده في استنبول ليتحدث مع مسؤوليها عن أحوال العراق السيئة، بحيث إنَّه راح يضرب راحاً على راح، وهو يقول:

«لعمري ما أثمر صفق الراح راحة لأهل العراق، بل أوقع في أيديهم ضحكة تتغنى بعجائبه الركبان في الآفاق، وما ذاك إلا لبعد خطتهم عن حمى دولتهم، وقصور هممهم عن شكاية المهم، واستيلاء وضيعهم على رفيعهم، وشرارهم على خيارهم، وليس لدائهم من دواء حتى ينزل المسيح من السَّماء»[1].

على أنَّ الألوسي لم يجد أُذناً صاغية عند المسؤولين العثمانيين في استنبول، لهذا رجع بخفي حنين، فكتب مقاماته التي عرض فيها شكواه، وذم الدهر الخؤون، وكشف المستور من ظلم رجال الدولة وأعوانها، وشهر بأعمالهم وأبانوا ما كانوا يستحقونه[2]. وهذه الأوصاف كانت تشمل العثمانيين وولاتهم في العراق، الذين لم يجد منهم الألوسي غير ما دونه، ولم يكن يفقد العذر أو الدليل على حكمه.

---

(1) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب، ص136.

(2) العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي، ص72 ـ 73.

ولعلَّ من أهم الأعمال التي قدمها الألوسي لأبناء شعبه هو أنَّه أراد أن يوجههم التوجيه الصحيح الذي يقوم على معرفة النفس، بعدما ازدادت بينهم روح العداوة والتباغض وسهلت لعدوهم السيطرة عليهم. إذ يقول وهو يتحدث عن ديار بكر:

«إلا أنَّ بين أعيانها نحو ما بين أعيان الزوراء (أي بغداد) من التباغض والتحاسد والشحناء، ومعظم عظماء البلاد على ما رأيت كذلك، وأعظم ما شأنهم أنَّ شأنهم إيقاع بعضهم بعضاً في مهاوي المهالك، وما أقبح ذلك الشأن لا سيَّما إذا كان بين الأعيان»[1].

والأبعد من ذلك أنَّ الألوسي كان يوجه أبناء شعبه نحو إنكار الظلم، وجمع الكلمة، إذ يقول وهو يوصي أولاده: «قد رأيت أهل الزوراء لا يجتمعون على وزر حتى ولو أضحى كشمس الضحى في الظهور، بل يكونون طائفتين في كل حادثة، فإن أنتم أمنتم المكروه فالواجب أن تكونوا مع الطائفة المحقّة»[2]، إذ إنَّ للظلم والباطل، على حدّ قوله: «جولة ويزول»[3].

وعندما سافر الألوسي إلى استنبول، تكشفت له غوامض الأُمور، بحيث إنَّه رأى بأُمّ عينيه التعصب الذي كان العثمانيون يمارسونه على اختلاف مراتبهم، حكَّاماً وعلماء ومدرسين، وهذا ما أثار حبه لوطنه وتعلقه به، إذ يقول:

---

(1) أبو الثناء الألوسي، نشوة المدام، ص63.

(2) أبو الثناء الألوسي، المقامات، ص13.

(3) المصدر نفسه، ص14.

«اعلم أنِّي لم يكن همي في القسطنطينية إلا قضاء ما جئتها له من الأمنية، إلا أنِّي كنت بلاء على أكثر علمائها... ومع أنَّ مزيداً من الرجال اقترحوا أن تكون بينهم سكناي، وأن أترك مسقط رأسي، ومنبت غرسي، وألحوا عليَّ في ذلك غاية الإلحاح، إلا أنِّي أبيت إلا الوطن، ناسياً ما كان لي منه من المحن»[1].

ولم يكن إدراك هذا الاتجاه التعصبي بأمر صعب على الألوسي، فقد لمسه في مواقف كثيرة، وفي هذا يقول:

«معظم المدرسين في غاية الاستكبار والأنانية، ولولا خوف قطع وظائفهم لأعلنوا بدعوى الربوبية»[2].

ويقول أيضاً:

«وعلماء القسطنطينية أجهل الناس بالفنون الأدبية... وأما الشعر العربي فطريقه بينهم بالكلية غير مسلوك، ولا بدع فالعربي بين الترك من قديم متروك»[3].

ولعلَّ من أكثر الأمثلة الانتقادية التي أوردها الألوسي، ما شاهده من تكالب العلماء الأتراك على المناصب دون غيرهم من علماء الدولة الآخرين، وبخاصة العرب، إذ يقول في ذلك:

«إنَّهم (أي مدرسي القسطنطينية) لم يزالوا يجمعون حجر

---

(1) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب، ص313.
(2) المصدر نفسه، ص173.
(3) المصدر نفسه، ص313.

الباطل ويرمون به بريأ، ويبغضون كل من يرد على بلدهم من الأفاضل ولو كان نبياً. **وإنَّ رؤية العالم العربي في أعينهم الموت الأحمر**، وإنَّ صحبته ولو مقدار ذرة في اعتقادهم الذنب الأكبر. وعليك إن أردت مصاحبة بمصاحبة العوام، فإنَّك تقوم وتقعد معهم في أمان، وفي هذه الحكاية، لذوي الفطن كفاية»[1].

ولعلَّ في المراسلات التي أشرنا إليها سالفاً، والتي دارت بين الألوسي أثناء وجوده في استنبول، وبين عبد الغفار الأخرس وعبد الغني جميل، ما يظهر الرُّوح الوطنية التي كانت تعجُّ بها نفس الألوسي وصحبه، وفيها دعوة واضحة إلى يقظة أهل بغداد، ونفض غبار التسلُّط الأجنبي عنهم.

وهكذا يلمس المرء من خلال الكتابات التي تركها لنا الألوسي من جهة، وعدد من علماء بغداد من جهة أُخرى، الرُّوح الانتقادية الأخاذة التي وجّهوها إلى السلطة العثمانية الحاكمة، وولاتها في بغداد، ونبهوا في الوقت نفسه أبناء وطنهم إلى ما كانوا عليه من سبات وتفرقة، ودعوهم إلى التنبه واليقظة للتخلص من هذا الحكم الظالم، وإقامة حكم عربي بدله، وذلك من خلال الإشادة بالعرب وأمجادهم، والتي زخرت بها قصائد الألوسي وكل من عبد الغفار الأخرس وعبد الغني جميل.

---

(1) المصدر نفسه، ص169.

أبو الثناء الألوسي مؤرخاً ومصلحاً اجتماعياً
دراسة من خلال مؤلفاته

1 ـ توطئة

من يتابع حياة الألوسي يجد أنَّه نشأ نشأةً دينية وأدبية بحتة منذ نعومة أظفاره، وليس أدل على ذلك من قراءته للقرآن الكريم منذ سن الخامسة من عمره، فضلاً عن قراءة أُمَّهات كتب اللغة والأدب في سنوات تالية، بحيث طغت هذه السمات على مجرى حياته العامة من جهة، وعلى مؤلفاته التي تركزت في مجال التفسير والفقه واللغة والأدب من جهة أُخرى.

على أنَّ ثقافته كانت أبعد من ذلك بكثير، فقد درس النتاجات الأُخرى، التي عرف أصحابها بنزعتهم التاريخية من أمثال عبد الرحمن بن عبد الله السويدي، الذي ألهمت كتاباته وخاصة (رحلة السويدي)، أبا الثناء الألوسي، حيث دوَّن ما يماثلها في رحلاته المعروفة. وتأثر بمؤلفات عثمان بن سند الوائلي البصري، صاحب كتاب (مطالع السعود)، و(أصفى الموارد في سلسال أحوال الإمام خالد)، وهو مجدد الطريقة النقشبندية في العراق، حيث وضع الألوسي كتابه المشهور

بـ«الفيض الوارد على روض مرثية مولانا خالد» على غرار كتاب ابن سند، حيث ضمنه ـ كما سنرى كثيراً من المعلومات التاريخية.

ظهر أستاذنا الألوسي وسط هذا المحيط، الذي لم يكن من السهولة الظهور فيه، لكثرة المنافسين والحساد سواء على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية أم في النشاطات العلمية والأدبية، ومع ذلك نرى أنَّ الألوسي قد سما إلى أوج لم يكن يستطيع العروج إليه كل طالب، فأخذ العلم في وقت مبكر جداً في حياته، وكان على مواهب طبيعية نادرة، ويحكى أنَّه قال: «ما استودعت ذهني شيئاً فخانني ولا دعوت فكري إلا وأجابني»[1]. وبهذه الموهبة ـ كما يقول عباس العزاوي[2] ـ كتب له الظهور في العلم، الذي كان التاريخ أحد فروعه التي سنتطرق إليها.

وهو إلى جانب ذلك مصلح اجتماعي، أدرك طبيعة المجتمع الذي نشأ فيه، وحدد محاسنه وعيوبه، وتلمس أمراضه الاجتماعية، سواء تلك التي نجمت عن تسلط الحكّام وظلمهم، أم من شيوع حالة التخلف والجهل فيه، وسهولة تأثره بالتيارات الفكرية والدينية التي كانت تعصف بالمنطقة، حيث انبرى الألوسي للوقوف بوجه هذه التيارات والعقائد المتطرفة وتنبيهه أبناء وطنه إلى خطرها، فكان أشبه ما يكون بالمرشد والموجه إزاء ذلك كله.

---

(1) محمود شكري الألوسي، المسك الأذفر (مطبعة الآداب، بغداد، 1930) ص11.

(2) ذكرى أبي الثناء الألوسي شهاب الدِّين محمود الألوسي، **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**، الجزء الثاني، المجلد السابع والعشرون (نيسان، 1956) ص209.

وحري بالقول إنَّ الباحث اعتمد في كتابة هذا المؤلف على معظم مؤلفات الألوسي ـ إن لم نقل جميعها ـ وأورد كثيراً من النصوص الواردة في مؤلفاته ـ المخطوطة والمطبوعة ـ من أجل أن يطلع عليها القارىء الكريم الذي يصعب عليه الرجوع إلى تلك المؤلفات لندرتها من جهة، وأهميتها من جهة أُخرى.

إنَّ هذه الدراسة ليست إلا محاولة متواضعة في سلسلة الدراسات التي تهدف إلى إضافة الجديد إلى معرفتنا التاريخية فيما يتعلق برموزنا الأعلام ومن بينهم أبو الثناء الألوسي الذي كان مؤرخاً ومصلحاً اجتماعياً.

2 ـ سيرة الألوسي وعصره:

أ ـ سيرته:

ولد أبو الثناء شهاب الدِّين محمود الألوسي في جانب الكرخ من بغداد، وقد كتب ترجمته الذاتية في كتابه (غرائب الاغتراب)[1]، (ومجاميع أبي الثناء الألوسي)[2]، وبهذا يكون أول كاتب عراقي طرق هذا الميدان في القرن التاسع عشر، وسأقتبس هنا ما كتبه عن حياته في هذين المؤلفين، دلالة على ذلك، حيث قال:

«اعلم أنِّي ولدت في منتصف شعبان سنة 1217هـ

---

(1) غرائب الاغتراب ونزهة الإياب، مطبعة الشابندر، بغداد، 1327هـ.

(2) لا زالت هذه المجموعة مخطوطة ضمن كتاب: بحث في كتاب «في النزول والعرش» لتقي الدِّين ابن تيمية، مخطوط الأوقاف العامة، بغداد، (برقم 7073).

(1802م)، وقد بدأت دراسة القرآن الكريم مبكراً، إذ لما بلغت من العمر خمس سنين، شرعت بتعلم كتاب ربّ العالمين. وفي تلك الأثناء تعلمت الكتابة. ولم أختم القرآن حتى حفظت (الأجرمية) في النحو فرأيت شرحها للأزهري، وشرح مقدمته للأزهري، وحفظت نبذة من الفقيه ابن مالك وقرأت غاية الاختصار في الفقه»[1].

ظهرت علامات الذكاء على أبي الثناء الألوسي حيث حفظ المتون في القرآن الكريم قبل أن يختمه، وكان ذلك في مكتب الملا حسين الجبوري، الذي كان مقيماً في مسجد سوق حمادة في بغداد إذ يقول: «وحينما بلغت العاشرة من عمري أجازني أبي بالدراسة مع الآخرين. فدرست مع قريبي السيد علي ابن السيد أحمد الألوسي (شرح القوشقي على الرسالة الوعظية) وقرأت تفسير الحنفية مع رجل يسمى الملا درويش في المدرسة الحيدرية. ولما أنهيت الثالثة عشر من عمري بدأت بالدراسة جدياً مع (علاء الدِّين علي الموصلي)، وبقيت أدرس حتى تخرجت عليه»[2].

ولما بلغ الألوسي الحادي والعشرين سنة، جمع أستاذه علاء الدِّين العلماء في بغداد لامتحانه لإجازة التخرج، وكان يوماً مشهوداً حيث تم ذلك في المدرسة الخاتونية قرب الحضرة القادرية. وما أن طوي بساط الاجتماع حتى اقترح رئيس التجار

(1) المصدر نفسه، ورقة 387 أ.

(2) أبو الثناء الألوسي، غرائب الاغتراب (بتصرف)، ص6 ـ 7.

الحاج نعمان الباجة جي أن يدرس الألوسي في مدرسته، فاستجاب لاقتراحه. وبعدها أوجد أخوه الحاج أمين مدرسة أُخرى ومسجداً في (رأس القرية)، فعين هناك خطيباً وواعظاً ومدرساً فقام بهذه الوظائف الثلاث[1].

ولما اجتاح الطاعون بغداد عام 1246هـ/ 1830م، توفي والده، فاضطر إلى هجر سكنى داره بالكرخ، وسكن في جوار مسجد الشيخ عبد القادر الجيلي. وصادف في هذا الوقت أن تبدل الحكم من يد المماليك (1750 ـ 1831)، إلى يد العثمانيين، فاستبدل داود باشا بعلي باشا، واستغل الحساد الوضع الجديد فوشوا بالألوسي للحاكم الأخير، حيث عزله عن وظائفه السابقة[2].

ومع أنَّ الوزير علي رضا باشا، والي بغداد أسقط التُهم الموجهة إلى الألوسي، ووجه إليه التدريس بالمدرسة القادرية، إلا أنَّ التبدلات السياسية في العراق، وما صاحبها من ظلم وجور، جعلت الألوسي يكتوي بنارها، حيث نسب إليه أنصار علي رضا باشا التحريض على السلطة العثمانية الحاكمة، حتى عزم هذا

---

(1) الألوسي، المصدر نفسه، ص20؛ وممَّا يذكر أنَّ الألوسي كان قد بث أحواله في مختلف كتبه ومنها كتابه المعروف (بمقامات الألوسي) (كربلاء، 1273هـ)، ص29؛ انظر أيضاً الدكتور داود سلوم، تطور الفكرة والأسلوب في الأدب العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين (مطبعة المعارف، بغداد، 1959)، ص54.

(2) عبد الفتاح الشواف، حديقة الورود في مدائح أبي الثناء محمود، مخطوط دار المخطوطات العراقية (بغداد) برقم 8527، المجلد الأول، ورقة 13 ـ 14؛ انظر أيضاً محمد عبد الحميد، الألوسي مفسراً (مطبعة المعارف، بغداد، 1968) ص43.

الحاكم على قتله، إلا أنَّ مشايخ الطريقة النقشبندية شفعوا له فقبل شفاعتهم[1].

واتفق عام 1250هـ/ 1832م، أن حضر علي رضا باشا، والي بغداد، مجلس وعظٍ للألوسي في جامع الجيلي فأعجب به غاية الإعجاب، لفصاحة لسانه، وغزارة علمه، فأمره أن يذهب إليه في العيد، فذهب إليه في قصره فأكرمه، وأعاد إليه وظائفه التي اغتصبت منه اغتصاباً، وتوطدت الصداقة بينهما، فكان يذهب إليه في الأسبوع مرتين، وعيَّنه خطيباً في الأعظمية، ويقول الألوسي: «إنَّه كان المخاطب الوحيد له في مجلس من بين العلماء والأعيان، كأن لم يكن في الديوان غيره»[2].

وفي هذه الأثناء شرح الألوسي (البرهان في إطاعة السلطان) فقدمه لعلي رضا باشا، فأجازه عليه بتوليه أوقاف مرجان، وهي مشروطة لأعلم أهل البلد، وجلب له رتبة (تدريس الآستانة) من السلطان، ثم عيَّنه مفتياً للحنفية في بغداد. واستمر الوزير في إكرامه حتى منحه وساماً، «ولم يسبق ذلك لأحد من علماء البلد»، على حدّ قول الألوسي[3].

وصادف أن نقل علي رضا باشا إلى دمشق، وعيَّن بدله في

---

(1) الشواف، المصدر السابق، ورقة 14. انظر أيضاً د. عبد العزيز سليمان نوار، مواقف سياسية لأبي الثناء الألوسي 1802م/ 1217هـ ـ 1855م ـ 1270هـ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع عشر (1968) ص150 ـ 151.

(2) غرائب الاغتراب، ص23، انظر أيضاً: محمد بهجت الأثري، أعلام العراق (المطبعة السلفية، القاهرة، 1345هـ) ص23.

(3) غرائب الاغتراب، ص24؛ الشواف، المصدر السابق، المجلد الثاني، الورقات 7ـ8.

بغداد محمد نجيب باشا والي دمشق، فأساء هذا معاملة أبي الثناء، وأبعده ما وسعه إبعاده. إذ عزله عن منصبه في الإفتاء، وانتزع منه وقف مرجان، كل ذلك بسعاية حاسديه، الذين أوغروا قلب الوالي، فعاش الألوسي عيشة فقر وضنك حتى أنَّه كاد ـ على حدّ تعبيره ـ «أن يأكل الحصير وأن يشرب عليه مداد التفسير»[1]. ومع ذلك انصرف أبو الثناء لكتابة تفسيره (روح المعاني).

وفي هذا الوقت دعي الألوسي لحضور حفلة ختان ابن السلطان عبد المجيد (1239 ـ 1278هـ/ 1821 ـ 1861م)، إلا أنَّ الوالي محمد نجيب قد أمره برفض الدعوة، على أن يعتذر في ذلك بصعوبة السفر وانشغاله بكتابة (تفسير القرآن). فكتب كل ما أراد الوالي، على أن ترسل مع الكتب الرسمية، إلا أنَّه ألحقه بكتاب اتهم فيه الألوسي بولائه للقنصل الفرنسي في بغداد، وتأكد هذا عندما أرسل الوالي كتاب الألوسي مع (الباليوز الفرنسي) ـ أي البريد الفرنسي، يقول الألوسي في ذلك:

«قد شكاه المرحوم نجيب باشا بولائه لدولة أجنبية وانتصاره لهم، مع مراجعتهم في الأُمور الكلية والجزئية، وصدق ذلك إرساله كتاب الاعتذار إليَّ على يد سفير الدولة الفرانسوية، إذ رسوله الذي قدمه لديَّ، وأنهى إليَّ أيضاً ذلك الوزير أنَّ الأمر إذا لم يتدارك بتعجيل عزله انتهى الحال في العراق إلى أمر خطير، فلم يمكنني سوى عزله وفصله، مع علمي بوفور علمه وفضله»[2].

---

(1) غرائب الاغتراب، ص25.

(2) شهاب الدِّين أبي الثناء محمود الألوسي، عارف حكمة حياته ومأثره أو «شهي =

وحدث أن فصل الوالي محمد نجيب باشا عن ولاية بغداد، وحلَّ محله عبد الكريم باشا، فعقد الألوسي النية على السفر إلى الآستانة ليعمل على رفع ما لحق به من الظلم والجور، فسافر إليها عام 1267هـ/ 1850م، وحمل معه تفسيره (روح المعاني). وكان أول من التقى به في القسطنطينية شيخ الإسلام عارف حكمة، الذي كان ممتعضاً في البداية بسبب ما قيل عنه من الأقوال المكذوبة. ولكنَّه تعرف أخيراً على حاله، ثم ما لبث أن نقل أبو الثناء إلى دار الضيافة السلطانية، ورفع مذكرة عن حاله إلى الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، فأكرمه غاية الإكرام[1].

ثم عاد إلى بغداد بعد أن أمضى واحداً وعشرين شهراً، وقد فصّل رحلته هذه في ثلاثة كتب هي (نشوة الشمول في الذهاب إلى استنبول)، وأُخرى سمَّاها (نشوة المدرام في العود إلى مدينة السلام)، وألّف كتاباً سمَّاه (غرائب الاغتراب ونزهة الإياب). إلا أنَّه تعرض وهو في طريقه إلى بغداد لمطر شديد أدَّى إلى إصابته بالحمى، التي ما تزال تعاوده من حين لآخر حتى أودت بحياته في 25 ذي القعدة سنة 1270هـ (1853م)[2].

= النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم». حقق نصوصه وأخرج أحاديثه وعلَّق عليه الدكتور محمد العيد الخطراوي، (مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، 1983) ص57.

(1) الأثري، المصدر السابق، ص25 ـ 26؛ انظر أيضاً محمود شكري الألوسي، المسك، ص13 ـ 14.

(2) الأثري، المصدر السابق، ص26؛ انظر أيضاً محمد مهدي البصير، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر (بغداد، 1946)، ص224 ـ 225.

ب ـ عصر الألوسي:

لم يذق العراق طعم الراحة منذ الغزو المغولي لبغداد في منتصف القرن 7هـ/ 13م، إذ توالى على حكمه عدد كبير من الحكومات الأجنبية التركمانية والصفوية والعثمانية التي امتدّت حكمها حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، حيث جاء الحكَّام المماليك الذين حكموا هذه البلاد بصورة مستقلة تقريباً عن السلطة العثمانية للمدة ما بين 1750 ـ 1831.

ولم يكن الناس بمنحى عن هذه التبدلات المستمرة من الحكم الأجنبي، إذ كانت المظالم تطولهم باستمرار، فكثيراً ما كانت تفرض عليهم الضرائب، أو تصادر أموالهم في سبيل تأمين رواتب الجند، أو تصريف أُمور الدولة، وهذا ما كان يحدث كثيراً عند عزل والٍ ومجيء آخر مكانه، سواء في العهد العثماني أو في العهد المملوكي. ويمكن ان نستشهد بهذا الوضع السياسي المتدهور في العراق بالرواية التي تركها لنا المؤرخ المعاصر سليمان فائق، صاحب المؤلفات العديدة، الذي أثنى عليه أبو الثناء الألوسي في رحلاته، حيث يقول:

«إنَّني أنا سليمان فائق، الشخص العاجز الذي فتح عينيه وترعرع في بغداد. قد رافقت التقلبات وتمرَّست بما يدنيني منها منذ طفولتي، واطلعت على العادات والأخلاق وتصرفات المسؤولين في العراق، أشهد أنِّي قد رأيت رأي العين ما فعلته

الدولة، وما أوقعته من أضرار في البلاد بسبب حركة التنقلات المستمرة، والتبدلات السريعة بين رجالها المسؤولين منذ عهد المماليك حتى الآن.

وقد تبين لي أنَّ القطر العراقي مال طابعه نحو النحوس من أمد غير قصير. ولذلك فإنَّ أعمال الذين تولوا الحكم فيه مهما كانت على جانب من الحكمة والاستقامة والخدمة الخالصة، فإنَّها تنعكس لدى المقامات العليا، وتبدو لهم على خلاف حقيقتها، وهذا من جملة أسباب حصول البلبلة والفوضى، مضافاً إلى تلك الأسباب أنَّ المنية تعالج المصلحين منهم فلا تتركهم يكملون المشاريع النافعة التي عزموا على إنجازها.

وعلى هذا المنوال الذي سارت عليه الدولة من حيث العزل والنصب قد أضعفت الخزينة، ومهدت السبيل لبعض المسؤولين أن يقبضوا أو يغتصبوا الأموال التي تجبى من السكان الفقراء فتتسرب إلى جيوبهم، أو أنَّهم يبذرونها في غير صالح الدولة والشعب»[1].

لقد حكم العراق في الفترة المملوكية (1750 ـ 1831) ولاة كثيرون، ونظراً لأنَّنا نريد أن نفهم الحياة السياسية والاجتماعية التي عاصرها الألوسي في بداية حياته على عهد أولئك الولاة، فإنَّنا نستشهد بالرواية المعاصرة الخطيرة التي سجلها لنا الشيخ رسول الكركوكلي، يقول:

---

(1) تاريخ بغداد، نقله إلى اللغة العربية موسى كاظم نورس (مطبعة المعارف، بغداد، 1962) ص170 ـ 171.

«لقد كانت الأحوال السياسية والاجتماعية تتردى يوماً بعد يوم على عهد الوزراء علي باشا (1802 ـ 1807) وسليمان باشا (1808 ـ 1810) وعبد الله باشا (1810 ـ 1813)، وخاصة عهد سعيد باشا (1813 ـ 1816) الذي أذن نجمه بالأفول لانصرافه إلى اللهو والملذات، وكل ذلك إمَّا لقلَّة الخبرة وضعف القابلية أو لجهلهم بكيفية إدارة البلاد، وقد أخذت الأُمور تفلت من أيديهم إلى أيدي الانتهازيين الذين يتصيدون في المياه العكرة، ويتقربون إلى الحكَّام والولاة بمجاراتهم في ميولهم ومسايرتهم في اندفاعاتهم والتقرب إليهم بأية وسيلة كانت للتوصل إلى إشباع أطماعهم ونزواتهم، ولا يهمهم أن يكيد بعضهم لبعض في سبيل الغلبة والسيطرة. وبهذه الأفعال والنزاعات وصلوا بالبلاد إلى حالة من التردي والفوضى تبعث على الأسى والأسف وتحزُّ قلوب الغيارى من أبنائها الذين كان لا يسمع لهم كلام ولا يؤبه لهم برأي، ولم يجدوا أمامهم سوى الهجرة عن الأوطان أو القبوع في زوايا دورهم لا يرون أحداً ولا أحد يراهم، كلَّما كثر الظلم والاعتداء على الأبرياء، وضاقت سبل العيش واتسعت رقعة الفوضى والاضطرابات حتى شملت سائر الأنحاء إلى أن هيأ الله الأسباب لداود باشا، لأن يعيد زمام الأُمور إلى الطريق المستقيمة، ويعالج عللها وأسبابها، ويزيل ما يدعو إلى عثرتها، والضرب بيد من حديد على أيدي المشاغبين والمتزلفين، وبذلك هدأت الفتن في عهده، وتقدمت البلاد وعمّها الرخاء والأمن وراحة البال، واستقامت الأحوال، وانتشر العدل، وأخذ العلماء من جانبهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤدون واجباتهم بفخر واعتزاز وحمية، وكثر الوعاظ ينصحون ويرشدون ويرغبون

ويرهبون ويوجهون عباد الله إلى الجادة المستقيمة وإلى التمسك بالأخلاق وتقوى الله والتحلي بالآداب ومحاسن السلوك والعادات»[1].

كان داود باشا آخر الحكّام المماليك في العراق، ومع أنَّه كان يرعى العلماء ويشجعهم، إلا أنَّ رغبة الاستقلال بشؤون العراق، جعلته في خلاف شديد مع الدولة العثمانية، التي كانت في العقود الأولى من القرن التاسع عشر تعمل على إعادة سيطرتها على المناطق الواقعة تحت نفوذها ومن بينها العراق، حيث تمّ ذلك عام 1831.

امتازت المدة التي أعقبت حكم المماليك، وخضوع العراق للحكم العثماني المباشر، تبدل الولاة المستمر وتذبذب سياساتهم، وتناقضها تناقضاً حاداً. فهذا علي رضا (1831 ـ 1842)، الذي أظهر كرهه الشديد للألوسي في بداية حكمه كونه كان من أنصار داود باشا ومؤيديه، بحيث إنَّه كان يبحث عن الألوسي لقتله، إلا أنَّه سرعان ما غير موقفه هذا، واتخذه صديقاً حميماً ومستشاراً أميناً له، يستعين به على حل مشاكل الإدارة والسياسة، علاوة على اعتماده المطلق عليه في إدارة الشؤون العلمية والدينية، وقد عبر الألوسي عن هذا التغير في سياسة علي رضا باشا تجاهه في (كتابه المقامات)[2].

وذاق أبو الثناء الألوسي الأمرين على يد محمد نجيب باشا

---

(1) دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس (دار الكتاب العربي، بيروت، ومكتبة النهضة بغداد، د.ت) ص278.

(2) الألوسي، المقامة الثالثة (قطف الزهر في روض الصبر)، ص35 ـ 39؛ البصير، المصدر السابق، ص232.

(1842 ـ 1849)، الذي وجه له ضربات متتالية، بخاصة وقد ارتفع شأن الألوسي وعلا نجمه، على غير هوى محمد نجيب باشا، الذي عدّ ذلك تهديداً للسلطة العثمانية في العراق. ناصب هذا الوالي الألوسي العداء، واستمع إلى أقوال منافسيه وحساده الذين اتهموه بشتى التهم حتى عزله نجيب باشا وأبعده عن كل وظائفه. وصور لنا الألوسي هذه التطورات في حياته وفي سياسة هذا الوالي الظالم، التي كانت السمة العامة أيضاً لرجالات الدولة العثمانية. يقول في مقاماته: «لقد خلقت ثيابه (يقصد العراق) بل نتن لحمه وشحمه فغدا جيفة يشق ريحها المرائر ويصعد إلى أقصى الجو فيصدع رأس النسر الطائر، قد تصدر فيه كل خبر سفيه، واستولى عليه من يأبى أن يلوكه القلم بشدقيه»[1].

وهكذا تظهر روح الانتقاد الشديدة التي وجهها الألوسي لخصومه من رجال السياسية، وبالذات محمد نجيب باشا، ودقة تصويره لاضطراب الأحوال السياسية في عهده وتردي الأحوال العامة في العراق.

توالى بعد نجيب باشا عدد من الولاة، ومن الذين عاصرهم عبدي باشا (1850 ـ 1851)، وكان على علاقات حسنة مع الألوسي، ثم مع وجيه باشا (1851 ـ 1852) ومحمد نامق باشا (1852 ـ 1853) ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (1853 ـ 1857).

---

(1) الألوسي، المقامات، ص13؛ انظر إبراهيم الوائلي، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر (مطبعة المعارف، بغداد، 1978)، ص47.

وبعد أن تحدثنا عن عصر الألوسي من وجهة النظر السياسية، نجد لزاماً أن نتحدث عن وجهة النظر الفكرية والعقلية، وموقع الألوسي في ذلك. ولعلَّ الصفة العامة للحياة الفكرية والعقلية في العراق خلال عصر المماليك (1750 ـ 1831)، والحكَّام العثمانيين حتى منتصف القرن التاسع عشر، الذين عاش الألوسي في عهدهم، هي الاهتمام بالعلوم النقلية وفروعها والتفسير والحديث والفقه والأُصول، والعلوم العقلية في المنطق والفلسفة والهيئة والكلام. وبرز بجانب ذلك عدد من المؤرخين الذين عنوا بكتابة التاريخ، أو التراجم التاريخية، مثل عبد الرحمن السويدي صاحب كتاب (حديقة الزوراء في سيرة الوزراء) الذي أوضح فيه حياة حسن باشا والي بغداد وحياة ولده أحمد باشا؛ وعثمان بن سند الذي ألّف (سبائك العسجد من أخبار أحمد نجل رزق الأسعد) وخص الوالي داود باشا بكتاب سماه (مطالع السعود في طيب أخبار الوزير داود)، وأبو الثناء الألوسي الذي كتب في ثنايا مؤلفاته العديدة بعض المعلومات القيِّمة التي أفادت الفكر التاريخي وتدوين الأحداث التاريخية[1].

ويستشف من عناوين هذه الكتب أنَّ الحكَّام كانوا مدار حياة المجتمع، وكانت بعض الأسر البارزة هي مركز الثقل الاجتماعي والاقتصادي والفكري، ولهذا ظهرت كثير من كتب التاريخ والأدب والتراجم باسم بعض الحكَّام أو العلماء البارزين وأسرهم.

---

(1) يوسف عز الدّين، الحركة الفكرية في العراق (مطابع الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص33 ـ 34؛ وللمؤلف نفسه، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث، بغداد، 1976) ص17.

والملاحظ أنَّ الحكّام المماليك، ومن بعدهم العثمانيين، اتخذوا موقفاً مختلفاً من العلماء والمفكرين. فبينما كان داود باشا آخر الحكَّام المماليك (1817 ـ 1831)، يرعى هؤلاء ويقربهم، فإنَّ آخرين غيرهم اتخذوا مواقف مغايرة. ولا ينكر فإنَّ الظروف التي مرَّ بها داود باشا، وتوجهاته الأدبية والفكرية، جعلته يتخذ مثل هذا الموقف. فنظراً لأنَّ الحكَّام المماليك كانوا يفرضون أنفسهم في حكم العراق على غير رغبة من السلطان العثماني، ولأنَّ السلطات العثمانية كانت تدبر محاولة إبعادهم عن السلطة من وقتٍ إلى آخر، هذا إلى جانب أنَّ حكومة المماليك كانت تسعى لأن تكون حكومة محلية في العراق بعيدة كل البعد عن السلطة العثمانية المباشرة، ولهذا فطن الحكَّام المماليك، وبخاصة داود باشا إلى رعاية الأدباء والشعراء لتقوية مركزهم، وكان أبو الثناء الألوسي الذي نشأ في عهده ـ في مقدمتهم[1].

ولقد أثمرت عناية داود باشا بالعلماء والأدباء والشعراء، فقد وقف أبو الثناء الألوسي وقفة صادقة إلى جانبه خلال حصار علي رضا باشا لبغداد سنة 1831، وعرَّض نفسه لغضب الحاكم

(1) نوار، مواقف سياسية، ص144، انظر أيضاً عباس العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي (بغداد، 1958) ص5. وجدير بالملاحظة أنَّ داود باشا رغم عطفه على العلماء وحمايته لهم، إلا أنَّه لم يكن كذلك مع شيخ الألوسي علاء الدِّين علي أفندي الموصلي. يقول الألوسي في ذلك: «وما العجب أنَّ داود باشا على فضله لم يعرف فضله (أي الشيخ علاء الدِّين) وأحله في غير محله وما أجلّه وذلك لأنَّه ما صانعه ولا داراه... وعندما استوزر داود باشا أظهر من سوء معاملته إيَّاه على ما أظهر، وأمر بنفيه إلى الحدباء وبقي مُنكر القلب إلى أن ضمَّه اللحد». غرائب الاغتراب، ص9.

الأخير حتى رضي عنه بشفاعة مشايخ الطريقة النقشبندية، كما أشرنا.

والملاحظ بصفة عامة أنَّ الحكَّام كانوا يخشون رجال الدِّين والعلماء لأنَّهم كانوا يستقطبون أحياناً حركات المعارضة عن طريق وعظهم الديني ونفوذهم المعنوي. ولهذا نلاحظ أنَّ علي رضا باشا، وعلى الرغم من مواقف المعارضة التي اتخذها الألوسي ضده عند دخوله بغداد، إلا أنَّه كان خفيف الوطأة عليه، وحاول استرضاءه وكسب تأييده. ولم تكن هذه السياسة بمعزل عمَّا كان الحكَّام العثمانيون يعانون من الأزمات الداخلية المتتالية التي يثيرها سكان البلاد ضد الحكم العثماني المباشر وظلمه، فضلاً عن وجود تيارات دينية قوية، تهدد أحياناً سلطة هؤلاء الحكَّام كالحركة السلفية التي نادى بها محمد بن عبد الوهاب في نجد، أو الحركات الدينية المتطرفة كالشيخية والبابية والبهائية.

لقد أدرك علي رضا باشا وعدد من الحكَّام الذين جاؤوا من بعده، قوَّة التأثير الديني الذي كان يتمتع به العلماء وعلماء الدِّين في الناس، فحاولوا الاستفادة من ذلك. وقد استجاب بعض هؤلاء العلماء ورجال الدِّين لدعوات الحكَّام من مواجهة الأخطار التي كانت تواجههم، لأنَّ قسماً من تلك الأخطار كانت تهدد وجود المجتمع العراقي كله، وليس الحكَّام لوحدهم، ولهذا فقد كتبوا الرسائل التي دحضوا بها الحركات الدينية المتطرفة، ودعوا إلى نصرة السلطان العثماني والجهاد في سبيل الدِّين والوطن، لدرء خطر تلك الأخطار، وهذا ما نجده في كتابي الألوسي

«التبيان في شرح البرهان في إطاعة السلطان» و«سُفرة الزاد لسفرة الجهاد» وغيرها.

على أنَّ قوَّة التيار الديني جعل بعض الحكَّام يتمسكون ببعض الطرق الصوفية، من ذلك أنَّ علي رضا باشا كان بكتاشياً ومتحمساً لهذه الطريقة، على حين كان محمد نجيب باشا متحمساً للطريقة القادرية والنقشبندية[1]. وأغلب الظن كما يقول نوار إنَّ العثمانيين كانوا يشجعون هذه الطرق الصوفية لأنَّها كانت تعينهم في السيطرة على البلاد من ناحية؛ ولأنَّها كانت تدعو إلى وحدة الإسلام تحت حكم الخليفة العثماني من ناحية أُخرى[2].

ومع ذلك كله، فإنَّ الخوف كان يسيطر على نفوس كثير من العلماء والمفكرين لأنَّ الكتابة في أي موضوع يلمح إلى السلطة الحاكمة، أو يشم فيه رائحة الدعوة للخروج عليها، سرعان ما يتهم بالمروق عن الدِّين والكفر والإلحاد وعصيان الدولة المسلمة، أو بمعنى آخر أنَّه يكون فريسة سهلة لاتهامات شتى، قد يفقد فيها مكانته ومناصبه الدينية والتعليمية، كما حصل لأبي الثناء الألوسي مع محمد نجيب باشا، حيث اتُّهِم بإثارة الفتنة ضد الدولة، وجرى له ما جرى ـ كما أشرنا.

---

(1) الألوسي، غرائب الاغتراب، ص17 ـ 19؛ انظر عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد، 1955) ج7، ص63.

(2) تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968)، ص46.

3 ـ مؤلفات الألوسي ومضامينها التاريخية والاجتماعية:

ممَّا لا شك فيه أنَّ مؤلفات الألوسي كثيرة جداً، ومعظمها يتناول جوانب دينية ـ فقهية، وأدبية ورحلات ومقامات، وتضم هذه المجموعات في طيَّاتها كثيراً من المعلومات التاريخية والاجتماعية. ولأغراض هذا البحث فقد قسمنا مؤلفات الألوسي إلى ثلاثة مجموعات دينية وأدبية، ورحلات ومقامات.

أ ـ الكتب الدينية:

ويأتي كتابه المشهور (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) في طليعة هذه الكتب، ويحتوي هذا السفر الخالد على كثير من المعلومات التاريخية، وبخاصة في التاريخ الإسلامي لا تقل أهمية عن الاستطرادات التاريخية التي جاءت في (كتاب غرائب الاغتراب) فضلاً عن المعلومات التي تهدف إلى تحقيق العدل والإصلاح الاجتماعي، وهناك كتاب «الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية»، ويحتوي على جوانب لثلاثين سؤالاً وردت من إيران إلى علماء العراق، وقد عجز العلماء المعاصرون للألوسي من الإجابة عنها، فردَّ عليها بردود مناسبة، يقول الألوسي:

«أما بعد فقد رفعت إليَّ ورقات وضعت فيها عدة سؤالات شاع فيها أنَّها وردت من إيران وذاع أنَّها وردت مورد الامتحان، فأجلت طرفي فيها، ولمست شرح الفكر في ظاهرها فإذا هي كريش الطاووس وثياب العروس، وإنَّها على ما بها لا ينبغي الإعراض عن جوانبها فعرضتها على ساحة من اغترف من بحار العرفان واعترف ببيان فضله كل إنسان للوزير الخطير والمشير الكبير أبي الفتوح علي

رضا باشا، رجاء أن يكلف بجوانبها بعض علماء مصره (أي العراق) ويقس ويستر على كشف نقابها بعض المترددين منهم إلى مصره، فجعل يعرض بذلك معرض السَوْم، ويورد الأسئلة مورد الاعتراف بين أولئك القوم، ولمزيد حياته، ومضاعف أدبه مع جلساته، لا يخفى أحد من ذلك العموم، ولا يعنى مفرداً على جمعهم بمنطوق أو مفهوم، حتى أشاع الجهلة عجز صدور أهل السُّنَّة عن الجوانب فحركتني الغيرة الهاشمية، ونشأت برأسي سلافة أسلافي ـ فلم أرض أن أتخلى ولا تخلى بداري الأجوبة نحو رضا، وتعلى فلا تجلى على مناص الإيضاح صور، فقدمت على تقرير الجواب، وبذل الوسع في تحرير الصواب، منها أشرع في المقصود متوكلاً على المعين المعبود»[1].

ويحتل هذا الكتاب المرتبة الثانية بعد تفسير (روح المعاني) لقيمته العلمية، وبهذا فهو لوحده ـ كما يقول الدكتور محسن عبد الحميد ـ يضع اسم صاحبه مع كبار أعلام الإسلام في التاريخ، لأنَّه كتاب غزير المادة قوي الأسلوب، ثابت الحجَّة[2].

وضمن هذا التوجه أيضاً يأتي كتابه (نهج السلامة إلى مباحث الإمامة) الذي أدرج فيه الفرق الجديدة التي ظهرت على أيامه[3] كالشيخية والرشتية والبابية والقرتية.

---

(1) أبو الثناء الألوسي، كتاب الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (مكتب الصنائع بدار السلطة العليا، 1307)، ص2 ـ 3.

(2) الألوسي مفسراً، (مطبعة المعارف، بغداد، 1968)، ص119 ـ 121.

(3) عبد الحميد، المصدر نفسه، ص125. وجدير بالذكر أنَّ هذا الكتاب هو آخر ما كتبه الألوسي وقد عاجلته المنية قبل أن يتمه. البصير، المصدر السابق، ص228.

وفي ظل الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، كتب الألوسي كتابيه (التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان)، و(سُفرة الزاد لسفرة الجهاد). والكتاب الأول في مجمله بحث في شرعية وجود الدولة العثمانية ووجوب طاعة سلطانها على جميع المسلمين. أما الكتاب الثاني ففيه دعوة للمسلمين إلى الجهاد، ببيان فضائله وأهميته، وقد ألّفه الألوسي أيام السلطان عبد المجيد عام 1270هـ/ 1853م، بمناسبة هجوم روسيا القيصرية على مناطق القوقاز التابعة للدولة العثمانية. وهذا الكتاب جليل في بابه، لأنَّ الألوسي يبين فيه كل جوانب الجهاد، بل وفيه دعوة لتعلم المسلمين استعمال الأسلحة الحديثة لمجابهة الأعداء، حيث يقول: «لقد شاع بدله اليوم (أي الرماية) الرمي بالبنادق وقلل المدافع. فإنَّ أعداء الإسلام تترسوا بذلك عن السهام وتحصنوا بحصون من نار عند القتال. فلا تكاد تخفف بأجنحتها عليهم طيور النبال. فلما يجد المسلمون بداً من المقابلة بالمثل. اختاروا البنادق والقلل عند النبل. فمدافع المجاهدين اليوم في كل مكان. . . وحيث تعين ذلك لحراسة الدِّين والذبّ عن دين المسلمين، لا أدري منه شيئاً من الآثام، وأرى فيه ثواباً نحو الثواب بالرمي بالسهام. ولا يبعد عند دخوله في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ فيبغي لمن له في هذا الدِّين فريد عنايته أن يبذل وسعه في تعلّم هذه الرماية، وأن يحض على تعلمها من له قابلية، فذلك سور حصين إن شاء الله تعالى للحملة الإسلامية»[1].

---

(1) الألوسي، سُفرة الزاد لسفرة الجهاد، (مطبعة دار السلام، بغداد، 1333هـ ص20

ب ـ كتب الأدب والتراجم:

لعلَّ من كتب الألوسي المهمة في هذا الباب كتاب (الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب)، الذي شرح به قصيدة الشاعر العراقي عبد الباقي العمري، وجاء وصف دقيق لهذا الكتاب عند ترجمته حياة أبي الثناء الألوسي قيل فيه: «إنَّه كتاب عظيم حريّ بأن يجعله العالم خير نديم»[1].

ولا يقف الألوسي في هذا الكتاب عند المسائل الأدبية ـ لغة وبلاغة وشعراً ـ وإنَّما يعرض كثيراً من مسائل الكلام والفلسفة والمنطق والجغرافية والتاريخ، فهو مثلاً يذكر داود باشا، والي بغداد، ويصفه بأنَّه «الوزير الخطر والدستور الكبير من أشرقت بالمجد أقماره وشموسه وزخرت بالعلم حياته وقاموسه فخر العلماء وتاج الوزراء مولانا داود باشا الوزير السابق في الزوراء»[2].

ويتوقف كثيراً عند ذكر اسم بغداد، وتسميتها بدار السلام، وما قيل عنها من الشعر، ويتحدث عن محلات بغداد المتعددة وأسوارها، ويوثق ما انهدم منها وما هو قائم، ممَّا يصلح لدراسة خطط المدينة في العهود الإسلامية والحديثة حيث يقول: «والكرخ محلة ببغداد، وهي كما قال الصفدي عبارة عن سبع محال لا تفتقر

ـ 21). انظر أيضاً روح المعاني ج10، ص22 حيث ذكر آراء أُخرى حول هذا الموضوع.

(1) أريج الند والعودة في حياة أبي الثناء شهاب الدِّين محمود في أول تفسير (روح المعاني)، مطبعة بولاق الأولى في مصر 1301، ص5.

(2) شهاب الدِّين أبو الثناء محمود الألوسي، كتاب الطراز المذهب شرح قصيدة مدح الباز الأشهب (مطبعة جريدة الفلاح بمصر، د.ت) ص75.

محلة إلى غيرها. فالذي في الجانب الشرقي الرصافة بناها المهدي بن المنصور حين كثر الجند والرعية سنة إحدى وخمسين ومائة وهي مسورة، ومشهد الإمام أبي حنيفة (رض) محلة وهي مسورة أيضاً، إذ ذاك، وجامع السلطان محلة غير مسورة، والذي في الجانب الغربي مدينة المنصور وكان بها 30 ألف مسجد وخمسة آلاف حمام ومسجد سيدي موسى الكاظم (رض) محلة مسورة وهي اليوم كذلك إلَّا أنَّ سورها من طين لا يسمن ولا يغني. والكرخ محلة مسورة أيضاً، ولم نر سورها الأصلي، ورأينا السور الذي بناه سليمان باشا وكان عامراً وهو اليوم غامر لحادثة الغرق[1].

ومن كتب الألوسي المهمة أيضاً (الفيض الوارد على روض مرثية مولانا خالد)، الذي شرح فيه قصيدة السيد محمد الجواد البوشي البغدادي المتوفى سنة (1246هـ) في رثاء الشيخ خالد النقشبندي شيخ الألوسي. وفي هذا الشرح تعرض الألوسي لموضوعات كثيرة على جانب كبير من الأهمية تتعلق بالتصوف، والفلك والتاريخ وتدوين التقاويم العربية والرومية والفارسية والنبطية[2]. وفي هذا الكتاب لفتات لموضوعات مختلفة فبمناسبة ورود كلمة (سياسة) حاول أن يتقصى أُصول الكلمة فقال:

«يُقال سوس أُمور الناس، أو سوست أمر بنيك حتى تركتهم أدق من الطحين... وفي النُّجوم الزاهرة السياسة مرب سه يسا وهي لفظة مركبة من كلمتين أولاهما أعجمية والأُخرى تركية فإنَّ

---

(1) الألوسي، المصدر نفسه، ص105.

(2) الألوسي، الفيض الوارد على روض مرثية مولانا خالد (مصر، 1278هـ)، ص253 ـ 258.

سه في الصحاح والقاموس ثلاثة يسا بالمغولية الترتيب، فكأنَّه قال التراتيب الثلاثة، وسبب هذه الكلمة أنَّ جنكيزخان ملك المغول كان قد قسم ممالكه على أولاده الثلاثة وجعلها ثلاثة أقسام، وأوصاهم بوصايا لم يخرج عنها الترك إلى يومنا هذا مع كثرتهم واختلاف ألسنتهم فصاروا يقولون سه يسا يعني التراتيب التي رتبها جنكيزخان فثقل بين العامة فعربوها على عادة تحاريفهم فقالوا (سياسة)[1].

أما كتابه (الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية)[2] فهو شرح لقصيدة الشاعر عبد الباقي العمري الموصلي، الذي مدح فيها الإمام علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه. ومع طبيعة هذا الكتاب الأدبية، إلا أنَّه تعرض لموضوعات فقهية وفلسفية وتاريخية كثيرة كما سنرى.

أما في مجال التراجم فليس للألوسي إلا كتاب واحد في ترجمة شيخ الإسلام سمَّاه «شهي النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم»[3]. وأشار الألوسي بأنَّه وضع كتاباً آخر في (ترجمة رجال العراق من أهل القرن الثالث عشر)، إلا أنَّه لم يصل إلينا[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص115.

(2) طبع هذا الكتاب طبعة في مصر سنة 1270هـ.

(3) نشرت مؤسسة علوم القرآن هذه الكتب باسم: عارف حكمة حياته ومأثره أو «شهي النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم»، حقق نصوصه وأخرج أحاديثه وعلَّق عليه الدكتور محمد العيد الخطراوي (دمشق، بيروت، ط1، 1983).

(4) الشواف، حديقة الورود، الجزء الثاني، ورقة 218.

ويعد كتاب (شهي النعم. . .) ثروة علمية لأنَّ فيه تراجم للكثير من العلماء الذين عاصروه سواء كانوا في استنبول أو في مصر والشام والمغرب، وقد حرر كثيراً من الإجازات لهم، وحفظ بعض أسانيدهم وأشعارهم[1].

ج ـ كتب الرحلات والمقامات:

لقد سبقت الإشارة إلى تأثر الألوسي بأساتذته الذين سبقوه في كتب الرحلات، فحاول أن ينحى منحاهم في كتابه كل ما شاهده أثناء رحلته إلى العاصمة العثمانية استنبول فكانت من أروع كتب الرحلات، لأنَّه كان حريصاً كل الحرص على أن يدوِّن كل ما يلفت النظر إذ تيسَّرت له المادة، وأن يدوِّن كل ما عرف، ويؤرِّخ كل ما شاهده في كتبه الثلاثة الآتية.

1 ـ نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول[2] لقد كتب الألوسي هذا الكتاب بمناسبة رحلته إلى القسطنطينية عام 1267هـ/ 1850، ويقع بأربع وخمسين صفحة. إنَّ هذا الكتاب على صغر حجمه، جليل بمطالبه العلمية والأدبية، إذ وصف وصفاً دقيقاً كثيراً من المدن التي مرَّ بها وبيوتها وسكانها وحاصلاتها وعلمائها وغير ذلك في عدة مواضع. . .

وفي الكتاب لمحات دقيقة لرجالات الحكم في العراق خاصة، والدولة العثمانية عامة، حيث تضمنت تلك اللمحات الإشارة إلى محاسن بعض هؤلاء الحكَّام كما فعل داود باشا

---

(1) الألوسي، شهي النعم، ص167 وما بعدها.

(2) طبع هذا الكتاب بمطبعة الولاية، بغداد، 1291هـ .

وعبدي باشا[1]. ومساوىء البعض الآخر وظلمهم وذلك عند حديثه عن محمد نجيب باشا، وبعض المفتين والقضاة الظالمين[2]. وأنهى الألوسي كتابه بتقديم نصائح إلى أبنائه في بغداد.

2 ـ نشوة المدام في العودة إلى مدينة السلام وهو نظير سابقه فائدة وأهمية، إلا أنَّ الأول كتبه في رحلة الذهاب والثاني في رحلة الإياب، حيث ضمنه ما وقف إليه أثناء رجوعه من القسطنطينية من أحوال المدن التي مرَّ بها وحكَّامها وسكانها، والكتاب في هذا المقام يفيد علماء تقويم البلدان والمؤرخين الذين يدرسون خطط المدن وتواريخها[3].

3 ـ غرائب الاغتراب ونزهة الإياب. (أو غرائب الاغتراب في الذهاب والإياب)، وجمع الألوسي في هذا الكتاب بين كتابيه السابقين (نشوة الشمول) و(نشوة المدام)، وأضاف فيه أُموراً لم يذكرها فيهما، حيث كشف جانباً من حياة الكاتب، وتحليلاً رائعاً لنواقص مجتمعه، ومقابلات علمية مفيدة مع علماء عصره في المدن التي مرَّ بها وصولاً إلى القسطنطينية، وتصويراً صادقاً لأهل المدن والقرى التي رآها في طريقه، وبهذا الكتاب ضمت سلسلة كتب الرحلات التي ألّفها الألوسي. وكما يقول محسن عبد الحميد فإنَّ «هذه الكتب (الرحلات) تقدم وثيقة تاريخية للمؤرخين لاستخلاص جوانب من ملامح الحياة في عصر الألوسي»[4].

---

(1) نشوة الشمول، ص32، 38.

(2) المصدر نفسه، ص31 ـ 32.

(3) عبد الحميد، الألوسي مفسراً، ص132 ـ 134.

(4) عبد الحميد، المصدر نفسه، ص352.

أما المقامات فهي ليست تقليداً للمقامات القديمة لأنَّها تهدف إلى الموعظة والحكمة في ثناياها وهي إلى الجدّ أقرب، في حين كان الجانب الهزلي شائعاً في المقامات القديمة لا سيَّما لدى بديع الزمان الهمداني والحريري. إنَّ قراءة متفحصة لمقامات الألوسي تبين أنَّها تحتوي على جوانب مهمة لحياته، بل وجوانب النقص في مجتمعه، وسياسة بعض الحكَّام وظلمهم، فتمثل بذلك معلومات ذات طابع تاريخي واجتماعي غاية في الأهمية.

على أنَّ كثيراً من المعلومات التي أوردها الألوسي في ترجمة حياته وسيرته الذاتية مستقاة من مقاماته الثانية (الأهوال في الأخوال) والثالثة (قطف الزهر من روض الصبر).

ولما كانت الظروف التي مرَّ بها الألوسي قد تغيَّرت من حاكم لآخر، فقد انعكس ذلك في مقاماته، إذ نجد في بعضها إقراراً لأولئك الذين علموه وأكرموه حتى نال أسمى المراتب العلمية والاجتماعية، على حين تمثل البعض الآخر تصويراً بارعاً لأخلاق أولئك الذين كادوا له وتكالبوا عليه وبالغوا في إيذائه لا شيء سوى أنَّه أغزر منهم علماً وأوفر فضلاً وأدباً وجاهاً. وهو في ذلك كله، ينقل خلاصة أفكاره الاجتماعية عن المجتمع الذي يعيش فيه، والدعوة إلى إصلاحه، فمقاماته الأخيرة المسماة (سجع القمرية في ربع العمرية)، تمثل نقداً لاذعاً لفساد المجتمع، ولفتات عن أحوال الولاة ومعاداتهم للعلم، وصلة الموظفين بهم التي تقوم على المراوغة والختل والنفاق، وينهى الألوسي عن مثل تلك المفاسد الأخلاقية[1].

---

(1) عبد الحميد، الألوسي مفسراً، ص141.

4 ـ الألوسي مؤرخاً:

لم يكن كثير من علماء أُمَّتنا مؤرخين بما تعنيه هذه الكلمة من معنى دقيق، إلا أنَّ ما كتبوه لا يقل أهمية عمَّا ظهر في كتابات المؤرخين الذين انصرفوا لهذا الفن في حياتهم. وهذا ينطبق على أبي الثناء الألوسي الذي نجد في مؤلفاته العديدة كثيراً من الاستطرادات والوقفات التاريخية، التي تدلُّ على وعي تاريخي عميق.

كما أنَّ إضفاء صفة المؤرخ على الألوسي، لم يأت اعتباطاً، وإنَّما يستنتج ذلك ممَّا كتبه في كثير من مؤلفاته، سواء في تعريفه التاريخ، أو تحديد صفة العاملين به، وأقصد المؤرخين حيث يقول: «والمؤرخ هو الضابط للوقائع والحوادث بالتاريخ»[1] ويقول في موضع آخر «والمؤرخون جمع مؤرخ، ويقال مترّخ العارف بالتاريخ»[2].

وعند ورود كلمة مؤرخ في البيت الشعري التالي، حاول الألوسي تفسير هذه الكلمة بقوله:

ولما هديت الحق قلت مؤرخاً

هدى للقاء الحق في القدس خالد

ومؤرخ هنا، كما وردت في هذا البيت تعني: تبياناً لتاريخ

---

(1) أبو الثناء الألوسي، شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (القاهرة، 1270هـ) ص156.

(2) أبو الثناء الألوسي، تبيان شرح البيان في إطاعة السلطان، مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم 5616، ورقة 18 أ.

معين، وهو تعريف الوقت والتواريخ مثله، وأرخت الكتاب بيوم كذا وورخته[1].

ذلك هو فهم الألوسي للمؤرخ، وهو فهم يدلُّ على معرفة بطبيعة عمله الذي يقوم به، وهو يقوم على ضبط الوقائع التاريخية، ومعرفة بالتاريخ سواء تحديد وقوع الحادث زمنياً أو تدوينه. وعلى الرغم من أنَّ الألوسي لم يترك لنا كتاباً تاريخياً صرفاً، إلَّا أنَّه لا يختلف في فهمه للتاريخ وتدوين حوادثه عن بقية المؤرخين الآخرين الذين عاصروه، وإن كان مهتماً بالتفسير والفقه واللغة والأدب[2].

لم يتناول الباحثون المحدثون الألوسي مؤرخاً إلَّا بإشارات عابرة أورد قسم منها عباس العزاوي في كتابه (ذكرى أبي الثناء الألوسي)، ومقالته الموسومة (ذكرى أبي الثناء شهاب الدِّين محمود الألوسي)، وقد تابعه في ذلك أنور الجندي[3]، الذي

---

(1) الألوسي، الفيض الوارد، ص252.

(2) وممَّا يلفت الانتباه، أنَّ الألوسي يشبه في هذا المجال كثيراً الإمام محمد بن علي الشوكاني اليمني، إلا أنَّ الأخير ترك لنا كتاباً تاريخياً هو (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) الذي ترجم فيه لمشاهير العلماء منذ القرن 7هـ/ 14م وحتى وفاته عام 1250هـ/ 1834م، ومن المصادر التي يمكن الرجوع إليها في هذا المضمار ينظر: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره: دراسة في فقهه وفكره (دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990)، حيث كتب أحد الفصول بعنوان (الشوكاني مؤرخاً)، ص377 ـ 395؛ الدكتور صالح رمضان محمود (المحقق)، ذكريات الشوكاني: رسائل المؤرخ اليمني محمد بن علي الشوكاني (دار العودة، بيروت، 1983) ص18.

(3) تراجم الأعلام المعاصرة في العالم الإسلامي (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970).

اعتمد إلى حدّ كبير على مقالة العزاوي المذكورة أعلاه. وفعل مثل ذلك إبراهيم الدوربي، الذي وصفه «بالمحدث الفقيه الأُصولي النظام المحجاج «المؤرخ»[1].

اكتفى هؤلاء الباحثون بمثل هذه الإشارات العامة عن الألوسي، فالعزاوي في كتابه (تاريخ العراق بين احتلالين)، يعدّه «من أعظم مؤرخي العراق لهذه الحقبة»[2] ويقصد القرن التاسع عشر، ووصفه في موضع آخر «بأديب عصرنا الماضي وعالمه ومؤرخه وموجه ثقافته»[3].

على أنَّ العزاوي والباحثين المحدثين الآخرين لم يدللوا على هذه الصفة التي يحملها الألوسي، لا بإيراد الأمثلة التاريخية التي تثبت ذلك ولا ببيان منهجه التاريخي، وهذا ما سنحاول القيام به في هذه الدراسة.

لما كان الألوسي من المهتمين بعلوم القرآن والحديث، هذه العلوم التي تستند بالدرجة الأولى على «الأسانيد»[4] لمعرفة تاريخ

---

(1) البغداديون أخبارهم ومجالسهم (مطبعة الرابطة، بغداد، 1958)، ص26.

(2) طبع هذا الكتاب في بغداد، 1955، ج7، ص7.

(3) العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي (بغداد، 1958، ص6).

(4) لعلَّ من أبرز كتب الألوسي التي تناولت موضوع الإسناد: كتابه المعروف (الفوائد السنية في الحواشي اللكنوية)، مخطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم 6504، الورقات 92، 94، 98، وهذا الكتاب عبارة عن تلخيص لكتاب (حاشية الحنفية في آداب البحث المسماة باسم مؤلفها مير أبي الفتح)، التي كتب حواشيها وعلق عليها القاضي إسماعيل اللكنوي، حيث بسط الألوسي ما ورد في هذا الكتاب وحواشيه بأسلوب يصلح أن يكون كتاباً لطلبة المدارس الدينية الموجودة في =

الرواة وطبقاتهم ووفياتهم وأنسابهم وكناهم وغير ذلك ممَّا له صلة بعلم الحديث، فقد أولى الألوسي هذا الجانب أهمية كبيرة، وحاول أن يطبقه على كتاباته التاريخية، حيث يقول:

«الإسناد أعظم للإنسان من الأنساب، ومن علا إسناده كان أقرب إلى ربّ الأرض، ولذلك طالما شدّ أماثل العلماء الرواحل، وطووا على ما فيها من المشاق شقق المنازل، وهجروا الأوطان والأحباب، وواصلوا الأسفار والاغتراب، وطافوا متجردين في مهبط الهوى: البلاد، واعتاضوا برعي السها عن رعي سوائم عيونهم رياض السهاد، فنالوا، ما نالوا إلى ما آلوا، فطوي لمن درج على مدارجهم، وعرج في معارجهم»[1].

فالألوسي وهو يذكر الإسناد، إنَّما يتحدث حديث خبير بأحوال الأسانيد وأهميتها، وهي تنبىء عن سعة اطلاعه وتضلعه في هذا الفن. فالألوسي مثلاً وهو يتحدث عن مكان أو مدينة يحاول أن يقتفي أصل كل شيء، ويفند ما هو ضعيف من الأسانيد أو الروايات، ويرجح بعضها، ومن ثم يقول رأيه في ذلك. فعند حديثه عن العلامة شيخ الإسلام شمس الدِّين بن محمد بن حمزة بن محمد الفناري يقول:

نسبة إلى فنار وهو اسم لعدة مواضع في ثغر القسطنطينية يعلق في كل منها فنار ليلاً لهداية راكبي البحر ويشتمل على عدة

= زمانه، فصار هذا التبسيط على ما جاء في مقدمة الكتاب المخطوط المذكور «بما يميل إليه كل قلب وترتاح إليه كل نفس»، ورقة 1.

(1) عارف حكمة. . .، ص168.

بيوت، وما ينسب إلى هذا العلامة لا أدري أي موضع منها. وقال طاشكبري زاده في الشقائق سمعت أنه يحكى عن جدي أنَّه نسب إلى قرية مسماة بفناري، وقال الجلال السيوطي سمعت من والدي من شيخنا فخر الدِّين الكافينجي أنَّ نسبه الفنار إلى صيغة الفنار وكلا العالمين لم يضبطا النون، والذي حققته أنَّ ما تقدم وأكثر الناس يشددون فيحتمل أنَّه أحد أجداده يضع الفنار بالتخفيف فقيل لنا فنار بالتشديد كجنار وهي صيغة نسبه ثم نسب إليه»[1].

وكرر مثل هذا الأمر عند حديثه عن أحد المشايخ الذين التقى بهم في القسطنطينية وهو الشيخ عبد الله أفندي القرغولي البغدادي. حيث حاول أن يؤكد عدم انتسابه للشيخ عبد القادر الجيلي، فضلاً عن توضيحه لأصل القرغول بقوله «وعشيرته مشهورة خرج منها رجال أمجاد واشتهر بين المطلعين على الأنساب أنَّهم جاؤوا في معية السلطان مراد إلى تلك الرحاب. فسكنوا بغداد بأمر السلطان، وأنَّهم ليسوا من عدنان ولا قحطان. وقد خرج هذا الشيخ شاباً إلى القسطنطينية، فأوصله القدر ومن السلطان الغازي محمد خان إلى الأمنية. فبنى له خانقاه. وأولاده من بره ما أولاه. وهو غلام أنقى من مرآة الغريبة، نعم هو كريم الأخلاق، كسائر أهل العراق، يجود بالقوت، ولو علم أنَّه يموت. ولا يمنع عن سائل كسوته، كما لا يمنع عن كرمه فيعطي سرته، ولو رأى الناس عورته. ويمنعه الحياء البغدادي أن يبيح بصريح العبارة. ومجمل ما أقول إنَّه خير من كثير من مشايخ

---

(1) الألوسي، كتاب الأجوبة العراقية (مكتب الصنايع بدار السلطنة العلية، 1307هـ) ص245.

إسلامبول، إلا أنَّه بلغني أنّه يدعي النسب إلى حضرة الباز الأشهب (أبي الشيخ عبد القادر الجيلي). وإنِّي لأقسم بحرمته هاتيك ما تبقى منه عرق من ذلك النسب. نعم له انتساب إلى حضرته، من حيث دخوله في طريقته، وذلك أقرب نسب، عند من أحب»[1]. إنَّ الألوسي في تأكيد معلوماته وصل به الحدّ إلى درجة القسم كما لاحظنا.

كان الألوسي يحدد في نصوصه طريقة اقتباس تلك النصوص، فهو يشير إن كانت عن طريق السماع، أم السؤال أو التحقيق. ففي حديثه عن أخبار تيمورلنك قال: «سمعت من شيخي ذي الفضل الجلاء علاء الدِّين أفندي الموصلي[2] وعند حديثه عن مدينة أماسيه قال: «وقد سألت ولدي أحمد عن حال أماسيه»[3] حيث نقل حديثه عن هذه المدينة بما نقله له ابنه أحمد عنها. بينما، حقق معلوماته عن مدن أُخرى، كما فعل بالنسبة لمدينة توقات إذ يقول «وتوقات على ما حققت عذبة الماء طيبة التربة معتدلة الهواء كثيرة الفاكهة جداً قد جاوزت من الفخر بذلك على أكثر البلاد حداً وقد أرخى الرخاء فيها زمانه وأعطاها دون ما سواها»[4].

وما من شك في أنَّ أبا الثناء وصف لنا ما عرفه مباشرة

---

(1) الألوسي، غرائب الاغتراب ص190..

(2) الألوسي، المصدر نفسه، ص158.

(3) الألوسي، نشوة المدام في العود إلى مدينة السلام (بغداد، مطبعة الولاية، 1293هـ)، ص15.

(4) الألوسي، المصدر نفسه، ص19.

وصفاً ينطبق على الحقيقة ويمثل الواقع تمثيلاً تاماً، إلا أنَّه وصف لنا ما ذكر له كما سمعه، مثال ذلك: إنَّه وصف مكان الآستانة على العموم ونساءها على الخصوص وصفاً لا يخلو من مبالغة في تصوير فضائل القوم، ولكنَّه روى لنا في هذا ما سمعه من أصدقائه وإخوانه من رجال القضاء والإفتاء والتدريس ومن يجري مجراهم من أفاضل الناس، أي إنَّه نقل هذه الأشياء لا على حقيقتها وإنَّما نقلها عن ألسن الناس[1].

ولعلَّ من أكثر الأخبار التي أوردها الألوسي وتدلُّ على عمق حسِّه التاريخي، ما كتبه عن الفرق الدينية التي ظهرت في زمانه، وعاش مع أصحابها وسمع منهم، فحاول أن يظهر طبيعة تلك الفرق وآراء أصحابها. يقول عند حديثه عن السيد كاظم الرشتي. وهو تلميذ الاحسائي:

«لكن خالفه في بعض المسائل وكلماته ترشح بما هو أدهى وأمر ممَّا ترشح به كلمات شيخه حتى أنَّ الاثني عشرية يعدونه من الغلاة، وهو يبرأ ممَّا تشعر به ظواهر كلماته وقد عاشرته كثيراً، فلم أدرك منه ما يقوله فيه مكفروه من علماء الاثني عشرية. نعم عنده على التحقيق غير ما عندهم في الأئمة وغيرهم ممَّا يتعلق بالمبدأ والمعاد، ولقد وجدت أكثر ما يقرره ويحرره ممّا لا برهان له سوى سراب شبه يحسبه الظمآن ماء ولا أظن أنَّ مخالفته لشيخه تجعله وأصحابه القائلين بقوله فرقة غير الشيخية»[2].

---

(1) البصير، المصدر السابق، ص237.

(2) الألوسي، ورقات في نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، مخطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (13710)، الورقات 11 ـ 12.

وهكذا نلاحظ المحاججات الدقيقة التي يوردها الألوسي في مناقشة هذه الفرقة الدينية الغالية، إذ حاول أن يورد ما كان يقوله أصحاب هذه الفرقة، وأن يوضح رأيه فيهم بصورة معتدلة، مستخدماً عبارات مثل (لم أدرك منه ما يقول مكفروه)، (ولقد وجدت أكثر ما يقرره ويحرره ممَّا لا برهان له) و(لا أظن ذلك. . .)، وهذه الاستخدامات دقيقة للغاية، ولا يشم منها أي رائحة للتطرف أو الانحياز التاريخي.

ويستخدم الألوسي مثل هذا المنهج عند حديثه عن (قرّة العين)، وهي إحدى طلبة السيد كاظم الرشتي، وكانت ممَّن قلدت (الباب) بعد موت الرشتي ثم خالفته في عدة أشياء منها التكاليف فقيل بأنَّها كانت تقول بحل الفروج ورفع التكاليف بالكلية، وفي ذلك يقول الألوسي:

«وأنا لم أحس منها بشيء من ذلك، مع أنَّها حبست في بيتي نحو شهرين وكم من بحث جرى بيني وبينها رفعت فيه التقية من البين، والذي تحقق عندي أنَّ البابية والقرتية طائفة واحدة. . .»[1].

ولو أنَّنا جمعنا ما كتبه الألوسي حول هذه الفرقة وغيرها، لحصلنا على مجموعة كبيرة من أخبار هذه الفرق الدينية، وقد كتبت بأسلوب تاريخي قائم على أساس العرض والمناقشة والتدقيق والتحليل، دون تعصب أو ذم، وهذا ما يرفعه إلى مستوى أبرز المؤرخين في العصر الحديث.

---

(1) الألوسي، المصدر نفسه، ورقة 13.

للألوسي اطلاع واسع على التاريخ العام، فكتب عن التواريخ التي سبقت عصره، بصورة مشابهة لما كتب عن الأحداث التي عاصرها، ولكنَّه استند في الأولى إلى الروايات التاريخية. ففي حديثه عن بناء الكعبة وترميمها، يحيل القارىء إلى الكتب الرئيسة التي كتبت عن هذه الناحية إذ يقول: «وإن أردت زيادة ما ذكرنا فعليك بشفاء الغرام بأخبار البلد الحرام لأبي الطيب المكي المالكي»[1].

وتكلم الألوسي عن التاريخ العربي، وذكر وضع التاريخ في الإسلام، وما هو مستعمل في التواريخ، وبين التاريخ الرومي والفارسي والقبطي، وخص التاريخ العربي بتفاصيل كثيرة، حيث قال: «وأما التاريخ العربي، فقد كان للعرب في اليمن والحجاز تواريخ كثيرة يتعارفونها خلفاً عن سلف فلما هاجر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، اتخذت هجرته مبدأ التاريخ وتناسب ما قبله وسمّوا كل سنة أتت باسم حادثة مهمة وقعت بها كسنة الأذن وسنة الابتلاء إلى خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حيث صار الأمر من غير تسمية السنين»[2].

ومع ذلك كله، فإنَّ تسمية السنين بالحوادث البارزة، ظلت قائمة حتى زمن الألوسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فقد سمى عام 1244هـ/ 1828م، باسم عام الطاعون، نسبة

---

(1) الألوسي، شرح الخريدة الغيبية، ص14.

(2) الألوسي، الفيض الوارد، ص253 ـ 254؛ انظر أيضاً نفس تلك الأحداث في كتاب (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، إدارة الطباعة الأميرية، د.ت، ج1، ص80.

إلى المرض الذي اجتاح مدينة بغداد في هذه السنة واستمر في الأعوام التالية[1]. وأطلق اسم «حادثة الطوفان» على عام 1255هـ/ 1839م، وذلك نظراً للفيضان الجارف الذي تعرضت له مدينة بغداد حيث يقول الألوسي في ذلك:

«فكم استولت المياه على أرض وكم خربت دياراً وقد استولت على مرقده الشريف أيضاً وعدة مراقد معه، كمرقد الشيخ عبد القادر الجيلي، وقد شاهدنا جورها مراراً وأعظم ما شهدناه بعد (حادثة الطاعون) ما وقع سنة 1255هـ، فإنَّ دجلة قد طفى ماؤها حتى تساوى في بغداد أرضها وسماؤها وغدت جدران بيوتها بين ساجد وراكع، وخاضع وخاشع، ومبطون أضرت به علَّة الاستقاء ومحموم استلقى على ظهره يتفكر في ملكوت السَّماء وباكٍ قد استغرق بالبكاء ليله ونهاره وتفجرت منه العيون مثلاً. . . وأمست الأرجاء كالبحر المحسور وعادت ولا أطيل (حادثة الطوفان)؛ وقد أشار الناظم إلى بعض ذلك بيتي شطرهما الفاضل أمين العمري بقوله:

(لا تعجبوا من دجلة إذ جرى)

وهو الفرات كمعظم الطوفان

وطغى على الزوراء كل منهما

(حتى انتهى بحضرة الكيلاني)

وهو للحقيقة والطريقة بحرها

وبه نرى البحرين يلتقيان

---

(1) الألوسي، الفيض الوارد، ص259.

آوى إليه الماء معتصماً به
(والبحر مأوى جملة الخلجان)[1]

وتعرضت مؤلفات الألوسي لكثير من الحوادث التاريخية المتعلقة بمعظم المدن التي مرَّ بها في رحلته إلى استنبول، سواء ما يتعلق ببنائها وسكانها وأسوارها وأحيائها وجوامعها وحكّامها ولا ريب أنَّه وثق تاريخ هذه المدن بمعلوماته. فعند تعرضه للموصل مثلاً، أسهب في تاريخ هذه المدينة والروايات التي ذكرتها، والمصادر التي تحدثت عنها كمؤلفات أمين العمري في كتابه «منهل الأولياء ومورد الأصفياء»[2].

ولعلَّ من أهم معلومات الألوسي التاريخية تلك التي دوَّن فيها الأحداث التي عاصرها، سواء ما يتعلق منها بالأحوال السياسية الخاصة بالولاة وتراجم حياتهم، أو تدوين صور مختلفة عن حياة المجتمع العراقي في النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد كتب ذلك بعين تاريخية فاحصة، حيث مدح ما يستحق المدح وذم ما يوجب الذم.

وكتب الألوسي وترجم الكثير من حكّام بغداد الذين عاصرهم، سواء من المماليك أو من ولاة العهد العثماني المباشر، وكان داود باشا أول أولئك الحكّام، الذي عاش الألوسي حياته الأولى على عهده، وقد أثنى عليه في أكثر من موضع. فعند حديثه عن هروب (محمد) كتخدا داود باشا إلى

---

(1) الألوسي، كتاب الطراز المذهب، ص103 ـ 104.
(2) غرائب الاغتراب، ص64 ـ 65.

الحلة الفيحاء، ومبايعة أهلها له، أرسل داود باشا عسكراً لقتالهم والإمساك بكتخداه، واستشهد الألوسي بالبيتين الآتيين:

بين الفيحاء ويحكم استعدوا
لقوم قد أتوكم ظالمينا
سيجزيهم وينصركم عليهم
ويشف صدور قوم مؤمنينا[1]

كان الألوسي ينفعل أحياناً بالأحداث السياسية التي حدثت في عصره فمثلاً عند ورود كلمة فريق - التي تعني الجماعة الكثيرة من الناس - ويطلق الفريق اليوم على رئيس من رؤساء العساكر العثمانية يشيد بكلمات مدح وثناء لقضاء السلطان محمود الثاني على القوات الانكشارية عام 1241هـ/ 1825م بقوله:

«وهو في العرف (أي النظام أو النظامي) اسم للعسكر المخصوص الذي أحدثه سنة 1241هـ لنصرة الدِّين حضره سلطان السلاطين محمود خان وذلك بعد أن دمر وخفض قدرهم وكفا قدرهم وأرغم بذلك التاريخ أنوفهم ولم يبق لهم اسماً ولا رسماً»[2].

خالف الألوسي كثيراً من المؤرخين الإسلاميين في تقليدهم المتبع في عدم التعرض للمعاصرين، فقد ذكر صفات كثيرة من الولاة الذين أحسنوا معاملته أو أساءوا إليه. فمن الولاة الذين

---

(1) شرح الخريدة الغيبية، ص144.

(2) الألوسي، كتاب الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب (مطبعة جريدة الفلاح بمصر، د.ت)، ص124.

مدحهم الألوسي، عبد الكريم نادر باشا أو عبدي باشا (1850 ـ 1851)، إذ نعته بخير النعوت وأطراه وذكر ما رأى منه من لطف، فمدح أخلاقه النبيلة وقال في نشوة المدام:

«وقرب وصولي إليه أمر رفع الأمر لحضرة فيلسوف الوزراء ومن ابتهجت بوزارته العادلة سابقاً الزوراء ذي الحسب الطاهر والنسب الباهي الباهر الذي لم يقل السلطان لغيره عبدي وإن يكن قد قال فهو نادر، السيد عبد الكريم نادر الشهير بعبدي باشا. . . فوجدته فرحاً بي فرحه بوالديه وزاد في اللطف بي على ما كان منه في بغداد ألوفاً ومنحني من الاحترام فوق ما عهدته منه هناك ظنوناً»[1].

وانتهج الألوسي نهجاً آخر مع الولاة الذين أساءوا إليه، حيث انتقدهم نقداً لاذعاً، وهذا ما فعله مع محمد نامق باشا (1852 ـ 1853)، حيث قال عنه: «ولما دخلتها ـ فروق ـ جعل سمعي يفت حنظل أخبار بغداد، ويتجرع ما أجرى الله تعالى على يد واليها من سموم الأكدار والأنكاد، وذلك أنَّه أفسد البرّ، وحلف ليكثرن فيه الهرج والمرج فبرّ، فعصفت به عواصف الغيرة، فقذفتني في بيداء الحيرة. . . وشرعت أغري على طلب وزارتها كل من أراه، وإن كنت أعلم أنَّه لا يصلح أن يكون والياً على خراه، ولم أدر ما أودع في بطون الأقدار، . . . وما ينتجه إيلاج الليل والنهار، فأصبح يطلبها منك وهو لعمري أقذر من الطلياء. . .»[2].

---

(1) الألوسي، نشوة المدام، ص47 ـ 48.

(2) الشواف، حديقة الورود، ص648؛ انظر أيضاً عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد، 1955) ج7، ص101.

لم يقف الألوسي عن نقده لمحمد نامق باشا عند هذا الحدّ، بل تعرَّض لكثرة الاضطرابات التي حدثت في عهده، وانفلات حالة الأمن في بغداد وغيرها من مناطق العراق الأُخرى حيث يقول:

«وقد اطلعت على اتفاق معظم الوكلاء على السعي في عزله لما اطلعوا على اضمحلال العراق واختلال أحوال أهله وإنَّ بغداد بعد أن كانت شجرة لا يبلغ الطير ذراها «قد تراخى الأمر حتى أصبحت هملاً يطمع فيها من يراها» وإنَّه لا يستطيع الطير أن يطير ولا الأسد الوثاب أن يسير ما بين باب حلتها وبصرتها بل ما بين كرخها ومقبرتها وتعذر على الساعي الخريت الذهاب من باب الكاظم إلى هيت أو تكريت حيث كثر القتل والنهب في جهاتها الأربع...»[1].

لم يكن نقد الألوسي لمحمد رشيد باشا الكوزلكلي (1853 ـ 1857) بأقل ممَّا كان بالنسبة لسابقه. إذ أظهر عدم اطمئنانه منه في عدة مواضع[2]، ولكن المنية عاجلت الألوسي فلم يمكث طويلاً في عهده.

5 ـ الألوسي مصلحاً اجتماعياً:

على الرغم من أنَّ سمعة الألوسي بوصفه مفسراً للقرآن العظيم، إلا أنَّ هناك جانباً آخر من فكره لم ينتبه إليه أحد من الدارسين وهو منهجه الفذّ في إصلاح المجتمع، وقد سبقه في

(1) الألوسي، نشوة المدام، ص49.

(2) الألوسي، المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: الشواف، المصدر السابق، ص102.

ذلك الإمام محمد بن علي الشوكاني في اليمن. فقد عالج هذان العالمان أُموراً تخص قضايا اجتماعية كثيرة، وبخاصة تنبيههما إلى ظلم الحكَّام وجورهم، وإعلان صيحتهما أحياناً بوجههم، ونبها إلى الفرق والعقائد المتطرفة التي تهدم المجتمع وبنائه، وقد دعا إلى ترسيخ المُثل والعقائد الأساسية في المجتمع، والدعوة إلى أهمية العلم والتعليم.

كان الألوسي بادئاً ذي بدء يفكر بإصلاح أُمور العراق التي أخذت تتدهور بفعل سوء الحكَّام وظلمهم، وممَّا يزيد الأُمَّة سوءاً أنَّ حالة كبيرة من الخلاف تسود أحياناً بين العراقيين عامة، وأعيانهم خاصة. يقول في ذلك وهو يتحدث عن ديار بكر:

«ألا إنَّ بين أعيانها (أي ديار بكر) نحو ما بين أعيان بغداد من التباغض والتحاسد والشحناء ومعظم عظماء البلاد ـ على ما رأيت ـ كذلك وأعظم ما شأنهم أنَّ شأنهم إيقاع بعضهم بعضاً في مهاوي المهالك، وما أقبح ذلك الشأن لا سيَّما إذا كان بين الأعيان، وإنَّه لعظيم المتاعب وخيم العواقب»[1].

وإذا كان هذا هو شأن بعض أعيان العراق في التباغض والشحناء، فقد حاول الألوسي أن يجد لذلك حلولاً. ففي حديث له مع سليمان أفندي الملاطيه لي، الذي أرسل لمنصب النيابة في لواء كركوك، يقول:

«وتفاوضنا في أحاديث العراق وأسباب ما نمق في صفائح براريه من صحائف الشقاق، وسألته عمَّا ينجع في علاجه وينفع

---

(1) الألوسي، نشوة المدام، ص63.

في تقويم أوده واعوجاجه، وينعم بالأمن واديه، ويرغم أنف الخوف في بواديه»[1].

إنَّ ما يتعرض له العراق من أوضاع سيئة إنَّما يعود لأنَّ العثمانيين ـ في كثير من الأحيان ـ أهملوا شؤون العراق ـ وكما يقول الألوسي: «ولا بدع فالعربي بين الترك من قديم متروك»[2].

أما الحكَّام الذين عينوا لإدارته، فقد حاولوا أن يثبتوا مراكزهم فيه، ولذلك فقد ظلموا وجاروا بحجَّة اليقظة والسهر على مصالح الدولة. ولقد كشف الألوسي ـ كما يقول العزاوي ـ «عن خرق هؤلاء الحكَّام في مؤلفاته العديدة وأبدى عوارهم وخطل إدارتهم وطعنهم طعنة قاسية بقلم نافذ النظر، فكانت لطخة فاضحة في جبينهم وجبين المعتدين الظالمين»[3].

نبه الألوسي في كثير من المواضع إلى سوء معاملة الحكَّام وموظفي الدولة الآخرين، فعندما أنزل في دار الضيافة في استنبول شاهد بعينه أكل الموظفين لأموال الدولة والناس إذ يقول: «وفي اليوم الثاني عين لمصارفي في كل شهر ثلاثة آلاف قرش صاغ، فكان القيم يصرف عليّ ثلثها ويأكل الباقي، وهكذا يفعل بما عين لسائر النزول»[4].

على أنَّ مثل هذه الفعال كانت عامة لكثير من الحكَّام

---

(1) المصدر نفسه، ص55.

(2) غرائب الاغتراب، ص313.

(3) ذكرى أبي الثناء الألوسي، ص28 ـ 29.

(4) غرائب الاغتراب، ص136.

والموظفين، وكان بسببها أن خربت الممالك والبلدان حيث يقول الألوسي وهو يتحدث عن مدينة أرزن الروم وخلاط:

«ولم يتعرف لها المعاصر لأنَّها خراب وغير مشهورة ومثلها في الخرابية خلاط المشهورة بين العوام بأخلاط فهي اليوم تتجاوب في نواحيها البوم... لعظم ما قد حل من البلاء لسوء معاملة المأمورين في أكثر الممالك»[1].

بهذه الصورة وجه الألوسي انتقاده الشديد للحكَّام العثمانيين عامة، ولحكَّام العراق خاصة، فكان طبيعياً أن يُلحق أذى الأخيرين، فهو يتحدث عن بعض مواقفه في هذا المجال فيقول:

«وكم قد قال بعض الولاة: إيَّاك أن تقول في مجلسنا المسألة شرعاً كذا! وقد أصابني منه عامله الله بعدله، لعدولي عن قوله، مزيد الأذى، واتفق أن قال لي بعض خاصته يوماً، أرى ثلثي الشرع شراً! فقلت ـ وإن كنت عالماً آتي في أذنيه وتراً ـ نعم ظهر الشَّر لما أذهبتهم من الشرع العين، ولم تأخذوا منه سوى حرفين!»[2].

لقد تجرع الألوسي غصصاً عظيمة من سوء معاملة حكَّام بغداد له، حتى أنَّه أشار إلى سوء معاملة أحدهم له بقوله:

«إنَّه إذ رآني أعرض، وإذا خاطبته أغمض، كأنِّي في عينه قذًى، ولشرف جلالته أذىً، لعدم موافقتي على ظلم العباد،

(1) نفس المصدر، ص97.

(2) روح المعاني، ج28، ص21.

والحكم ولا بالباطل لمن أراد، ومع ذلك فلا يرضى إلا ملازمتي لأبوابه، وخضوعي بأعتابه»[1].

وهكذا نلاحظ حالة الظلم والبطش الكبيرة التي مارسها كثير من ولاة بغداد، ومعاقبتهم بقسوة لكل من كان لا يجاريهم في أُمورهم من العلماء، حتى وإن نطقوا بالحق.

وإلى جانب مواقف الألوسي الصلبة في مجابهة الولاة العثمانيين ومساوئهم، فقد ناصر الألوسي الدولة العثمانية، وحكَّامها تجاه الأخطار التي كانت تحيط بالدولة والإسلام عامة، وبالعراق خاصة، سواء من جانب الدول الأُخرى المحيطة به أو الحركات الدينية الهدامة للمجتمع. فإزاء الخطر الأول، الذي تمثل بالمسقوف (أو روسيا)، حذر الألوسي المسؤولين والناس من خطر هذه الدولة، التي تهدد الإسلام والمسلمين[2]، وهذا ما دعاه إلى كتابة كتابه المعروف (سُفرة الزاد لسفرة الجهاد)[3]، الذي حثَّ فيه المسلمين على دفع غائلة هذه الدولة.

ولما كان عصر الألوسي مليئاً بالحركات الدينية التي تهدد الدولة والمجتمع، فقد بذل الألوسي جهوداً كبيرة في التنبيه إلى خطر هذه الحركات، سواء بتبيان طبيعتها أو دعوة الناس لمساندة

---

(1) محمود شكري الألوسي، أخبار الوالد وبنيه الأماجد، المخطوطات العراقية، بغداد، رقم 8623.

(2) غرائب الاغتراب، ص143.

(3) انظر صفحات هذا الكتاب حيث شرح فيها الألوسي مبررات الجهاد ضد الروس، وضرورة استخدام الأسلحة الحديثة للوقوف بوجههم، ص2 ـ 4، ص20.

الدولة وتثبيت أركانها وهذا ما أوضحه في رسالته المعروفة بـ(التبيان في شرح البرهان في طاعة السلطان)، حيث يقول:

«فالحق أنَّ نصب الخليفة واجب على الناس وأنَّ نصره كما أمر الشارع مفترض عليهم بلا التباس. والحال أنَّ بعض عوام الناس إنَّما يتبعون أهواءهم... ويسلكون مسلك الفتنة والفساد. وقصد الإصلاح أعمالهم وعقائدهم، ومحافظة لدينهم ودنياهم من الخروج عن الانتظام، وسميت تلك الرسالة (بخلاصة البرهان في إطاعة السلطان)[1].

وما من شك، فإنَّ الألوسي كان ينظر باكتراث كبير إلى المشاكل التي كانت تحيط بالدولة العثمانية، حيث قدّم آراءً توجيهية كثيرة لتجنب تلك المشاكل، إذ يقول:

«ألّفت شرح وخلاصة البرهان في طاعة السلطان، ونشرت مطوى النصيحة في أكناف العراق وشمرت عن ذراعي في كف الأكف عن غمها في غسلين الشقاء والشقاق فقد خدمت حسب الطاقة ملتي ودولتي»[2].

أما موقفه تجاه تلك الحركات والاتجاهات الدينية الحديثة مثل الشيخية والبابية والقرتية، فقد عرض أفكارها، وكشف جوانبها المختلفة، سلبية كانت أم إيجابية، من أجل توعية الناس، وتوحيد قلوبهم في العراق خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة، وفضّ الخلافات بينهم عن طريق التقريب بين المذاهب، ولعلَّ

(1) مخطوط الأوقاف العامة في بغداد برقم 5616، ورقة 26.

(2) الألوسي، غرائب الاغتراب، ص123 ـ 124.

الألوسي أراد أن يجعل من نفسه نموذجاً لهذه المحاولة، وهذا يفسر لنا اتجاهاته المعتدلة في عرض أفكار ومبادىء الدعوات الدينية الحديثة.

كانت الدعوة الشيخية، نسبة إلى الشيخ أحمد الأحسائي الذي أسس طريقة في مذهب الشيعة الإمامية عرفت فيما بعد (بالأحمدية) أو (الشيخية). وقد أظهر الألوسي تخوفه من هذه الدعوة[1] والدعوات الأُخرى التي تبعتها، وذلك لأنَّ الشيخية كما يقول الدكتور محسن عبد الحميد ـ كانوا يقولون بأنَّ الحقيقة المحمدية قد تجلت في الأنبياء قبل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) تجلياً ضعيفاً، ثم تجلت أقوى في النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والأئمة الاثني عشر، ثم اختفت زهاء ألف سنة، وتجلت في الشيخ أحمد الأحسائي والسيد كاظم الرشتي. ويعتقد الشيخية أيضاً أنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ الأئمة الاثني عشر هم أئمة الهدى، ومعنى الرسالة والإمامة عندهم أنَّ الله علا في هذه الصورة فمنهم رسول ومنهم إمام. ويعتقدن أنَّ اللاحقين هم أفضل من السابقين، وعلى ذلك فالشيخ أحمد ـ في رأي أصحابه ـ أعظم من جميع الأنبياء والمرسلين ويعتقد هؤلاء بالرجعة، ويفسرونها بأنَّ الله بعد أن غاب عن صور الأئمة رجع وتجلى تجلياً أقوى في الركن الرابع الذي هو الشيخ أحمد ومن يأتي بعده[2].

كما وجه الألوسي الانتباه إلى أفكار طائفة أخرى يقال لها،

---

(1) انظر ما كتبه الألوسي عن الشيخية في كتابه المخطوط: ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، ورقة 11.

(2) حقيقة البابية والبهائية (الدار العربية للطباعة، بغداد ط3، 1977)، ص51 ـ 52.

الرشتية ـ نسبة إلى السيد كاظم الرشتي، وأحياناً سميت بالكشفية، ذلك لأنَّها زادت على مطالب الشيخ أحمد الأحسائي، وكشفت عن الغموض[1] وممَّا يقوله الألوسي عن هذه الطائفة:

«ومن العجائب ما سمعته عن الطائفة الكشفية والعهدة على الراوي ـ إنَّ للروح جسدين جسد في عالم الغيب لطيف لا دخل للعناصر فيه وجسد من عالم الشهادة كثيف مركب من العناصر... ولعمري أنَّه حديث خرافة لا مستند له شرعاً ولا عقلاً»[2].

والملاحظ أنَّ الرشتي ـ كما يؤكد الألوسي نفسه ـ وقد خالف الأحسائي وزاد عليه بما هو «أدهى وأمر»[3]، إلا أنَّ الألوسي وضع العهدة في هذه الأفكار على الراوي، وذلك لشعوره بأنَّ أفكاره قد زيدت على ما قاله الرشتي، وهذا ما ثبته في موضع آخر[4].

على أنَّ أكثر الدعوات التي أثارت اهتمام الألوسي وحذر الدولة والمسؤولين منها، هي طائفة البابية، نسبة إلى الميرزا علي محمد الشيرازي، الذي أعلن بعد سنة واحدة من وفاة أستاذه الرشتي عام 1259هـ/ 1843م، أنَّه الباب إلى الإمام المنتظر المستور، فسمي لذلك بـ(الباب) وسميت دعوته فيما بعد

---

(1) العزاوي، ذكرى أبي الثناء الألوسي، ص35. وممَّا يذكر أنَّ المرحوم العزاوي كان قد أفرد كتاباً خاصاً في تاريخ الشيخية والكشفية لم يطبع بعد، إذ لا زال مخطوطاً في مكتبة المجمع العلمي العراقي.

(2) روح المعاني، ج15، ص10.

(3) الألوسي، ورقات من نهج السلامة، ورقة 12.

(4) المصدر نفسه.

بـ(البابية)، ويعني ذلك أنَّ الناس عن طريقه يتصلون بالغائب صاحب الزمان ويأخذون أوامره ونواهيه. ولم يقف الباب عند قوله: إنَّه الباب إلى الإمام المستور، وإنَّما تجاوزه إلى القول بأنَّه هو المهدي المنتظر لأنَّ روح المهدي الغائب تدخل فيه، وأنَّه لذلك يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً[1]. ويدوّن الألوسي هذه الادعاءات وتعرضه لها من جهة، وحث المسؤولين على مواجهتها من جهة أخرى حيث يقول:

«وقد أظهر هذا الباب شنائع كثيرة منها زعم ارتفاع فرضية الخمس صلوات وأن ترفع فريضة الحج، وألّف كتاباً زعم أنَّه تفسير سورة يوسف مع أنَّه ليس فيه تفسير شيء من آياتها، وقد حشاه هذيانات، وصرَّف فيه آيات وزعم التحدي به إلى أُمور أُخرى شنيعة ينكرها عليه سائر الشيعة. وقد أرسل بعض دعاته بكتابه إلى قصبة كربلاء فزمر فيها بنغم شنائع تؤذي أذن المؤمن لو كانت عنها صماء فرقص على زمره في مقام الحسين جملة من جهلة العراق وصبا إليه غير واحد من ذوي الشقاق، فلما سمعت عرضت ذلك لوزير الوزراء فانتهى لإطفاء ذلك بمهمته الشماء، وعقد لحل ما عقد من المحنة مجلساً عظيماً فيه علماء الاثني عشرية وعلماء أهل السنة فكنت أنا والحمد لله الباحث ذلك الداعي إلى مهاوي الحيف فلم يتفرق ذلك الجمع حتى أجمع على كفر تلك الفرقة علماء الفرقتين، فكتبوا بذلك

---

(1) عبد الرزاق الحسني، البابيون والبهائيون في حاضرهم وماضيهم (دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984)، ص15 وما بعدها حيث توجد تفاصيل كثيرة؛ انظر أيضاً: عبد الحميد، حقيقة البابية والبهائية، ص68 ـ 69.

محضراً للدولة العلية العثمانية، مصدر الأمر ينفي ذلك الداعي إلى الديار الرومية»[1].

وهكذا حاول الألوسي أن يكشف طبيعة هذه الدعوة الغالية المتطرفة، وأن يتعرض لها بمساعدة علماء الأُمَّة سنَّة وشيعة، وقد كان طابع الاعتدال من صفاته في مواجهة هذه الدعوات. وينطبق هذا الأمر عند معالجته لأفكار الدعوة الوهابية، حيث أظهر تمسكه بالأفكار السلفية التوحيدية، لا الأفكار المتطرفة للوهابيين، وجاء هذا الأمر في مبرأة الألوسي لأستاذه علي أفندي السويدي ممَّا نسب إليه في اتباع الدعوة الوهابية، حيث قال «والإنصاف أنَّ السويدي لم يسود قلبه بعقائد جهلة الوهابية وإنَّما عقده على العقائد السلفية الأحمدية، ولعمري ولا حاجة إلى اليمين أنَّ ذلك ظاهر في درر كتابه (العقد الثمين) كان ذلك الشيخ من كبار المتبعين وحاشاه ثم حاشاه أن يكون من المبتدعين»[2].

وللألوسي آراء توجيهية كثيرة لإصلاح الأسرة والمجتمع من العيوب التي تنخر بها، وكانت هذه الآراء موجهة لأسرته من جهة، ونحو المجتمع الذي يعيش فيه من جهة أُخرى. أوصى الألوسي أبناءه وصايا كثيرة أهمها: أن يكونوا علماء أبراراً، أتقياء[3]. وأمرهم أن يجدّوا في تحصيل العلم، وأن يجلوا علمهم

---

(1) الألوسي، ورقات من نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، الورقات 12 ـ 13.

(2) غرائب الاغتراب، ص16.

(3) تشابه أفكار الألوسي في مجال التربية والتعليم، ما وصل إليه الشوكاني قبله، حيث اعتبر الأخير «بأنَّ من واجب الجاهل أن يتعلم، وعلى العالم أن يعلِّم». انظر: العمري، المصدر السابق، ص125.

بالأدب الرفيع، حيث دعاهم إلى الاشتغال بالفقه والحديث والتفسير وسائر علوم الدِّين. ويذكر الألوسي هذا من أجل أن يشعر أبناءه خاصة، والناس عامة، بفضل العلم والأدب في نيل الإنسان لمداركه في يوم من الأيام، هذا التحصيل كان سبب نيله المراتب العليا من لدن الدولة زمن علي رضا باشا إذ يقول:

«وكنت من الوالي موضع سمعه وبصره، ولم يكن عندي لذلك من الأسباب سوى ما نصبت في تحصيله من الآداب، فاعرف أيُّها الأديب قيمة أدبك، فمن قريب إن شاء الله يكون سبباً لحصول أربك»[1].

ويدعو الألوسي أبناءه إلى التمسك بالأخلاق الحميدة ويستغل كل مناسبة للإشادة بالفضائل، كمصاحبة الأخيار، وحفظ الأسرار والاحتفاظ بالوقار وحسن التصرف وتجنب النفاق والتحلي بالخلق الكريم، حيث يقول:

«عليكم بالمداراة لكن لمن تنفع مداراته وتجدي موافقته ومجاراته. ففي الناس أقوام أرذال لا تنفع مداراتهم بحال من الأحوال. عليكم بحسن الخلق مع جميع الخلق، فمن لانت كلمته وجبت محبته. ومن لم يُلن للناس من جانبه نفرت عنه أقاربه وأجانبه، وعضّوا بالنواخذ على مكارم الأخلاق، وإيَّاكم من الولوج في نفق النفاق»[2].

ويوصي الألوسي أولاده بصلة الرحم بالأُم والأخوات

---

(1) مقامات الألوسي، المقالة الثالثة «قطف الزهر من روض الصبر»، ص48.

(2) المقامات، ص18.

والأقارب، ويطلب منهم أن يكونوا يداً واحدة وأن يوقر صغيرهم كبيرهم، وأن يعطف كبيرهم على صغيرهم، وأن يعدوا أخواتهم في عداد بناتهم. أما أمهم فإنَّه يقول لهم إنَّ عليهم أن يحترموها ويبروا عليها[1]، إنَّ هذه الإرشادات التي أسداها الألوسي لأبنائه، إنَّما فيها تعميق للمفاهيم الأخلاقية عند الناس عامة، وليس عند أبنائه لوحدهم. إذ يقول عن مداراة الأقارب:

«عليكم بصلة الأرحام وإكرام الأخوال والأعمام، واعلموا أنَّ العشيرة للمرء جناحه الذي يطير به وأصله الذي إليه يصير وبهم يصول وبهم يجول»[2].

وإلى جانب ذلك، تتجلى مكانة الألوسي في التنبيه إلى كثير من العيوب الاجتماعية، بخاصة وقد كان صاحب ثقافة اجتماعية واسعة، اكتسبها من تجاربه الذاتية، وعلاقاته الاجتماعية، ومن الأشياء التي انتقدها بشدّة النفاق والغدر والمكر والدس، حيث يقول: «إنِّي رأيت كثيراً من أهل بغداد قد طبعوا على الغدر والفساد فتراهم يحسنون للإنسان فعلاً حتى إذا خف عادوا عليه

---

(1) البصير، المصدر السابق، ص231.

(2) الألوسي، المقامات، ص19.

وممَّا يذكر أنَّه في الوقت الذي كان فيه الألوسي يدعو إلى صلة الأرحام والأقارب تطرق أحياناً إلى المؤامرات التي كان يقوم بها أخواله ضدّه، وخاصة الحاج عبد الفتاح أفندي، أحد أخواله، الذي ـ كما يقول الألوسي ـ لم يكن يلتفت إلى مقتضيات الطلبة الذين كانوا يدرسون في بيته، حيث إنَّ أحدهم إذا عطش لا يجد هناك ماءً يشربه. . .

المقامات، المقامة الثانية «الأهوال من الأخوال»، ص28.

ثقلاً، وجعلوا يطعنون فيه في إعلانهم وأسرارهم وإن كان قد خرّب داره لتعمير ديارهم...»[1].

انتقد الألوسي، من خلال وصاياه لأبنائه، كثيراً من التصرفات الاجتماعية التي يقوم بها نفر من الناس الذين يترددون إلى سراي الوالي، حيث يقول لهم:

«إنَّ معظم أهل بغداد ليعظمون المتردد إلى السراي أكثر من تعظيمهم المتردد إلى الكعبة، ويطيعون من عصى به في إطاعة الوزير أكثر من إطاعتهم من أطاع في عصيانهم ربه... فتراهم قد جعلوا معظم شغلهم أن يطوفون حوله».

وهو يؤدب أبناءه بآداب السلطان، حيث يقول لهم: «إنَّ عليكم إذا اقتضت الضرورة أن تترددوا إلى مجلس السلطان، فلا بأس ولكن عليكم بالحشمة وقلّة الكلام وقصر الجلوس وعدم معارضة أحد من الجلاس»[2].

ولا يترك الألوسي الموضوعات الاجتماعية الأُخرى دون التحدث فيها، كحديثه عن الرشوة التي شاع أمرها في أيامه بحيث إنَّ السلطان العثماني محمود كان قد أصدر أمر سنة 1254هـ/ 1838م، بمؤاخذة المرتشي وأخويه على أتم وجه وتطرق إلى بعض أعمال السحر، التي يمارسها بعض الناس، فاعتبر ذلك ضرباً من ضروب الكفر[3].

---

(1) الألوسي، المقامات، المقامة الأولى، ص16.

(2) الألوسي، روح المعاني، ج6، ص126.

(3) المصدر نفسه، ج17، ص64.

ومجمل القول فإنَّ الألوسي، ومن قبله الشوكاني، يعدّان من رواد حركة الإصلاح والنهضة العربية الحديثة، وذلك بدعوتهما الجيل إلى التزود بالمعرفة، والوقوف بوجه الحكَّام الظالمين، وإظهار معايبهم وأخطائهم، هذا فضلاً عن إبراز العيوب الاجتماعية التي كانت تهدد المجتمع العربي آنذاك، والمناداة بالمثل الأخلاقية العالية. والألوسي في هذا كله، كان محوراً للإصلاح الاجتماعي، وذلك من خلال مجالسه التي كانت غاصة دائماً بطلاب العلم والمعرفة، أو عن طريق عمله في الإفتاء، فأصبح موجهاً للرأي العام، ومحيطاً بآرائه ومشاكله.

وحاول الألوسي في مؤلفاته العديدة، أن يدلو بدلوه في التاريخ، حيث عرف المؤرخ وصفاته، وكتب لنا معلومات واستطرادات تاريخية كثيرة لا تقل أهمية عن أبرز ما كتبه مؤرخو زمانه.

«المصادر التاريخية لجعفر الشيخ باقر آل محبوبة في كتابه «ماضي النجف وحاضرها»

1 ـ السيرة الذاتية للمؤلف كما رواها بنفسه:

أنجب العراق، وبخاصة مدينة النجف الأشرف، عدداً كبيراً من العلماء والمؤرخين في مختلف العصور التاريخية ـ الإسلامية والحديثة والمعاصرة ـ وكان جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، واحداً من أولئك المؤرخين، الذي اشتهر بكتابه (ماضي النجف وحاضرها). وإذا نظرنا إلى المدة الزمنية التي نشأ فيها مؤرخنا النجفي، فإنّنا نجد بأنَّها نفس الفترة التي برز فيها مؤرخون عراقيون مشهورون أمثال المؤرخ المرحوم عباس العزاوي الذي عرف بكتابه (تاريخ العراق بين احتلالين)، والمؤرخ عبد الرزاق الحسني، مؤلف كتاب (تاريخ الوزارات العراقية).

وكما فعل معظم مؤرخينا العراقيين ـ القدامى والمحدثين ـ في الكتابة عن سيرهم الذاتية، كذلك فعل مؤرخنا جعفر الشيء ذاته، فقدم لنا بذلك مادة تاريخية، يمكن للباحثين الإفادة منها عند كتابة حياته.

ابتدأ مؤرخنا ترجمته بذكر اسمه واسم والده وأسرته، وحدد

تاريخ ولادته بعام 1314هـ/ 1896، وأشار إلى نشأته الأولى في كنف والده، الذي أدخله الكتاب فتعلم القراءة والكتابة، وانصرف بعدها لدراسة علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبيان ومعانٍ ومنطق، حيث قرأها عند أفاضل العصر في العربية[1].

ومن جانب آخر فقد تهيأ السبيل أمامه لطلب الدروس العالية عند عدد من علماء عصره، وكان مؤرخنا ـ كما حدثنا عن نفسه ـ «ساهراً على التحصيل مجداً في الطلب»[2]. ولم يكتف بالدرس على العلماء الذين عرفهم، بل عُرِف عنه مثابرته في التحصيل بنفسه من خلال القراءة والاطلاع، فتنوعت معلوماته وازدادت غزارة مادته العلمية، كما ظهر ذلك في كتابه (ماضي النجف وحاضرها)، يقول مؤرخنا في ذلك:

«غلب عليَّ الشوق الملح الذي لازمني من حين ما ترعرعت، وعرفت النجف وألفت أخبارها وحوادثها، فكنت أتطلب ما يخصها وأفتش في الزوايا عن تاريخها. وفي بدء الأمر كنت أوزع وقتي إلى شطرين، الشطر المهم: في طلب العلم في المطالعة والمذاكرة والدرس والتدريس. والشطر الآخر: في البحث والتنقيب فجمعت الكثير ممَّا يخص الموضوع»[3].

وعلى هذا الأساس، يتبين أنَّ مؤرخنا كان مولعاً بتاريخ

---

(1) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها (مطبعة النعمان، النجف، 1376/ 1957) ج3 ص281 (من ترجمة حياته).

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص282.

النجف، حريصاً في البحث عن أخبارها، فتمكن بذلك من اقتفاء ما يمكن اقتفاؤه من آثار هذه المدينة فجاء كتابه ـ على حدّ تعبير مؤرخ منصف: «غُرَّة في جبين تاريخ النجف، فقد عني صاحبه باستقصاء تاريخها من كتب عديدة مخطوطة ومطبوعة ومن وثائق. . . لم يسبقه إليها أحد»[1].

2 ـ المصادر المدوّنة:

امتازت المصادر التي اعتمدها مؤرخنا بالتنوع والشمول، إذ ضمت كتب التاريخ العام، وكتب التواريخ المحلية (تواريخ المدن)، وكتب التراجم والأنساب والطبقات والوفيات، سواء أكانت مخطوطة أم مطبوعة، فضلاً عن مجموعة من الفرامين والوثائق و(مجموعة الرسائل)، وهي جميعاً ضمن المصادر المدوّنة. وهناك موارد أُخرى غير مدوّنة استقى مادتها من المعاينة والمشاهدة، أو عن طريق المشافهة، وقد وظفها جميعاً في تأليف كتابه (ماضي النجف وحاضرها).

وضمن هذا النهج، فقد أضاف مؤرخنا معلومات جديدة لكتابه عن طبعه للمرة الثانية، إذ يقول:

«وبادرت إلى طبعه ثانية، بعد أن أضفت إليه فوائد كثيرة ثمينة وموارد تاريخية غالية استفدتها من مراجعة الكتب التي لم تحصل لي من قبل ومن بعض المجامع الخطية التي حصلت باليد، ومن مناقشات بعض الأساتذة المطلعين، فجاء بحمد الله وحسن

---

(1) يعقوب سركيس، مباحث عراقية (بغداد، 1955) ج2 ص324.

توفيقه وافٍ للغرض جامع للمواد التاريخية التي تخص النجف»[1] وحري بالقول إنَّ مؤرخنا لم يكن يستند على قاعدة معينة في ذكر مصادره؛ فهو يصرح أحياناً عند ذكر كل كتاب أفاد منه ونقل عنه، مثل قوله:

«الكتب المؤلفة في الرجال والكتب المؤلفة في الأخبار والتاريخ والسيرة وغيرها التي نقل عنها كلها طريقي إليها واضح ومتصل بأربابها فلي حق الرواية عنهم والنقل عنها بواسطة مشايخي التي مرَّت أسماؤهم: الشيخ مهدي المازندراني (ت: 1341هـ)، والشيخ محمد محسن الشهير بالشيخ أغا بزرك الطهراني النجفي، والشيخ محمد ابن الشيخ طاهر النجفي الشهير بالسماوي، وجميعهم قد أخذت عنهم الإجازات»[2].

وفي بعض الأحيان، قد لا يذكر مؤلفنا اسم الكتاب الذي أفاد منه، وأحياناً يذكر اسم المؤلف دون الكتاب أو قد يذكرهما معاً[3].

وعلى أية حال، فإنَّ مؤرخنا قد اعتمد على أنواع عديدة من المصادر، وسيقتصر البحث على المصادر التاريخية التي أفاد منها، وجعلها مادة لكتابه، وهي تقوم على الأقسام الآتية:

أ ـ الكتب المطبوعة:

تشكل مادة الكتب المطبوعة حيِّزاً كبيراً في كتاب (ماضي

---

(1) آل محبوبة، المصدر السابق، ج1 (مقدمة الطبعة الثانية للمؤلف).

(2) المصدر نفسه، ج3، ص288.

(3) انظر على سبيل المثال، المصدر نفسه، ج1 ص210 ـ 211.

النجف وحاضرها)، ومن الصعوبة بمكان حصر كل ما اعتمد عليه مؤرخنا من الكتب المطبوعة، ولكن سيتم ذكر بعض الحوادث، والإشارة إلى كيفية توثيقه لها، بخاصة تلك التي يصرح بها علناً.

عند حديثه عن بناء قبر الإمام علي (رضي الله عنه) استند في ذلك إلى عدّة مصادر مثل كتاب (ينابيع المودة) طبع سنة 1302، ص372، وفعل مثل ذلك أيضاً عند تدوينه لحج محمد المنتصر وجدته شجاع أم المتوكل فشيعها المتوكل إلى النجف، مستنداً في ذلك إلى الطبري، تاريخ، ج11، ص44؛ وشذرات الذهب، ج2، ص85. والمنتظم لابن الجوزي، ج1، ص161؛ والبداية والنهاية، ج12، ص372[1].

وعمل مثل ذلك أيضاً عند تدوينه لبناء الخليفة المستنصر أحد الأضرحة في النجف، فثبت ذلك الحدث نسبة إلى الحوادث الجامعة، ص275، وتاريخ الخميس، ج2، ص423، ومثله في خطط المقريزي، ج4، ص95، والنُّجوم الزاهرة، ج7، ص115[2].

اعتمد مؤرخنا على مصادر متنوعة، عربية وأجنبية، عند توثيقه حادث مهم، كسور النجف. ففي حديثه عن السور الثاني، استند في ذلك إلى ابن حوقل في كتابه (صورة الأرض). أما السور الثالث، الذي قام به عضد الدولة، لردّ العادين عن النجف، فقد نسب هذه المعلومة إلى (نزهة القلوب)، لمؤلفه حمد

(1) المصدر نفسه، ج1، ص216.

(2) المصدر نفسه.

الله المستوفي القزويني (المتوفى سنة 766هـ)، واستشهد به أيضاً عند ذكر السور الرابع للنجف، لكنَّه ذكر اسم الكتاب في المرة الأولى، واكتفى باسم المؤلف في المرة الثانية[1].

أما بالنسبة للسور الخامس، الذي ينسب بناؤه إلى السلطان أويس الجلائري (تولى الحكم سنة 760هـ/ 1358م)، وإلى ابنه السلطان أحمد ببناء بابه،، فقد اعتمد في توثيقه على كتاب مرتضى أفندي التركي[2]. واقتبس معلومات عن الأستاذ يعقوب سركيس للرحالة البرتغالي تكسيرا الذي دخل النجف سنة 1013هـ/ 1604م، وقال: إنَّ المدينة (يعني النجف) محاطة بسور ولكن فيه ألف فتحة[3]. ونقل أيضاً عن الرحالة الدنماركي نيبور (1179هـ/ 1765م)، الذي قال:

«النجف مسور وللسور الآن بابان، باب المشهد وباب النهر، ولها باب ثالث يقال له باب الشام، لكنَّه مغلق ببناء، والسور مهدم بحيث يمكن دخول المدينة من خمسين موضعاً»[4].

على أنَّ مؤرخنا لم يقف صامتاً أمام النصوص التي اطلع عليها، بل أظهر روح الناقد المتفحص، بقوله:

«هذا الذي شاهداه هذان الرجلان هو سور السلطان أويس

---

(1) ينابيع المودة، ج1، ص209.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص210. وممَّا يذكر أنَّ المقصود بتاريخ مرتضى أفندي، هو كتاب (كلشن خلفاً)، لنظمي زاده مرتضى أفندي، الذي نقله إلى العربية موسى كاظم نورس، وطبع في مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971.

(3) ماضي النجف وحاضرها، ج1 ص211.

(4) المصدر نفسه.

الجلائري، وكان منخفضاً يبعد عن السور الرابع بـ(150) خطوة، وموقعه من جهة الشرق قريب من مدرسة الصدر، فتكون مدرسة الصدر ومقبرته خارجتين عن هذا السور، كما وقفنا عليه قبل العمارة الحاضرة للسوق»[1].

اهتم مؤرخنا بأنساب الأسر والبيوتات والقبائل، إذ خصص الجزءان المطبوعان، الثاني والثالث للأسر العلوية والأسر غير العلوية. ففي حديثه عن الظوالم، أشار إلى انتساب هذه الطائفة إلى قبيلة فزارة، ونقل ذلك عن (سبائك الذهب) و(العبر) لابن خلدون[2]. وفي حديثه عن آل القريشي، الذين ينتسبون إلى ربيعة يقول:

«وفي الحصون قال عند ذكر بعض رجالهم، الجعفري نسبة إلى قبيلة تسمى الجعافرة من سكنة الأهواز. وقال العلّامة القزويني في رسالته المطبوعة: جعفر أبو قبيلة (ص76) من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة وبطن من شمر وربما نسبوا إلى جعفر الطيار. وفي (اللباب في تهذيب الأنساب، ج1، ص230: «الجعفري نسبة إلى رجلين أحدهما جعفر بن أبي طالب الطيار (رضي الله عنه)، والثاني جعفر بن كلاب بن عامر»[3].

وهذا النص يدلُّ على متابعة مؤلفنا وشدة تدقيقه، وذلك بالرجوع إلى عدة مصادر لتوثيق أمر ما.

---

(1) ماضي النجف وحاضرها.

(2) المصدر نفسه، ج3 ص3.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص75.

وممَّا يلاحظ فيما نقله مؤرخنا من معلومات، أنَّه كان يستقي هذه المعلومات من مظانها الأصلية. ففي حديثه عن السلطان مراد الرابع والنجف بعد دخوله بغداد عام 1058هـ/ 1638م، نقل ذلك عن (تاريخ نعيما) التركي، ج2 ص354[1]. وثبت المعلومات التي تخص الشاهات الفرس وزياراتهم للنجف من المصادر الفارسية الأصلية، مثل حبيب السير ج4 ص305، وعالم اراي عباسي، ج3 ص707؛ والتاريخ النادري (طبعة سنة 1314)، ص232 ـ 236.

ب ـ المخطوطات والفرامين:

لم تكن المخطوطات والفرامين بأقل أهمية من المصادر المطبوعة لمؤلفنا، في تشكيل نسبة عالية من مادة كتابه. فالمخطوطات التي اشتهرت بها مكتبات النجف، أعطت للمؤلف الفرصة في الإفادة منها، أكثر من سواه. وفي هذا الصدد يقول مؤلفنا، عند حديثه عن الشيخ علي ابن الشيخ محمد ابن الشيخ موسى ابن الشيخ الكبير المتوفى سنة 1350هـ:

«له آثار عديدة منها (نهج الصواب في المكاتب والكتابة والكتاب)، وهو حسن في بابه بديع في أسلوبه. وجمع كتابه هذا على أثر كتابة فهرس لمكتبته وهو كامل لم يعوزه إلا الطبع. **وقد استفدت منه ونقلت عنه** في الجزء الأول من (ماضي النجف وحاضرها)، عند ذكر مكتبات النجف».

وللمترجم أيضاً كتاب مهم في الطبقات زاد على الطبقات

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص231.

التي ذكرها علي خان صاحب (سلافة العصر)، حتى بلغ بها إلى الثلاثين طبقة. ورتب الطبقات على الحروف فبلغ عشرة مجلدات ضخمة، ولكن لم يتم ولا يزال في المسودة محتاجاً إلى ترتيب وتهذيب. وقد انتفع به ـ كما يقول مؤلفنا:

الكثير من الكتاب وجلّ من كتب في التراجم من النجفيين. وقد استفاد منه صاحب (الأعيان) ونقل عنه بالواسطة الشيء الكثير، لأنَّه أخذ عن المجاميع النجفية المأخوذة من هذا الكتاب، كشكول يقع في خمسة مجلدات كبار سماه (سمير الحاضر وأنيس المسافر)[1].

وفي ضوء النصين السابقين تبدو لنا دقة المؤلف ونزاهته العلمية، إذ حدد المواقع التي أفاد منها في مؤلفاته غير المخطوطة، كما نوّه بالمؤلفات التي أفاد منها غيره.

لم تكن إشارات المؤلف مقتصرة على المصادر المخطوطة التي اقتبس منها، وإنَّما حدد أماكن وجودها، ونفى وجود البعض الآخر. ففي حديثه عن الشيخ خضر بن شلال بن خطاب بن خدام الباهلي (ت: 1255هـ)، وهو من الأسر العربية التي تقطن في عفك منذ زمن بعيد، أشار إلى ذلك في تعداد مؤلفاته الكثيرة قائلاً:

«وله كتاب أبواب الجنان وبشائر الرضوان في أعمال السنة والمزارات والأعواذ والأحراز مشهورة بمزار الشيخ خضر شلال؛ رتبه على مقدمة وثمانية أبواب. فالمقدمة في فضل مكة

(1) المصدر السابق، ج1 ص221 ـ 223.

والمسجدين وسائر المشاهد للأئمة (عليهم السلام) **نقلنا عنه في (ماضي النجف وحاضرها) كثيراً في فضل النجف والتختم بحصائها والمبيت بها والدفن بتربتها.** والأبواب الثمانية كل مرتب على عدة فصول فرغ من تأليفه سنة 1242 .**وتوجد منه في النجف نسختان إحداهما عند الشيخ حسن دخيل، والثانية في كتب السادة آل خراسان»**[1].

ومن ناحية أُخرى، فقد ناقش مؤلفنا رأي الأستاذ محمد رضا الشبيبي، الذي قال بأنَّ لآل قفطان مكتبة ثمينة في النجف يرجع إليها طلبة العلم والأدب، وكان إنشاؤها ممَّا تقتضيه طبيعة مهنتهم الوراقة، إذ عني آل قفطان بالأدب والتاريخ والفنون:

«وتمتاز مجاميع آل قفطان باحتوائها على تاريخ الحوادث والوقائع التي وقعت في العراق في القرون الأخيرة بعد الألف، وهي تواريخ مفيدة لمن يُعنى بهذا الشأن من العراقيين»[2].

علق مؤلفنا على هذا الرأي بقوله:

«أقول لا يوجد ممَّا قاله معالي الشبيبي عن مجاميع آل قفطان شيء، ولم نقف عليه، ولا سمعنا على كثرة التتبع بمجموعة لهم بهذا الشأن، وإنَّما الموجود التي نقلوها من السواد إلى البياض»[3].

وتتوسع دائرة معلومات المؤلف فينقل لنا أُموراً على جانب

---

(1) المصدر السابق، ج3 ص174.

(2) المصدر نفسه، ج3 ص175.

(3) المصدر نفسه، ج2 ص265.

كبير من الأهمية من مجموعة رسائل ومن كتب مخطوطة، تتعلق بالثورة ضد السلطة العثمانية الحاكمة في العراق، وبأحداث الصراع الدامي بين طائفتي (الشمرت) و(الزقرت) في النجف. ففي حديثه عن الشيخ حمود ابن الشيخ إسماعيل بن درويش ابن الشيخ حسن بن خضر بن العباس، استفاد في ترجمته من (مجموعة رسائل) للشيخ محمد بن يونس ابن الحاج راضي بن شويهي النجفي، وفيه ثلاث رسائل إلى الشيخ حمود يخاطبه. وللشيخ محمد رسالة بعثها إلى زعيم خزاعة ـ محسن بن غانم بن سلمان بن عباس ـ يعاتبه على كلام صدر منه ضد العلماء العاملين إلى أن ذكر جماعة منهم الشيخ حمود ابن الشيخ إسماعيل السلامي الذي كان معاصراً للسيد حسين مكوطر وساعداً له: «في نهضته ضد الأتراك، وقد راسله السيد المذكور بعدة رسائل يحثه على النهضة والوثوب ضد الحكومة الجائرة القاسية التركية. والمترجم له من العلماء والأدباء المسنين الذين ضاعت آثارهم... وكانت وفاته سنة 1228هـ/ 1813م»[1].

وفيما يتعلق بأحداث الصراع بين طائفتي الشمرت والزقرت في النجف، فقد كانت هذه الأحداث ممَّا يحفظه الناس ويلهجون بذكرها في القرن الثالث عشر الهجري وأوائل القرن الرابع عشر الهجري، وقد ذكروها في مؤلفاتهم استطراداً، وكانت هي حديث نوادي المعمرين والشيوخ من النجفيين. وبجانب ذلك فقد ذكر الشيخ محمد بن يونس ابن الحاج راضي بن شويهي الظويهري الحميدي الربيعي النجفي (المتوفى سنة 1240هـ) في كتابه (ميزان

---

(1) المصدر السابق، ج3 ص96. والرأي هنا للأستاذ الشبيبي.

العقول)، بعض الحوادث ما ظهر الاستياء منها كثيراً، وتطرق لها السيد أحمد ابن السيد حبيب ابن السيد أحمد آل زوين النجفي صاحب (الرحلة الخراسانية)، في آخر قطعة من كتاب (المسالك)، الذي فرغ من كتابته سنة 1234هـ، وأشار إلى كيفية مقاتلة الشمرت والزقرت التي شاهدها.

على أنَّ أكثر الحوادث تفصيلاً تلك التي شاهدها العلامة الشيخ خضر شلال (المتوفى سنة 1255هـ)، إذ ذكر في كتابه (التحفة الغروية) ما نصه:

«وعليك بالتأمل في المقام وما مرَّ بك من مباحث الخلل الذي وقع كثير منها، والبندق من الفئة الثانية (الشمرت) في شهر رمضان سنة 1231هـ/ 1815م، بين طغام الزقرت وفسقة الشمرت فوق رؤوسنا كمخاطف النُّجوم حتى قتل بها خلق كثير، منهم جماعة لا نظير لهم في النسك والتقوى، إلى حدّ التقتا به البطان فتفرق الناس في جميع الأمصار، إلى آخر ما قال، ثم ذكر مجيء العساكر واضطهادهم أهل البلاد»[1].

ومع أهمية هذا النص في تاريخ النجف، فإنَّ مؤلفنا قد علق عليه بقوله:

«كانت إذا التهبت نار الحرب بين الفريقين تتعطّل الأسواق وتسد أبواب البلد فلا داخل ولا خارج يخرج فتكون البلدة في حصار. وتغلق أبواب الحرم العلوي وتبقى الفقراء والضعفاء في هرج ومرج واضطراب ولا يبقى أمان ولا راحة، تبقى على ذلك

---

(1) المصدر السابق.

برهة من الزمان حتى ترسل الحكومة قوّة كافية من بغداد لتأديبهم»[1].

وبهذه الصورة نقل المؤلف معلومات غاية في الدقة عن الأحوال التي كانت تؤول إليها النجف، جراء الصراع بين الشمرت والزقرت، والتي كانت تؤدي في الوقت نفسه بكثير من أرواح الأبرياء من الفقراء، وتفقد البلدة حالة الأمان والاستقرار.

استفاد مؤلفنا أيضاً من الفرامين والصكوك في تأليف كتابه (ماضي النجف وحاضرها). ففي حديثه عن سدنة الخدم العلوي من أسرة الملالي، وهي الأسرة المعروفة منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وقف على مجموعة من الفرامين الموجودة التي يتقاضى بها هؤلاء الرواتب الشهرية وهي سبعة عشر فرماناً، وهذه الفرامين كلها باللغة التركية[2]. ويقال إنَّ مبدأ أخذها من السلطان مراد (لعلَّ المقصود بذلك السلطان مراد الرابع)، وهي مسلسلة مضبوطة. وكل فرمان له عدد خاص من الواحد إلى ما فوق المائة، فإنَّ السلطان المذكور لما حلَّ في العراق (سنة 1638) أعطى كل واحد من خدمه العتبات المقدَّسة ومراقد الأولياء، ومتولي المساجد والمؤذنين والإمامية والقيم فرماناً يتقاضى به من إدارة الأوقاف مخصصات شهرية[3].

---

(1) المصدر السابق، ج3 ص5.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص336 ـ 337.

(3) المصدر نفسه، ج1 ص337.

ومن أجل التدليل على قيمة تلك الفرامين، نستشهد بأحدها، إذ قال مؤلفنا:

«وقفت على فرمان (آل معلة)، وهو باللغة التركية وخلاصته أنَّ صاحب هذا الفرمان هو أحد خدمة الإمام علي (عليه السلام)، وقد أعطته الآستانة العلية ذات الشأن أربعة وعشرين قرشاً صاغاً إلا بارتين. وهذه الخدمة يتصرف بها الشيخ علي ابن الشيخ راضي. وبما أنَّه توفي وخلف ولدين؛ والرافع لهذا التوقيع الرفيع الشأن الخاقاني ولده الأكبر الشيخ كاظم، فهذا الفرمان المقيد الملخص من قبل محكمة التفتيش وبنظر دائرة الأوقاف وظيفة معلومة ويتصرف بها بلا قصور سنة 1315هـ ـ 16 شهر محرم»[1].

وهناك مجموعة كبيرة من الصكوك أو(الحجج الشرعية)، التي تثبت ملكية مواقع خاصة في النجف، وهي ذات أهمية كبيرة لخططها الحديثة والمعاصرة، كصك آل اليعقوبي لعامي 1246 و1275، الذي حدد ملكية المنطقة ما بين مرقد العلامة الطوسي إلى سوق العطر اليوم. ومحلة (آل الديك) الذي يحكيه صك مؤرخ في سنة 1162هـ، ومحلة دار الشيخ محمد شريف الخطيب اليوم، كما يحكيه الصك المؤرخ سنة 1249، ومحلة الخيابان ـ المحلة المجاورة للسوق الكبير التي فيها المدرسة السليمية، كما

---

(1) يصرّح مؤلّفنا بأنَّه لم يكن يعرف اللغة التركية، ولكنَّه استفاد في ذلك من الشيخ عبد الحسين هاشم بن صالح بن محمد بن علي بن هليل الحلي (ولد سنة 1300هـ)، إذ قال في ذلك: «يحسن اللغة التركية العثمانية وقرأ لي بعض الفرامين التركية التي عجز عن قراءتها الترك أنفسهم». المصدر السابق، ج3 ص287.

يحكيها الصك المؤرخ سنة 1212هـ. ومحلة الحويش، القريبة من المسجد الهندي - التي تعرف بمحلة (الجبة) - كما يحكيها الصك المؤرخ سنة 1225هـ، وهي محلة دور آل الرفيعي، وتعرف اليوم (بالطمة). ومحلة (الزنجبيل) وهي محلة السوق المعروف اليوم - بعقد الحمير - رأيت صكاً مؤرخاً سنة 1222، وقف بهذه المحلة وهي دار آل الجواهري مجاورة لدار آل شريف، وعرف أخيراً هذا الشارع بشارع التجار، والسوق الكبير الذي يعرف قديماً بمحلة السباط كما يعرف في صكوك آل الشيخ يونس المعروفة سنة 1184، وغيرها كثير[1].

وممَّا يذكر أنَّ مؤلفنا اعتمد أيضاً على المجلات والصحف المعاصرة في مؤلفه. فقد اقتبس من المجلات التي كانت تصدر آنذاك كمجلة (المرشد البغدادية)، التي ناقشت سور النجف[2]. واستفاد أيضاً من الصحافة، حيث نشر لنا المنشور البريطاني الفرنسي، الداعي لتطمين العرب حول حقوقهم، الذي نشرته (جريدة العرب) في العاشر من صفر عام 1338/ 1918، وأذيع في لندن وباريس في 8 تشرين الثاني، ثم في بغداد في الخامس عشر منه[3].

3 - المصادر غير المدوّنة:

أ - المشاهدة والمعاينة:

يبرز هذا النوع من المعلومات واضحاً في الكتاب، بخاصة

(1) المصدر السابق، ج1 ص279.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص24 - 25، ص61 - 62.

وأنَّ المؤلف قد أشار إليها بنفسه. ففي حديثه عن آخر وقعة للشمرت والزقرت في أوائل شهر رمضان سنة 1329هـ/ 1905، قال:

«وقد **شاهدتها** بعيني وكنت إذ ذاك صغيراً ورأيت الأثاث والفرش الثمينة التي انتهبها الزقرت من الشمرت وكان النصر فيها آنئذٍ للزقرت. وتعرف بوقعة أولاد «عزيز» ـ هما صكبان ومحمد، وكانا من الرجال المعدودين، لهما مواقف مشهودة في النجف وخارجها مع قبائل النجف، وقتل في هذه الحادثة أبوهما عزيز (باقر شام)، بعد أن قتل رجالاً مشهورين بالنجدة والشجاعة من الزقرت. وعند قتله خمدت نار الفتنة وانقطع دابر المفسدين. وهذا الانقسام ـ الزقرت والشمرت ـ حتى اليوم موجود؛ فالعمارة والحويش وأكثر البراق زفرت، والمشراق وبعض أهل محلة البراق شمرت. ولكن لحزم الحكومة الحاضرة ونفوذها التام وهيمنتها لم يتجاسر أحد على إيقاد نار الفتنة والمظاهرة بالهمجية ضد الأمن، أضف إلى ذلك أنَّ الظروف الحاضرة بطبيعتها قضت عليها فكانت نسياً منسياً»[1].

وهكذا نقل لنا المؤلف هذه الحادثة المهمة كشاهد عيان، وسلَّط فيها الضوء على المحال التي كانت تنتمي للطرفين المتحاربين، وأظهر في الوقت نفسه اشمئزازه من تلك الحرب، والظروف التي أدَّت إلى القضاء عليها، سواء بسبب ازدياد نفوذ الدولة، أو تغير الظروف الحاضرة.

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص211.

ونقل لنا المؤلف ما شاهده عن تجنيد طلبة العلوم الدينية، وذلك عند حديثه عن الشيخ جعفر ابن الشيخ عبد الحسن ابن الشيخ راضي المتوفى سنة 1344هـ/ 1925م، قال:

«**شاهدته** يوم عاد من بغداد إلى النجف سنة 1327/ 1909، وكان السبب في سفره أنَّ قانون التجنيد على عهد الحكومة العثمانية لا يعفى منه إلا طلبة الغلوم الدينية على شرط أداء الامتحان. وقد قررت الحكومة العثمانية أداءه في بغداد فأخذ الشيخ المترجم لفيف الطلبة الذين شملهم قانون التجنيد جميعاً متحملاً عنهم كلَّما يحتاجون إليه إذ إنَّه هو الكفيل والقيّم والزعيم عليهم، وسافر إلى بغداد. وبعد أداء الامتحان رجع بهم إلى النجف وقد شاهدت يوم رجوعه وكان يوماً مشهوداً من الأيام المعدودة في النجف»[1].

وفي حديثه عن الأستاذ عباس الشيخ أسد الخليلي نقل مؤلفنا معلومات عن رجال ثورة العشرين الذين عاصرهم وكان لهم دور كبير في الثورة ضد حكومة الاحتلال البريطاني إذ قال:

«وهي ثورة مدبرة اشترك فيها كبار رجال العراق بقصد قلب الحكومة الاحتلالية وتخليص العراق من نيرها واستعبادها. فقد تحالفوا واشترك معهم كثير من زعماء الفرات. وكان عزمهم أن تلتهب النار في النجف ثم يمتد لهيبها إلى أكثر نقاط الفرات، ولكن المحالفين خانوا ونقضوا العهود والمواثيق فلم تخرج الثورة عن حدود النجف، ولم يشترك فيها سوى أفراد من النجفيين. ومع

(1) المصدر السابق، ج1 353.

ذلك فقد كانت الحجر الأساس والشرارة التي أضرمت فيما بعد الثورة العراقية الكبرى، التي أنتجت تشكيل الحكومة العراقية الحالية»[1].

وممَّا يجدر ذكره أنَّ المؤلّف أشار إلى كثير من المضابط والفتاوى ضد الاحتلال البريطاني والانتداب، ولكنَّه لم يشر إلى مصدرها، وهي في تقديرنا مأخوذة من مصادرها الأصلية، وذات قيمة تاريخية كبيرة[2]. فعلى سبيل المثال، نقل لنا جواب شيخ الشريعة الأصفهاني في 2 محرم (سنة 1339/ 1920)، على كتاب الكولونيل ولسن، الحاكم البريطاني العام في العراق، الذي دعا فيه أهالي الفرات الأوسط إلى عدم الاشتراك في ثورة العشرين، وجواب الشيخ عليه بجواب جامع بين التهديد والعتاب[3].

ثبت لنا المؤلف كثيراً من المعلومات عن الجوانب العمرانية التي شهدها وعاصرها. ففي حديثه عن الشيخ حاج ميرزا حسين بن الخليلي (ت: 1326هـ) قال:

«ومن آثاره الباقية الصدقات التي لم تزل باقية ببقاء الزمن، منها القناة التي جاء بها إلى النجف وما زالت النجف تستقي منها عدة سنين إلى أن طمست وأجن ماؤها. ومنها المدرستان الكبيرتان المعروفة بمدرسة القطب والصغيرة القريبة منها في محلة

(1) المصدر السابق، ج1 ص339.
(2) المصدر نفسه، ج2 ص287.
(3) المصدر نفسه، ج2 ص236.

العمارة. ومن آثاره الخالدة الخان الكبير المعروف في الهندية (طويريج)، الذي لم يزل حتى اليوم مائلاً، ويعرف باسمه وهو على حافة النهر. وقد وقفه على الزائرين والمترددين، ومنها الطارمة الجديدة في صحن الإمامين الكاظمين (عليهما السلام)، وتعرف باسمه اليوم»[1].

ب ـ المشافهة:

على الرغم من تقدم التدوين والطباعة في عصر مؤلّفنا، فقد ظلت الرواية الشفهية تحتفظ بمكانة جيدة في جمع المعلومات المتعلقة بجوانب كثيرة من مؤلفه. ففي الوقت الذي تحدّث فيه المؤلف عن آل محبوبة، وهجرتها المبكرة إلى النجف، ذكر بأنَّه لم يقف على بداية هجرتها، وأشار إلى انتسابها إلى ربيعة، الطائفة الكبيرة المعروفة «وتعدد رجال العلم فيها من قديم العهد وسالف العصر ـ **كما يحدّث شيوخها المعمرون** ـ ولكن ضاعت آثارهم ولم يحفظ لنا عنهم ذكر ولا أثر»[2].

وحول بيت المشهدي، فإنَّ مؤلفنا يعدها من ربيعة، ومن إحدى فصائلها (الشحمان)، التي قطن رجالها في النجف أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ويقول:

«حدثني المرحوم الحاج عبد علي هلول المتوفى في عام 1370هـ/ 1951 فقال: هلول بن علوان بن درويش بن بديوي

---

(1) المصدر نفسه، ج1 ص358 ـ 364.

(2) المصدر نفسه، ص370 ـ 371.

ابن الشيخ محمد، وزعم أنَّ الشيخ محمد أحد إخوة الشيخ إبراهيم (أحد آبائهم) وهو الشيخ حسين والشيخ علي، وهم من أحد أفخاذ (الشحمان)، وفخذهم يقال لهم السوالم، وآل هلول اليوم أسرة قائمة بذاتها»[1].

ويستمر مؤلفنا في استخدام أسلوب المشافهة لتثبيت المعلومات المتعلقة بنسب بعض الأسر. ففي حديثه عن الشيخ حسين ابن الشيخ فرج الله الصغير، المتوفى سنة 1373 (1953)، ويقيم اليوم في قرية الهوير التابعة لقضاء القرنة يقول: «وقد استقينا منه بعض المعلومات عن بيتهم»[2].

على أنَّ مؤلفنا لم يكتف بما يسمعه من معلومات شفهية عن قضية معينة، وإنَّما يحاول أن يدعمها بما يعرفه من جهة، ويسند تلك المعرفة بمصادر من جهة أُخرى. فبعد أن ذكر لنا مدرسة المقداد السيوري، التي كانت ما تزال قائمة حتى عصر المؤلف، فإنَّه قد عمَّ هذا الرأي بما وجده من معلومات في كتاب (مصباح المتهجد) للشيخ الطوسي المخطوط، الذي يرجع المدرسة للمقداد السيوري[3].

ظلت المدرسة المذكورة تحمل الاسم نفسه حتى تغير اسمها، فأصبحت تعرف بالمدرسة السليمية، نسبة إلى بانيها سليم خان. إذ عندما خربت هذه المدرسة اشتراها هذا الرجل

(1) المصدر نفسه، ص227 ـ 228.

(2) المصدر نفسه، ج3 ص273.

(3) المصدر نفسه، ج3 ص318.

وعمَّرها فنسبت إليه ـ **كما حدثنا به العلامة الخبير أبو تراب الخونساري**[1].

وهكذا يثبت مؤلفنا كثيراً من معلوماته، مستخدماً ألفاظاً تدلُّ على المشافهة، مع الذين عاش معهم، كقوله: «**حدثني** العلامة الشهير محمد علي هبة الله الشهرستاني في داره ببغداد في شهر رجب سنة 1350هـ» و«**حدثني** بعض الثقات من مشايخي... عن العلامة المتتبع أبي تراب الخونساري، وفي الكتاب كثير من الشواهد على ذلك[2].

على أنَّ المتتبع لكتاب (ماضي النجف وحاضرها)، بأجزائه المطبوعة والمخطوطة، يدرك مدى الجهد الكبير الذي بذله المؤلف للحصول على مصادره المتنوعة، ومن ثم مراجعتها والإفادة منها. ولعلَّ من المناسب أن نستشهد بما قاله مؤلفنا للتدليل على ذلك:

«وإنِّي لاقيت المتاعب والمشاق في جمع هذه الأوراق، ونقبت عن محتوياتها كثيراً، وسافرت في طلبها عدة أسفار. ولم يكن من همي تزويق الألفاظ الفارغة وتنميق العبارات المبهرجة، وإنَّما غرضي بيان الحقيقة وتدوينها، ولو كان بأساليب قديمة بعيدة عن ذوق عصرنا الحاضر.

وهاأناذا أقدم مجموعة هذا (تاريخ النجف) بكلتا يدي هدية لسادتي النجفيين وغيرهم من محبي الأدب والتاريخ، راجياً ممَّن

---

(1) المصدر نفسه، ج3 ص59.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص125.

وقف عليه أن يقدر ما عانيته في جمعه من ترجمة المصادر الفارسية، ومن التدبر في النظر إلى الدواوين والمجاميع ومعاجم السير والتراجم المخطوطة وغيرها»[1].

بهذه الكلمات الصادقة عبَّر مؤلفنا عن طبيعة المصادر التي جمعها لمؤلفه، وهي مصادر متنوعة ومهمة، حفظت لنا الكثير ممَّا يتعلق بمدينة النجف ورجالاتها وأنسابها على مرِّ العصور.

---

(1) المصدر نفسه.

مقدمات وأُصول الفكر القومي في العراق الحديث والمعاصر

1 ـ مفاهيم أساسية حول الأفكار القومية وتطورها:

على الرغم من أنَّ الفكر القومي في العراق لا يختلف جوهرياً عمَّا هو عليه في مناطق الوطن العربي الأُخرى من حيث إنَّه تعبير عن وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والوطن المشترك، إلا أنَّ الظروف التي مرَّت بها كل منطقة من مناطق الوطن العربي، من حيث خضوعها لشكل أو لآخر من أشكال السيطرة الأجنبية، قد أدَّت إلى نشوء الفكر القومي أو تأخره في هذه المنطقة أو تلك، وإلى اختلاف طبيعته وأهدافه.

وفي ضوء ذلك نرى أنَّ الفكر القومي في أقطار الوطن العربي عامة، وفي كل قطر من أقطاره على حدة، قد عولج في كثير من الدراسات والندوات[1] التي أقامها مركز دراسات الوحدة

---

(1) يُلاحظ من بين تلك الدراسات: القومية العربية في الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1980؛ تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية (بيروت، 1980). =

العربية، في حين لم يجر مثل هذا الأمر على صعيد القطر العراقي، سواء من حيث البيئة التي نشأ فيها، أو تأثر بها.

على أنَّ مبدأ الفكر القومي الحديث، الذي يهدف إلى إقامة كيان مستقل للجماعة التي تنتمي إلى أصل واحد أو تقطن بلاداً واحدة وتتكلم بلغة واحدة وتشترك في مصالح وأهداف واحدة، لم تظهر بوادره إلا في القرن التاسع عشر، وكانت أوروبا السبَّاقة في هذا الاتجاه. وفيما قبل هذا الوقت لا يستطيع الباحث أن يعثر على معالم واضحة لظهور المشاعر القومية العربية، بالرغم من الثورات والانتفاضات التي حدثت خلال شتى العصور ضد الدولة العثمانية، والتي كان الحافز لنشوئها فساد الحكَّام العثمانيين وظلمهم، غير أنَّ أي حركة منها لم تكن تحمل الطابع القومي الصرف[1].

بيد أنَّ هذا لا يعني أنَّ المشاعر القومية العربية لم يكن لها، قبل القرن التاسع عشر، أي أثر في النُّفوس، إنَّما الشيء البديهي أنَّ مفهوم الفكرة القومية كان كامناً في النُّفوس، بسبب سيطرة

أما على صعيد القطر العراقي فهناك الدراسة التي قام بها محمد هليل الجابري، الحركة القومية العربية في العراق 1908 ـ 1914، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1980؛ والدراسة التي أعدتها حنان عبد الكريم خضير الألوسي بعنوان: الحركة القومية العربية في العراق بين عامي 1932 ـ 1941، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إلا أنَّ كلتا الدراستين لا تغطيان إلا فترة محددة، ولا تضمنان التطور العام للفكر القومي في العراق.

(1) الدكتور توفيق برو، القومية العربية في القرن التاسع عشر (مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1965)، ص17.

أقوام أجنبية على الوطن العربي، فكبتوا الفكرة القومية وغطوا عليها بمفاهيم وروابط أُخرى، إلا أنَّه حينما تهيأت الظروف لإيقاظ الفكرة القومية في القرن التاسع عشر، فقد انطلق الفكر القومي العربي ليعبر عن ذاته، فظهرت الحركة القومية العربية الحديثة، الهادفة إلى إقامة كيان عربي مستقل. يقول الدكتور منيف الرزاز في ذلك:

«إنَّ القومية شيء موجود في التاريخ باستمرار، وقد يشتد الشعور بها فتكتسب قوَّة تجعلها فعَّالة في التاريخ، وقد تضعف فتظهر عليها قوَّة أُخرى تكون أكثر فعالية وشدة، فيتوارى الشعور بالقومية لتحل محله روابط أُخرى، ولكنَّه يستكن في النُّفوس ويكمن في ضمائر الأُمَّة»[1].

وبهذه الصورة يمكننا القول، بأنَّ الشعور القومي العربي لم ترتسم معالمه إلا في مطلع القرن العشرين، حينما أخذ العرب يطالبون باستقلالهم عن الدولة العثمانية ليكون لهم كيان قومي خاص بهم؛ أما قبل ذلك فلم يكن لهم كيان ليرتقي إلى تحقيق مثل هذا الهدف، القائم على إنشاء الدولة القومية الحديثة[2].

2 ـ ولادة الفكر القومي ونشأته في العراق حتى الحرب العالمية الأولى:

لم يتبلور الفكر القومي في الوطن العربي عامة، وفي العراق

(1) نقلاً عن المصدر نفسه، ص5.

(2) د. عبد العزيز رفاعي، أُصول الوعي القومي العربي (مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، 1960) ص5.

خاصة، قبل مطلع القرن العشرين؛ ولكنَّه في الوقت نفسه لم يكن منقطع الجذور. فلم تتبدل أسس الروابط القومية المتمثلة باللغة والثقافة والتقاليد والمصالح المشتركة تماماً، كما لم يتغير التاريخ العربي، لذا فإنَّ مرحلة ضعفها في ظل السيطرة الأجنبية، لم يكن إلا استعداداً لمرحلة أُخرى من مراحل الوعي القومي، الذي عبَّر عن نفسه بأشكال شتى.

لم يكن العراق ليختلف عن بقية مناطق الوطن العربي من حيث خضوعه للسيطرة العثمانية التي امتدت لأكثر من أربعة قرون، وهي استتباع لفترة سابقة من فترات السيطرة الأجنبية، قاربت الثلاثة قرون، لذا فقد ضعفت كثير من معالم الشعور القومي في ظل هذه الظروف التي سلبت هذه البلاد سيادتها وحضارتها، وأخضعتها بقوَّة السلاح[1].

وغني عن التأكيد أنَّ الشواهد كثيرة على وجود الروابط القومية، نجدها في تأزر القبائل العربية أحياناً في الحرب ضد الغزو الأجنبي، أو استنجادها بقوى عربية أُخرى تحقيقاً للهدف نفسه. فعندما غزا كريم خان الزند البصرة عام 1775، وأسر حاكمها المملوكي، انطلقت قبائل المنتفق لتحرير المدينة؛ ولم تكتف بالاعتماد على قوتها الذاتية، وإنَّما استعانت بإمام عمان أحمد بن سعيد، الذي لم يتوانَ عن إرسال قواته البحرية إلى البصرة، ودفع الخطر الفارسي عنها إدراكاً منه لدعم العراقيين

(1) الدكتور عبد العزيز الدروي، نظرات في الوعي العربي (مطبعة النجاح، بغداد، 1953) ص46 ـ 70.

لبلاده في مواقف سابقة. وقد كان لهذه المقاومة أثرها في طرد القوات الفارسية عن مدينة البصرة، دون أن يكون للحكّام المماليك في بغداد أي دور فيها[1].

على أنَّ حوادث أُخرى، يمكن اعتبارها بداية للوعي الفطري العربي، الرامي إلى التخلص من السيطرة الأجنبية، وإقامة سلطة عربية بدلها. ففي عام 1787 حدثت انتفاضة واسعة ضمّت كلّاً من الشيخ ثويني عبد الله شيخ عشائر المنتفق، والشيخ سليمان بن عبد الله الشاوي أحد أمراء عشائر العبيد، والشيخ حمد بن حمود رئيس قبيلة خزاعة في الفرات الأوسط، وقد عرفت هذه الانتفاضة بـ«الثورة الثلاثية»[2].

اتفقت هذه الشخصيات العربية الثلاثة على عقد حلف بينها يرمي إلى التخلص من حكم المماليك في العراق، حيث اتسم بالظلم والفساد، وعدم مراعاة حقوق أهل البلاد، وكاد الأمر أن يتحقق لولا تفوق القوات المملوكية المنظمة. فبقي التخلص من الحكم الأجنبي هدفاً يراود العراقيين كلَّما سنحت الفرصة لهم بذلك[3].

---

(1) انظر الدكتور طارق نافع الحمداني، العدوان الفارسي على البصرة وصمودها في العصر الحديث (مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989)، ص51 - 62.

(2) لقد أطلق وليم فرانكلين، الرحالة الإنكليزي الذي مرَّ بالبصرة عام 1787 على هذه الانطلاقة اسم «الثورة في البصرة» انظر مؤلفه:
Willam Franklin in, Observations made on atour from Bengal to Persia in the Years 1786- 1787 in: a general collection of the best and most interesting Voyages and travels by John Pinkertion, London, (1811), vol. IX, P.276.

(3) ينظر عن هذه الانتفاضة البحث الذي أعده محمد حسن علي، انتفاضة سنة 1787

ومع سعة نطاق هذه الانتفاضة، إلا أنَّ انتفاضة أكثر أهمية حدثت عام 1832، بزعامة مفتي بغداد عبد الغني جميل.

لقد تناول كثير من المؤرخين المحدثين هذه الانتفاضة، التي كانت تعبيراً عن رفض الظلم الذي مارسه الوالي العثماني الجديد علي رضا باشا، بعد انتهاء حكم المماليك في العراق عام 1831، وأخذه أموال الناس دون وجه حق، واعتدائه على الحرمات، ممَّا ولَّد شعوراً قوياً لدى الناس بالاحتجاج على تلك الأعمال، وكان المفتي عبد الغني جميل على رأس المحتجين. ولم تكن تلك الأعمال كما يقول الأستاذ حسين جميل، خروجاً على السلطة فحسب.

«إنَّ العامل هو النابع من اتجاه عربي، قومي النزعة، وكان مثل هذا الاتجاه موجوداً في بعض الأقطار العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية الإسلامية؛ وقد اتضح وجود هذا الاتجاه في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين»[1].

ونظر مؤرخون آخرون إلى الانتفاضة بالصورة نفسها، إذ يشير الدكتور وميض جمال عمر نظمي إلى أنَّ «انتفاضة بغداد عام 1832 بقيادة عبد الغني جميل هي **أولى الانتفاضات ذات الطابع القومي العربي الواضح**»[2].

العربية الثلاثية ضد حكم المماليك الأتراك في العراق، **مجلة آفاق عربية**، السنة الرابعة، العدد 11 تموز 1979؛ وحول الموضوع نفسه انظر: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور (مطبعة الكشاف، بيروت، ط1، 1950)، ج2 ص9؛ حيث أشار صراحة إلى أنَّ تلك الانتفاضة كانت تحمل «طابعاً قومياً».

(1) العراق شهادة سياسية 1908 ـ 1930 (دار السلام، لندن، 1987)، ص8.

(2) التطور السياسي المعاصر في العراق (بلا)، ص44.

على أنَّ هناك من بالغ في تقدير هذه الانتفاضة، وعدَّها مستوحاة من انتصارات إبراهيم باشا في بلاد الشام والسودان والجزيرة العربية، بل وإنَّها ـ على حدّ قول الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ـ «الإرهاص الأول للحركة العربية في العراق»[1].

ورغم هذا كله، فإنَّ المتتبع للقصائد الشعرية التي قيلت في تلك الانتفاضة، سواء التي نظمها عبد الغني جميل أو صديقه الشاعر عبد الغفار الأخرس، لا يمكنه إلا أن يلمس «النزعة العربية» التي تضمنتها تلك القصائد، يقول الأخرس في ذلك:

وبنات أفكارٍ لنا عربية
رخصت لدى الأعجام وهن غوالي[2]

على أنَّ حالات الوعي التي كانت تظهر في العراق، ما بين فترة وأُخرى، لم تكن نتيجة وعي قومي خالص، بل كان الحافز إليها، محاربة الظلم والجور الذي كان يمارسه بعض الحكَّام المماليك أو العثمانيين؛ وظل هذا الأمر قائماً حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وأول ما يجب أن يوضح هو أنَّ الفكرة القومية في هذه الفترة كانت تنطوي على حركة ذاتية، وهي ناشئة عن ظروف هذه البلاد وتطورها، حيث شهدت تطوراً ثقافياً ناجماً عن المدارس

---

(1) ثورة 1832 في العراق، **مجلة الهلال**، العدد الثاني، السنة 73 (1965)، ص17 ـ 25.

(2) د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية «في العراق»، (المكتبة العالمية، بغداد 1985)، ص75 ـ 76.

التي أنشئت في العراق والإصلاحات الحديثة التي أخذت تجد طريقها إليه، ممَّا جعل أبناء هذه البلاد أكثر وعياً لقضاياهم الوطنية والقومية؛ غير أنَّ هذا الوعي لم يكن بالشدة نفسها الذي كان عليه في بلاد الشام، نظراً لاحتكاك الأخيرة بالغرب وتأثرها بأفكاره القومية قبل العراق[1].

لذا لم يكن غريباً أن تبدأ في بلاد الشام الجمعيات والأحزاب التي دافعت عن حقوق العرب وعبَّرت عن البوادر الأولى للفكر القومي العربي الواضح، سريّاً وعلنياً، وكانت «جمعية بيروت السرّية» في عام 1875، أولى تلك الجمعيات، وكان أبرزها روابط الوطن العربي التي ألّفها نجيب عازوري عام 1904، وأعلن أنَّ هدفها تحرير الشام والعراق من السيطرة العثمانية. كما أصدر عام 1905، كتاباً باللغة الفرنسية سماه «يقظة الأُمَّة العربية»، ومجلة شهرية في سنة 1907، باسم «الاستقلال العربي»[2].

أما مصر في هذه المدة، فهي وإن سارت جنباً إلى جنب مع الحركة العربية في بلاد الشام فيما يختص بإحياء التراث العربي، والتفاعل فيما يجري من أحداث في تلك البلاد، إلا أنَّها أخذت منحى جديداً بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، إذ اتخذ زعماء هذه البلاد طابعاً معادياً لبريطانيا من جهة، ومنفصلاً عن الحركة العربية العامة على مرّ السنين من جهة أُخرى. ورغم هذا

---

(1) عبد الكريم رافق، العرب والترك 1516 ـ 1916 (دمشق، 1974)، ص555.

(2) محمد الخير عبد القادر، نكبة الأُمَّة العربية بسقوط الخلافة العثمانية: دراسة للقضية العربية في خمسين عاماً 1875 ـ 1925 (الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط1، 1985)، ص58.

بقيت العلاقات الثقافية تربط مصر والعالم العربي، إذ أصبحت مصر ملجأ لأحرار العرب بعد أن ضعفت سيطرة العثمانيين عليها، ولذا اقتصرت الحركة القومية العربية على أقطار المشرق العربي. ولم تتوحد الحركة القومية في الأقطار العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى حينما تحررت هذه الأقطار من السيطرة العثمانية. ولكنَّها حالما حققت ذلك وقعت في ظل سيطرة أجنبية أُخرى، هي السيطرة الغربية، حيث أصبح هدف الأقطار العربية جميعاً هو الاستقلال، ولكن كلاً بأسلوبه كما سنرى[1].

ومع ذلك نخلص إلى تأثر العراق بالأفكار الصادرة عن بلاد الشام ومصر، إلا أنَّ الحركة القومية في العراق لم تظهر إلا في وقت متأخر نسبياً قياساً لما هو عليه الحال في القطرين المذكورين، إذ ظهرت بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908. ويشخص لنا الأستاذ محمد مهدي البصير هذه الحالة بقوله:

«إنَّ النهضة القومية في العراق أسست بعد إعلان الدستور على أيدي نفر من شبابنا الأحرار الذين أكملوا دروسهم في الآستانة وشهدوا مظاهر الشعور القومي التركي في عاصمة السلطنة، فغلى الدم في عروقهم وجاءوا بغداد ونار الحماسة الوطنية تشتعل بين جوانحهم فبثوا الفكرة القومية في رؤوس ثلة من الشبان. ويغلب على ظننا أنَّ حمدي بك الباجه جي كان في طليعة

---

(1) رافق، العرب والترك، ص532؛ نظمي، الجذور...، ص72؛ انظر أيضاً: عدنان حسين رشيد الجميلي، الفكر القومي العربي في مصر 1882 ـ 1922، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات القومية والاشتراكية، مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، أيلول، 1980، ص108.

الشبان الذين حملوا الفكرة العربية من العاصمة التركية القسطنطينية إلى وطنهم القومي»[1].

وعلى أية حال، فإذا لم يكن العراق ليوازي بلاد الشام في عدد الجمعيات السياسية التي عبَّرت عن فكر ذات طابع عربي قومي، فإنَّ ذلك لم يمنع العراقيين من المشاركة في عضوية ونشاط الجمعيات التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، ولم تكن تختص ببلد واحد، بل ضمت أفراداً من مختلف الأقطار العربية[2]. وقد أدَّت التطورات السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية بعد عام 1909، ومجيء الاتحاديين إلى الحكم إلى ظهور اتجاهات جديدة في مجرى الوعي القومي. ذلك أنَّ سياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون، ونزوعهم إلى تطبيق المركزية بالنسبة للولايات التابعة للدولة العثمانية، ومن بينها الولايات العربية، قد دفع العرب إلى التفكير بذاتهم ومستقبلهم. فعندما أنشئت جمعية (تركيا الفتاة)، على أسس من الوطنية التركية المتطرفة، كانت ردة الفعل عند القادة العرب أنَّهم راحوا يفكرون بمستقبلهم بالأسلوب ذاته تقريباً، حيث أنشأوا «جمعية المنتدى الأدبي»[3].

وجرى اتصال بين العراقيين، والجمعية القحطانية السرية التي طالبت بمملكة عربية ضمن الإطار العثماني، وكذلك بينهم وبين (الجمعية العربية الفتاة). وكذلك أدَّى العراقيون دوراً كبيراً

---

(1) تاريخ القضية العراقية (دار اللام، لندن، ط2، 1990)، ص27.

(2) رافق، العرب والترك، ص555 ـ 56.

(3) السيد ياسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980)، ص38.

في (حزب اللامركزية الإدارية العثماني)، الذي اشتد نشاطه في كل من بغداد والبصرة. فقد كان للحزب فرعان في العراق، وإن كانا يختلفان عنه بالاسم فقد تأسس (النادي الوطني العلمي) في بغداد بمساعي رئيسه مزاحم الباجه جي، وألّفت (جمعية البصرة الإصلاحية) برئاسة طالب النقيب، وكانت هاتان الجمعيتان من الجمعيات الفكرية التي حملت الفكرة العربية الناشئة في العراق، وبشرت بها بين الشباب بشكل خاص[1].

ومثلما ظهر قادة شاميون وعراقيون في مجال العمل القومي، السري والعلني، فقد كان لهم حضور مماثل في (جمعية العهد)، التي حلّت محل (الجمعية القحطانية)، وقد أسسها عزيز علي المصري، الذي لم يعد راضياً بجدوى الطروحات التي قامت عليها (الجمعية القحطانية)، فكان أن انبثقت (جمعية العهد) عام 1914، اعتماداً على الضباط العرب في الجيش العثماني وكان اتجاهها يقوم على تقوية النزعة القومية العربية، وعن دور العراق في هذه الجمعية، يقول فرنو:

«ولما كان القطر العراقي ممثلاً فيها (جمعية العهد) بشكل واسع... فقد رأينا العراق، ينضم بإخلاص إلى الآمال الوطنية، وقد انفتح فرعان (لجمعية العهد) في بغداد والموصل. ولكن الأتراك اكتشفوا هذا النشاط السري، وأوقفت الشرطة التركية الفريق عزيز علي المصري»[2].

---

(1) البصير، المصدر السابق، ص27 ـ 28.

(2) ف. و. فرند، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان (دار الحكمة، 1956)، ج1 ص177.

ورغم اعتقال زعيم الجمعية، عزيز علي المصري، فإنَّ رجال الحركة الوطنية في العراق، وبخاصة طالب النقيب في البصرة، قد صمدوا ردحاً أطول من الزمن، من أعضاء الجمعية الآخرين، وذلك بفضل فروع (جمعية العهد) في البصرة وبغداد والموصل[1].

ومن المفيد الإشارة هنا، إلى أنَّ الوعي بالفكرة القومية في العراق لم تكن تتعدى في مراحلها الأولى ـ المطالبة بالمساواة في الحقوق ضمن إطار الدولة العثمانية (أو فكرة اللامركزية)، ثم انتهت إلى طلب الاستقلال بعد انغمار الاتحاديين في سياسة التتريك. فقد كان من الطبيعي ـ كما يقول د. صباح ياسين ـ «وطرفا النزاع يدينان معاً بالإسلام أن يتبلور الشعور الوطني إلى شعور قومي، وأن يتحقق الفصل بين الإسلام وبين المفهوم القومي العربي سعياً لمقاومة العثمانيين»[2].

3 ـ تطور الفكر القومي في العراق بعد الحرب العالمية الأولى:

أوشك الوعي القومي أن يختمر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1918، إلا أنَّ اندلاعها قد غيَّر مجريات الأُمور، وسارت الرياح بما لا تشتهي سفن الحركة القومية العربية. فقد انقسم العرب في تعاملهم مع الدولة العثمانية من جهة، ومن

---

(1) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة (منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1949) ص419؛ رافق، العرب والترك، ص556.

(2) د. صباح ياسين، الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية: دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992)، ص29، بيهم المصدر السابق، ج2، ص21.

الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) من جهة أُخرى. وكانت نتيجة هذا الانقسام أن أنهت بريطانيا السيادة العثمانية على مصر، وأعلنت هذا البلد محمية بريطانية. كما احتلت بريطانيا كلّاً من العراق وفلسطين، واحتلت فرنسا لبنان، ثم تقدمت إلى سوريا، وأسقطت الحكم الفيصلي فيها، ممّا أدّى إلى قيام حكم بريطاني أو فرنسي في هذه البلدان وفقاً لنظام الانتداب.

كان الوضع الجديد غاية في الخطورة، ذلك لأنَّ العرب الذين ثاروا على الأتراك العثمانيين في الثورة العربية الكبرى عام 1916، وحلموا بالاستقلال، لم يجنوا إلا الاحتلال، وذلك بعد نكث الحلفاء بوعودهم التي قطعوها للشريف حسين. إذ في الوقت الذي كانوا يعدونه باستقلال المناطق العربية، كانوا يخططون باتفاقاتهم السرية تقسيم المشرق العربي، وهو ما عبَّرت عنه اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ووعد بلفور عام 1917. وبهذا أصيب الوعي العربي ـ كما يقول السيِّد ياسين ـ بنكسة التقسيم وتفرقت الأحلام الوحدوية، وكانت هذه النكسة بداية لترسيخ الإقليمية المحلية التي كانت سمة المرحلة التالية[1].

استأنف العرب نضالهم القومي ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة؛ ففي سوريا أُعلنت حكومة مستقلة بزعامة فيصل بن الحسين ملكاً عليها، فأثار استقلال هذه الحكومة الثائرة القومية في العراق، بخاصة وأنَّها كانت تطالب باستقلاله في كل مناسبة[2].

---

(1) المصدر السابق، ص66.

(2) بيهم، قوافل العربية، ج2 ص46.

على أنَّ الدعوة لاستقلال العراق أصبحت المطلب الرئيس للعراقيين عامة[1]، والجمعيات خاصة. فجمعية (العهد العراقي)[2] مثلاً، جعلت مطلبها الأساس الكفاح ضد قوات الاحتلال البريطاني، وتحقيق الاستقلال الناجز. وكانت هذه هي أهداف (جمعية حرس الاستقلال)، التي تضمن برنامجها الدعوة إلى استقلال العراق أيضاً، وتشكيل مملكة عراقية، ولما أخفقت هاتان الجمعيتان في تحقيق أهدافهما بالوسائل السلمية، لجأتا إلى الثورة المسلحة، وبخاصة بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق

كانت النزعة إلى الاستقلال السمة العامة للثورات التي حدثت في مناطق مختلفة من الوطن العربي، وهي رغم حدتها لا تتسم بالتنسيق مع بعضها البعض وكانت مطالبها محدودة وإقليمية، لأنَّ العوامل التي استثارت الوعي العربي كانت آتية من داخل الإقليم الواحد؛ وهذا ما نلمسه في الثورة المصرية 1919،

---

(1) علي البزركان، فصول في تاريخ التربية والتعليم في العراق: ذكريات ووثائق (مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ط2، 1993)، حيث وردت إشارات كثيرة إلى مطالبة العراقيين كافة بالاستقلال.

(2) ممَّا يذكر أنَّ حزب أو جمعية العهد كانت قد انقسمت بعد سقوط الحكم الفيصلي في سوريا إلى «عهد» سوري و«عهد» عراقي، بسبب الاهتمامات المحلية الجديدة في كلا القطرين، والخلاف حول الزعامة ممَّا يشكل أول افتراق إقليمي في تشكّلية قومية، كانت شاملة المدى. السيد ياسين، المصدر السابق، ص72؛ انظر أيضاً: ناجي علوش، الحركة العربية بعد الحرب العالمية الأولى: ثالثاً: الحركة العربية والتجزئة السياسية، **مجلة دراسات عربية**، السنة الثانية، العدد 2 (كانون أول، 1965)، ص57.

والثورة العراقية 1920، والثورة المراكشية 1924، والثورة السورية 1925 ـ 1927[1].

إلا أنَّ العراق ورغم انشغاله بظروفه الداخلية، المتمثلة بمحاربة الانتداب ورفضه، فقد كانت له نزعة قومية عربية، ولم تكن الإقليمية قد تأصلت فيه كثيراً في بدء الانتداب. لذا نراه ينتصر للحركات الاستقلالية في أي جزء من الوطن العربي؛ فقد انتصر الشعب العراقي لثورة محمد عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي التي قامت في 1924، وانتصر للثورة السورية التي قامت ضد الانتداب الفرنسي بقيادة الأطرش في سنة 1925[2].

أصبح نضال رجال الحركة العربية مرتبطاً بالنضال في سبيل الاستقلال (ذات الطابع الإقليمي) ممَّا يعبِّر عن روح التراجع العربي، وخاصة في قيام دول عربية متحررة تشمل الحكم الفيصلي في سوريا، وتنصيب فيصل ملكاً على العراق، وسقوط الشريف حسين في الحجاز، أدَّى إلى تبعثر رجال الحركة العربية، وانحسار جمعياتهم وأحزابهم، وتحول كثير منهم إلى العراق، ليخدموا إلى جانب الملك فيصل الأول[3].

---

(1) السيِّد ياسين، المصدر السابق، ص72؛ رفاعي، المصدر السابق، ص123.

(2) حسين جميل، المصدر السابق، ص20؛ د. عبد الغني البشري، أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية (القاهرة، 1964)، ص205.

(3) ناجي علوش، تطورات الحركة العربية منذ بدء النهضة: الحركة العربية حتى الحرب العالمية الأولى 1850 ـ 1920، **مجلة دراسات عربية**، السنة 2، العدد 1 (تشرين الثاني، 1965)، ص70 ـ 73؛ انظر أيضاً السيِّد ياسين، المصدر السابق، ص32.

على أنَّ نمو حركة الفكر القومي في العراق لم تجر بصورة حثيثة في العشرينات. فقد اقتصرت هذه الحركة إلى حدّ ما على المثقفين، ولم تصل إلى الحدّ الذي يمكن لجماهير الشعب أن تسهم فيها. فقد نشأت مجموعة حاكمة جديدة تحيط بالملك وتعتمد عليه، وهذه المجموعة كان في معظمها من المسؤولين والضباط الذين خدموا في الدولة العثمانية قبل انهيارها عام 1918[1].

كما أنشئت في الوقت نفسه مجموعة من الأحزاب، التي عمل قادتها في الغالب أعضاء في الجمعيات العربية التي رفعت شعار استقلال العرب وإقامة دولتهم العربية. لكن هؤلاء القادة قد تخلوا عن الشعارات القومية، وآمنوا بالقطرية التي أوجدها الاستعمار بعد احتلاله لبعض أقطار الوطن العربي، ولم تتضمن برامج الأحزاب التي أنشأوها ما يدعو إلى الوحدة، باستثناء حزب الاستقلال العراقي الذي أسس في الموصل الذي ذكر في منهاجه، الدعوة إلى تنشيط حركة الوحدة، على قدر ما تسمح به وضعية العراق السياسية آنذاك[2].

على أنَّ تغيرات جديدة بدأت تلوح في الأُفق مع بداية

---

(1) ألبرت حوراني، نشأة القومية العربية في: دراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون، مجموعة من المحاضرات التي ألقيت في الندوة الدبلوماسية التي نظمتها وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي لعام 1978، ص123.

(2) جعفر عباس حميدي، التيار القومي في العراق 1921 ـ 1958، مجلة آفاق عربية، السنة التاسعة، حزيران 1884، ص4.

الثلاثينات من القرن العشرين، قدر لها أن تغير من نطاق وطبيعة الفكر القومي العربي، وهو بروز جيل جديد من رجال الحركة العربية بما يحملون من أفكار جديدة. كما توافق مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين عودة مصر إلى الحركة العربية، والتقاء أهدافها مع أهداف القومية العربية في المشرق، بعدما انقطعت الصلة بينها وبين الأقطار العربية الأخرى وانغمارها في إطار الحركة القومية المصرية. وليس أدل على ذلك من اشتراك مصر في مؤتمر القدس عام 1931، والمؤتمرات العربية الأخرى التي انعقدت في ثلاثينيات القرن العشرين، بل أصبحت القضية العربية - بعد أن وقعت المعاهدة المصرية - البريطانية عام 1936 - في صلب التوجهات المصرية، التي ظهرت فيها دلائل كثيرة تشير إلى الشعور بالوحدة المصيرية التي تربطها مع الأقطار العربية الأخرى[1].

أما العراق، فقد أصبح، حسب رؤية كثير من الباحثين المهتمين بالفكر القومي، موئل الفكرة القومية العربية في ثلاثينيات القرن العشرين فلقد حلّت بغداد - كما يقول كليفلاند -:

«تدريجياً محل دمشق، حاضرة فكرية وسياسية للقومية العربية؛ أولاً لأنَّ سياسة سلطات الانتداب البريطاني إذا ما قورنت بغيرها، كانت لينة، وفيما بعد لأنَّ مآثر الاستقلال والانضواء في عصبة الأُمم، خصَّت العراق بسمعة لم تكن لغيره في العالم العربي، فتوافد على بغداد الناقمون من فلسطين وسوريا. . . وزاد

---

(1) حوراني، المصدر السابق، ص46.

تسعُّر المشاعر القومية بتواتر الثورات على الانتداب البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين فيما بين 1936 و1939»[1].

برز هذا الاتجاه على نطاق السياسة العراقية الرسمية؛ فقد أراد الملك فيصل الأول أن يجعل من بغداد مركزاً للاستقطاب العربي ولم يتوقف هذا المسير بعد وفاته. وقد انتقل هذا الاتجاه إلى أذهان الساسة العراقيين، مع اختلاف طبيعة توجهاتهم، الذين ـ وإن كانوا يدافعون عن سياسة خارجية عراقية مستقلة مستوحاة من ظروف العراق الخاصة الداخلية ـ فقد ربطوا العراق في ثلاثينيات القرن العشرين بعلاقات ودية مع الأقطار العربية الأخرى، تنم عن توجه عربي[2].

وعلى الصعيد الجماهيري، شهد العراق في ثلاثينيات القرن العشرين نشوء عدد من الجمعيات والنوادي، التي أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي العربي في هذه البلاد، ومنها (جمعية الجوال العربي) التي أجيزت عام 1934، بعد سنوات من العمل السري، وقد قامت على أساس المبدأ القومي العربي، وهذا ما تضمنه الكراس الذي أصدرته الجمعية بعنوان (المنهج القومي العربي)، والمجلة التي عبَّرت عن طبيعة ذلك المبدأ[3].

أما (نادي المثنى بن حارثة الشيباني)، فقد تأسس عام

---

(1) كليفلاند، ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العربية، ترجمة فيكتور سحاب (دار الوحدة، بيروت، ط1، 1983)، ص124.

(2) رفاعي، المصدر السابق، ص127؛ البشري، المصدر السابق، ص223 ـ 224.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر أطروحة الألوسي، المصدر السابق، ص77 ـ 78.

1935، برئاسة صائب شوكت، ومجموعة من العناصر القومية المؤمنة بالعروبة، التي أخذت على عاتقها مهمة الوقوف بوجه التيارات والأفكار الغربية كالشيوعية والنازية، والعمل على بعث الرُّوح القومية بين أبناء الأُمَّة العربية، وإحياء التراث القومي العربي؛ وهذا ما نجده واضحاً في النظام الداخلي الذي أصدره النادي، وجاء فيه:

«إنَّ غاية النادي بعث الرُّوح القومية العربية وإنماء الشعور القومي والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي وتربية أجسام النشىء الجديد وتقوية روح الرجولة العربية فيهم، وتوليد ثقافة عربية جديدة، ترجع إلى التراث العربي الصالح بدلاً من ثقافة الغرب»[1].

ولم يقتصر نشاط هذا النادي على نشر الوعي القومي العربي في العراق، بل كانت له صلات مع التنظيمات القومية في الأقطار العربية، حيث كانت له علاقة مع (الاتحاد العربي) في مصر، (وجمعية النداء القومي) في لبنان، و(عصبة العمل القومي) في لبنان أيضاً، والتي كان لها فروع في سوريا والعراق[2].

ومثلما تبددت حالة اليأس عند رجال الحركة العربية في ثلاثينيات القرن العشرين بسبب نهوض الوعي العربي في مناطق

---

(1) النظام الداخلي لنادي المثنى بن حارثة (مطبعة الفرات، بغداد، 1935)، ص6؛ انظر أيضاً الألوسي، المصدر السابق، ص89.

(2) المصدر نفسه، ص91؛ انظر أيضاً علوش، الحركة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، ص59.

الوطن العربي، فإنَّ حالة النهوض هذه قد قويت في أربعينيات ذلك القرن أيضاً، وذلك بفعل عدد من التحولات العالمية من جهة؛ والظروف السياسية التي أحاطت بكل قطر عربي من جهة أُخرى.

ففي العراق أسهمت الأحداث التي رافقت انتفاضة مايس عام 1941، في اتساع الوعي بالفكرة القومية ليسْ على نطاق هذه البلاد فحسب، وإنَّما امتد نطاقه إلى مناطق الوطن العربي الأُخرى. فقادة الانتفاضة، الذين كانوا يتوقدون بالأفكار القومية، لم يكن يرضيهم استمرار الهيمنة البريطانية على العراق، ومحاولة إدخاله في خضم الحرب التي تقودها بريطانيا ضد دول المحور، وعدم قبول الحياد، الذي أراد قادة الانتفاضة اتباعه. إلا أنَّ هذه التطورات قد قوبلت بالرفض من جانب بريطانيا التي عملت على قمع الانتفاضة وقادتها.

وهكذا تعكس لنا هذه الأحداث التطور التدريجي في الفكر القومي في العراق الذي كان ينزع إلى التخلص من السيطرة الأجنبية من جهة، والحصول على الاستقلال من جهة أُخرى، سواء في عهود السيطرة العثمانية، أو عهد السيطرة البريطانية.

عباس العزاوي...
سيرته، آثاره ومنهجه التاريخي

أولاً: نشأة العزاوي وسيرته:

أ ـ توطئة:

التاريخ دائماً هو الموضوع المفضل للكتّاب العرب، وبه كانت شهرتهم، وحتى في فترة الركود، حيث لم يؤلف عمل ضخم في أي فرع من فروع المعرفة الإنسانية، فإنَّ بعض الكتب التاريخية ذات القيمة الكبيرة قد أنتجت، مثل كتاب عبد الرحمن الجبرتي المعروف بـ«عجائب الآثار في التراجم والأخبار». ورغم أنَّ أي مؤرخ حديث لم يصل إلى مستوى «مقدمة ابن خلدون»، إلا أنَّه مع ذلك فإنَّ البعض يستحق أكثر إنصافاً ممَّا ناله، وهذا ما ينطبق على المؤرخ العزاوي، حسبما نوَّه بذلك المؤرخ الهندي ويتولد راجوسكي Witold Rajkowski[1].

إذن فمؤرخنا عباس العزاوي لم ينل من الاهتمام ما

---

(1) انظر مقالته المنشورة في مجلة العالم الإسلامي بعنوان:

Abbas al Azzawi, an Iraqi historian, Islamic World, 27 (Jan, 1953, P37).

يستحقه، وهو الإنسان الذي أفنى سني عمره في البحث والتقصي. إذ من يتصفح مدوّنات هذا المؤرخ المحقق يجد مدى الغبن الذي لحق به، فمن باب أولى أن نعطي هذا الرجل ما يستحقه، نظراً لعطائه الكبير للمعرفة الإنسانية، وهو ما تحاول هذه الدراسة الاضطلاع به.

فباستثناء الدراسة التي قام بها راجوسكي ونشرتها (مجلة دراسات إسلامية) عام 1957، فإنَّ دراسات مماثلة لم يجر إعدادها باللغة العربية، اللهم إلا تلك التي أجراها الدكتور جواد علي المعنونة «المؤرخ عباس العزاوي»، ونشرتها (مجلة الرسالة المصرية)، في المجلد 13، العدد 651، لسنة 1945؛ وما كتبه عنه الأستاذ مير بصري في كتابه «أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث».

لقد نبَّه ممَّن كتب في الصحافة العراقية إلى ضرورة إنصاف هذا المؤرخ، والكشف عن آثاره، إلا أنَّ ذلك لم يأت إلا في التسعينات[1].

على أنَّ مثل تلك الدعوات وغيرها قد حثت أحد طلبة الدراسات العليا بجامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، وهو

---

(1) انظر على سبيل المثال المقالات التالية: عبد القادر البراك، «كيف تعرفت على مؤرخ العراق الكبير الأستاذ المحامي عباس العزاوي»، جريدة الجمهورية، العدد 8104، في 30 كانون الثاني 1992، والأعداد 8110 في 6 شباط 1992؛ إبراهيم الجبوري «المؤرخ عباس العزاوي: خمسون عاماً من العطاء تقابل بالجحود والنسيان»، جريدة الثورة، العدد 8123 في 13 كانون الثاني 1993.

السيِّد أحمد ناجي نعمة الفتلاوي، لأن يُعدّ في عام 1994، رسالة ماجستير حول هذا الرجل بعنوان «عباس العزاوي: حياته، آثاره، منهجه في كتابة تاريخ العراق».

بيد أنَّ تلك الرسالة لم تأت بكلّ شيء، إذ ما زالت الحاجة ماسة لدراسات أُخرى عن سيرة العزاوي العلمية، ومؤلفاته ومعرفة منهجه التاريخي، استناداً إلى رؤية موضوعية، ومصادر جديدة لم يتم تناولها بعد، ونأمل أن تكون دراستنا هذه واحدة منها.

ب ـ نشأته وسيرته العلمية:

ولد عباس بن محمد الثامر المحمد العزاوي عام 1309هـ/ 1891م، في مضارب عشيرته (العزَّة) بأراضي العظيم في محافظة ديالى، حيث عاش المراحل الأولى من حياته هناك. ولما بلغ السنة الثالثة من عمره توفي والده بطلقة نارية طائشة، فأخذته أمه مع أخيه الصغير علي غالب وجاءت بهما إلى بغداد حيث عاشا في كنف عمها الحاج أشكح. وعلى الرغم من نشأته الحضرية، إلا أنَّ أخبار البادية ونزاعات العشائر لم تكن تغرب عن ذهن العزاوي، حيث كانت والدته التي أنافت على التسعين من عمرها ترويها له باستمرار[1]، فكان لهذا الأمر تأثيره في اهتمام مؤرخنا بهذا الجانب فيما بعد، حيث ألّف كتاب (تاريخ العشائر العراقية)، بأربعة أجزاء.

وبعد أن أصبح العزاوي قادراً على الدرس دخل المدارس

---

(1) مير بصري، أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث (دار الحرية للطباعة، بغداد، د.ت) ج1 ص198.

العثمانية الابتدائية، فتولّاه بالرعاية الأستاذان الألوسيان محمود شكري وعلي علاء الدِّين، حيث أخذ عنهما العلوم العربية والدينية، وتأثر بالمذهب السلفي الذي كانا عليه، فأظهر اهتماماً واضحاً بالعقائد الدينية، وألّف فيها عدداً من كتبه. ودخل العزاوي المدرسة الرشدية، التي تلي المرحلة الابتدائية لمدة أربع سنوات، فكان لها أثرها في اكتسابه ثقافة جديدة بجانب ثقافته الدينية[1].

انتظم العزاوي في سلك طلاب مدرسة الحقوق قبل الحرب العالمية الأولى، فأغلقت المدرسة بسبب الحرب، وأعيد افتتاحها بعد انتهاء هذه الحرب، فواصل دراسته فيها، وتخرج منها سنة 1921[2].

زاول العزاوي المحاماة بعد ذلك لمدة أربعين سنة، زار من خلالها مدن العراق المختلفة شمالاً وجنوباً، وفي الوقت نفسه بدأت مسيرته العلمية، وبدأ إنتاجه الغزير يرى النُّور، فانتشرت سمعته في الآفاق. وعلى ذلك انتخب عام 1943، عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق[3]، وعضواً في جمعية الدراسات التاريخية في القاهرة، ومن ثم عضواً في المجمع العلمي العراقي

---

(1) عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908 ـ 1932، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، أيلول 1990، ص15.

(2) مصطفى نور الدِّين الواعظ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر، عني بنشره وأضاف عليه وعلق حواشيه ولده إبراهيم الواعظ (مطبعة الاتحاد، الموصل، 1948) ص521، حيث كان المؤلف زميل مؤرخنا العزاوي في مدرسة الحقوق.

(3) المصدر نفسه، ص641.

عام 1957[1]، إلى غير ذلك من المحافل العلمية، حتى وفاته في 17 تموز 1971.

ج ـ مناقشات العزاوي ومراسلاته مع العراقيين والأجانب:

جرت بين العزاوي وعدد من المؤرخين المعاصرين له مناقشات ومجادلات كادت أن تؤدي ـ على حدّ قول البراك ـ إلى فصم العلاقات التي كانت تربطه معهم. ولقد كان أسلوبه هذا لا يقتصر على ما كان يكتبه في الصحف والكتب بل كان هو الأسلوب الذي عرف به في (مجلس الأب أنستانس ماري الكرملي)، الذي كان يُعقد في صبيحة كل يوم جمعة وفي المجمع العلمي العراقي. إلا أنَّ أولئك الذين يعرفون حسن طوية العزاوي لا يأخذون شدته مأخذ الجد وطالما انتهت المناقشات بينه وبينهم إلى ما يشبه الملاحظات والمداعبات[2]. ومثل هذه المداعبات قد جرت بين العزاوي وأصدقائه بمناسبة انتخابه عضواً بالمجمع العلمي العربي في دمشق[3].

ولعلَّ من غير الإنصاف القول بأنَّ عباس العزاوي لم يكن معروفاً إلا قليلاً في خارج العراق، وتمَّ إغفاله من قبل

---

(1) الجبوري، المؤرخ عباس العزاوي، جريدة الثورة، العدد 8123؛ بصري، المصدر السابق، ص200 ـ 201.

(2) «كيف تعرفت على مؤرخ العراق عباس العزاوي»، الجمهورية، 6 شباط 1992، العدد 8110.

(3) نشر إبراهيم الواعظ في كتاب «الروض الأزهر. . .» مثل هذه المداعبات. انظر، ص643 وما بعدها.

المستشرقين الأوروبيين. صحيح أنَّ العزاوي كان شخصاً خجولاً ومتواضعاً، ولم يكن يبحث عن الدعاية والشهرة، بل إنَّه ـ على حدّ قول راجوسكي ـ كان حبيساً من الاتصال بالعلماء الغربيين، لكونه كان لا يلم باللغات الأوروبية[1]، إلا أنَّ ذلك لم يمنع أن تكون مؤلفاته مصدراً رئيسياً لهم في كثيرٍ ممَّا ألّفوه.

إنَّ السمعة الواسعة التي أحرزها العزاوي من خلال مؤلفاته العديدة، قد دعت المستشرقين الأوروبيين أنفسهم إلى الاتصال به، وهذا ما ينطبق على مراسلات المستشرق الفرنسي لويس ماسنيون معه، حيث كان ماسنيون يأمل أن يحصل على معلومات محددة من العزاوي عن الحلاج، بحكم دراساته الواسعة عن العقائد الدينية. ويمكن أن يقال الأمر نفسه على مراسلات المستشرق هـ. ريتر مع العزاوي، إذ استفاد هذا المستشرق وغيره من مؤلفات العزاوي[2]. ولا يفوتنا أن نذكر أنَّ المستشرق البروفسور (كيب) كان قد أرسل رسالة إلى العزاوي، أبدى فيها امتنانه له، لإرساله الجزء الخامس من كتاب (تاريخ العراق بين احتلالين)، وأثنى على جهوده في مجال البحث التاريخي، ووصفه بأنَّه: «المرجع الذي يستند إليه الباحثون في تاريخ الشعب العربي السياسي والاجتماعي»[3].

---

(1) Rajkowski, Op. Cit., P.40.

(2) فاضل عباس العزاوي، مخابرات ومراجعات علمية في التصوف الإسلامي بين المستشرقين ماسنيون وريتر والمؤرخ العراقي عباس العزاوي، **مجلة المورد**، المجلد 7، العدد 1 (1978)، ص53 ـ 62.

(3) نقلاً عن الفتلاوي، المصدر السابق، ص32.

ثانياً: مؤلفات العزاوي وآثاره:

ربما يُعدّ عباس العزاوي من أكثر المؤرخين العرب في التاريخ الحديث، ممَّن تركوا لنا تراثاً علمياً واسعاً وغزيراً. فقد كان عالماً موسوعياً بمعنى الكلمة، إذ لم تقتصر كتاباته على حقل معين من حقول المعرفة الإنسانية، وإنَّما سبل أغوارها جميعاً، فكتب في التاريخ، والتراجم والسير، والآداب والفنون والعلوم (بخاصة الفلك)، وتاريخ المدن، وبرع فيها جميعاً، فصار أشبه ما يكون بالمؤرخين العرب في عصور الازدهار الإسلامية، الذين أبدعوا في كل فنون المعرفة. بيد أنَّ نزوعه التاريخي القوي ـ كما يقول أحد الباحثين المحدثين ـ «جعلت صفة المؤرخ في نفسه أقوى وأكثر بروزاً من صفاته الفكرية الأُخرى»[1].

كان نتاج العزاوي الفكري يفوق التصور. إذ بلغت كتبه المطبوعة سبعة عشر كتاباً، يأتي في مقدمتها كتابه الضخم «تاريخ العراق بين احتلالين» بأجزائه الثمانية، الذي تصدى لفترة دامت ثمانية قرون من تاريخ العراق الحديث، امتدت ما بين الغزو المغولي لبغداد عام 656هـ/ 1258م، وحتى الاحتلال البريطاني لهذه البلاد عام 1917. ولا يضارع العزاوي مؤرخاً عراقياً آخر في استيعابه للعديد من جوانب تلك الحقبة الطويلة، التي لم يكن هناك من يُعنى بها من جهة، ولم تتوفر عنها لا الكتب ولا المخطوطات الكافية من جهة أُخرى، فباتت عملية التصدي لتلك الحقبة وسبر أغوارها

(1) المصدر نفسه، ص79.

عملية شائكة مليئة بالعقبات، لكن العزاوي تحمل أعباء ذلك كله، حتى أنتج كتابه المذكور.

أما كتابه (تاريخ عشائر العراق) فيقع بأربعة أجزاء، خص الجزء الأول منه للقبائل البدوية. ومع أنَّ هناك عدة مؤلفات مكتوبة بلغات مختلفة، كرست لدراسة القبائل البدوية، فإنَّ القبائل البدوية العراقية لم تلق أي دراسة وافية في أي كتاب آخر. إلا أنَّ ما يلفت النظر ـ كما يقول راجوسكي ـ أنَّ عباس العزاوي مع انتسابه إلى قبيلة العزة في محافظة ديالى، فإنَّه لم يحاول أن يرحل إلى الصحراء لدراسة القبائل البدوية ميدانياً. ومع ذلك، فقد جمع العزاوي مادتها من مصادر أصيلة، معظمها مستقى من الروايات المحفوظة لدى الزعام القبليين، الذين كانوا يزورون بغداد بين حين وآخر لقضاء أعمال خاصة أو رسمية[1].

أما كتابه الخاص بالقبائل الكردية، فقد كرسه لدراسة بعض مظاهر الحياة الاجتماعية لهذه القبائل، وأعدادها وفروعها القبلية وتاريخها. ويمثل عمل العزاوي هذا القمة، إذ لا يماثله أي عمل آخر، وفي أي لغة أُخرى. ولعلَّ أقرب المصادر لهذا الموضوع ما كتبه السير ماركس سايكس Sir Mark Sykes، في كتابه المعروف «إرث الخلافة الأخير Caliph's Last Heritage»، ولكن يُعدّ هذا الكتاب الآن ذا معلومات قديمة وتشوبه الأخطاء الكثيرة. أما الجزء الثالث من (عشائر العراق) فقد خصَّه لدراسة القبائل العربية المستقرة[2].

---

(1) Rajkowski, Op. Cit., P.39.

(2) Ibid.

ومن كتب العزاوي المطبوعة (تاريخ علم الفلك في العراق) و(تاريخ النقود العراقية) و(تاريخ الضرائب العراقية) و(تاريخ الأدب العربي في العراق) و(ذكرى أبي الثناء الألوسي) و(تاريخ اليزيدية وأصل عقيدتهم) وغيرها كثير. وإلى جانب الكتب المشار إليها هناك مئات المقالات والبحوث طبع منها، ولم ير النُّور بعضها الآخر.

وفضلاً عن تلك المؤلفات الواسعة، فقد ترك العزاوي العديد من أمثالها بصورة كتب مخطوطة، قسم منها معدّ لأن يكون كتاباً، والقسم الآخر بمثابة فصول مضافة إلى كتبه أو كونها تصويبات وتعليقات، وجميعها آل أمرها إلى المجمع العلمي العراقي ودار المخطوطات العراقية ببغداد[1]. ولعلَّ أهم آثاره المخطوطة (تاريخ العراق في عهد الاحتلال البريطاني) و(تاريخ بعض بيوتات بغداد) و(بغداد على مرّ العصور) و(أربيل) وعدد غير قليل من المدن العراقية الأُخرى. وهناك مخطوطات أُخرى كثيرة في كل لون من ألوان المعرفة[2].

---

(1) هناك تضارب كبير حول عدد مخطوطات العزاوي، فبينما تحتفظ كريمته الآنسة راجحة العزاوي بقائمة تضم أكثر من مئة وأربعين عنواناً، فإنَّ هناك من يقدرها بمئتين وعشرين مخطوطاً، ويزيد البعض الرقم إلى أربعمائة مخطوطاً. انظر: الجبوري، المؤرخ عباس العزاوي، جريدة الثورة، العدد 8123، 13 كانون الثاني، 1993؛ انظر أيضاً، الفتلاوي، المصدر السابق، ص104. ومهما تضاربت الأقوال بهذا الصدد فهي كثيرة ولا أحسب أنَّ مؤرخاً عربياً قد ألّف ما ألّفه العزاوي.

(2) انظر في ذلك: أسامة النقشبندي وآخرون، مخطوطات عباس العزاوي، **مجلة المورد**، المجلد 15، العدد 1 (1986) ص193 ـ 201 وم 15، العدد 3، ص183 ـ 212.

ثالثاً: منهجه التاريخي:

من دراسة مؤلفات العزاوي المختلفة، يمكننا الوقوف على مرحلتين متميزتين في منهجه التاريخي. ففي المرحلة الأولى اتبع العزاوي طريقة (الحوليات)، التي تقوم على إيراد الحوادث وفقاً لتتابع السنين، متأثراً في ذلك بكتب التاريخ الإسلامي المرتبة حولياً. وهكذا كان تدوينه للأحداث التاريخية في كتابه (تاريخ العراق بين احتلالين). ومع ما في هذا المنهج من عقبات كثيرة، فإنَّ الميزة الأساسية له هي جمع مادة غزيرة في حوادث كل سنة. وبعد إيراد حوادث السنة، يعطي العزاوي قائمة بأسماء الوفيات، للأشخاص البارزين، من رجال الدولة والعلماء والرجال المشهورين، بتقواهم وورعهم، الذين يتوفوا في ذلك الوقت. على أنَّ التسلسل الحولي، كان يعترضه أحياناً، وصفاً للبنايات المهمة التي تمَّ تشييدها، أو ترجمة لعقيدة دينية. وهذه الاستطرادات تسمح لنا بأن نفهم جيداً الخلفية التاريخية للحوادث المروية. وبصورة عامة ـ كما يقول راجوسكي ـ:

«فإنَّ هذا الشكل من الحوليات يحرم الكتاب من التوافق ووحدة الموضوع، ويحول دون الوصول إلى النتائج المنطقية للأحداث، ويجعلها في بعض الأحيان مملة للقارىء، إذ إنَّها تضع كل الأحداث في نفس المستوى، مهمة كانت أم غير مهمة، من غير تمحيص أو تحليل»[1].

فهو إذن يعطينا الحقائق التاريخية كما هي، ونادراً ما كان

---

(1) Rajkowski, OP. Cit., P.39.

يحاول تحليلها، وفقاً لأسلوب النقد التاريخي الحديث، بل إنَّه وضع على القارىء تفسير الحقائق التاريخية فهو يقول:

«ونرى في هذا العهد (عهد المماليك) صفحات متجددة في السياسة والإدارة والثقافة. . . فحاولنا النفوذ إلى ما وراء الستار من دقائق سياسية مكتومة، وجردناها ممَّا كان يخفيه العثمانيون والمماليك، وجلّ أملنا أن يشارك القارىء الفاضل في النتائج وإلا فلكل رأيه»(1).

أما في المرحلة الثانية، فقد حوَّل العزاوي «منهج الحوليات»، إلى منهج جديد يقوم على أساس «المنهج التاريخي الحديث»، القائم على جمع المعلومات وتبويبها، ومن ثم نقدها وتحليلها، وبالتالي تدوينها.

لم يحدث التغير الجديد في منهج العزاوي التاريخي بصورة عفوية، وإنَّما هو ردود فعل للانتقادات التي وجهت إليه بعدم إبداء الرأي فيما يكتبه غير أنَّ هذا التغير، على الرغم من أهميته في مسيرة العزاوي العلمية، إلا أنَّه أصبح بمرور الزمن عبئاً على كتاباته، فقد راح يكثر من المقدمات وإبداء الرأي في بداية كل كتاب وموضوع، بحيث غدا أكثر من المراد أحياناً.

وفضلاً عن ذلك، أدرك العزاوي نفسه، عدم إمكانية تدوين بعض الموضوعات وفقاً للأسلوب الحولي، كما هو الحال في تاريخ المدن، ممَّا دفعه إلى التأليف وفقاً للوحدة الموضوعية لا الحولية.

---

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد، 1954) ج6 ص5 ـ 6.

فبمثل هذه العوامل تأثرت منهجية العزاوي، ثم إنَّه استفاد في المراحل المتأخرة من حياته من الكتب والمنشورات الأجنبية[1] بواسطة صديقه مير بصري، صاحب كتاب (أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث)، الذي كان يجيد اللغتين الفرنسية والإنكليزية. إذ وضعت هذه الكتب والمنشورات أمامه مادة منهجية لم يعهدها من قبل، هذا بجانب إلمام العزاوي باللغتين الفارسية والتركية، اللتين حصل منهما على مادة علمية غزيرة.

وعلى أية حال، فإنَّ ثقافة العزاوي الواسعة قد جعلته قادراً بمرور الزمن على تطوير منهجه التاريخي، الذي أصبح في خدمة المادة الضخمة التي جمعها من نوادر المخطوطات والوثائق والكتب غير المعروفة آنذاك.

---

(1) يخالف هذا الرأي ما توصل إليه الباحث أحمد الفتلاوي، في رسالته عن العزاوي، من أنَّ الأخير «لم يلتفت إلى وجهة النظر الغربية في بحوثه المتعددة. . . إذ خلت مدوّناته من آراء المستشرقين والمؤرخين الغربيين».
وحقيقة الأمر أنَّ العزاوي لم يتوانَ حتى في استخدام كتاب كليمنت هيوار Clement Huar، تاريخ بغداد في بعض مؤلفاته، في مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور حسين علي الداقوقي، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة بغداد، كلية التربية (4/ 2/ 1996)، حيث رافق العزاوي وزامله لأمد طويل.

البغداديون في أدبيات الرحالة الأوروبيين: رؤية موضوعية

قد لا يكون لي الحق أن أتغنى ببغداد ـ المدينة والتاريخ ـ لأنَّها لم تكن مسقط رأسي، ولكنِّي أعطي لنفسي المبرر لئن أكون أحد أبنائها، لأنِّي عشت فيها، وتنفست هواءها، وشربت ماءها، وأكلت زادها، لأكثر من أربعين سنة؛ فصرت أحس ببغداد، وكل شيء روحي فيها يجذبني إليها.

اكتسبت بغداد شهرتها من كونها عاصمة الخلافة العباسية، وإنَّ أهمية بغداد وعظمتها وسعتها وتفوقها على المدن الشرقية الأُخرى حتى القسطنطينية جعلها موضع صراع بين قوى كثيرة. ولعلَّ هذه الأهمية هي التي أثارت اهتمام كثير من الأوروبيين، والتي وإن كانت في نظرهم أفضل من «أية مدينة أُخرى في هذا الجزء من العالم، إلا أنَّها لم تكن بمستوى المدن الأوروبية»[1].

لقد كانت بغداد قياساً بعاصمة الأمبراطورية العثمانية استنبول أفضل منها بكثير، فكما تقول ديلافوا عام 1889 «ليس

(1) جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق، 1797، ص85 ـ 86.

من الممكن أن نقيس بغداد بإسلامبول ودجلة بالبسفور فلا وجه للمقايسة بين ذلك قط، إنَّني لم أر على جسر إسلامبول أو (سر عسكرية) أو (الطوبخانة) مثل هذا المنظر الجميل الذي رأيته اليوم على جسر بغداد! لم أر مثل ذلك الجمع الغفير بالملابس الزاهية المختلفة وهم في «دأب ونشاط»[1].

لأجل هذا وذاك ألا تستحق بغداد من ذاكرتنا، إعادة شيء من شهرتها القديمة، وأهميتها الحالية، كي تكون لنا ولأجيالنا اللاحقة مناراً على حب الأهل والوطن. وبغداد، كما يقول ولستيد، وإن انمحت من مخيلة الإنسان، إلا أنَّها بقيت مخلدة على نطاق واسع، بقلم المؤرخ ـ على ـ الأقل، وهذا ما نريد إبرازه في ورقتنا هذه.

يتألّف سكان بغداد ـ في المدة موضوع البحث ـ من فئات وطوائف وأجناس مختلفة، فبينهم العربي والتركي والفارسي والكردي، وبينهم اليهودي والمسيحي، لكنَّهم مع ذلك يعيشون في وفاق تام. لقد لاحظ أحد أقدم الرحالة الأوروبيين الذين زاروا بغداد في عام 1616 هذه الظاهرة، فيقول «سكان بغداد مسلمون من مختلف الميول لذا يتوجب على الوالي أن يحكم باعتدال كبير ـ وأن يسوس البلاد بالعقل أكثر ممَّا بالقوَّة»[2].

بهذه الصورة عاش البغداديون سواء في القرن السابع عشر أو في القرون التالية، وليس أدل على ذلك من الوصف الدقيق

---

(1) رحلة إلى العراق، ص50 ـ 51.

(2) رحلة ديللافاليه ص48.

الذي رسمه أوليفيه لحال البغداديين في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، إذ وصفهم بقوله: «إنَّ أهل بغداد أكثر حلماً في طباعهم من سكان المدن التركية الأُخرى، وإنَّ كبارهم أوفر ثقافة وأبدى لطفاً، وتجارتهم أكثر نشاطاً وحرصاً من غيرهم، كما أنَّ التعصب الديني عندهم لا يخلو من التسامح»[1].

وطبيعي أنَّ مثل هذه الصفات والطباع الطيبة لا تنعكس آثارها على علاقات البغداديين بعضهم بالبعض الآخر، وإنَّما انعكست على علاقاتهم مع الأجانب الذين زاروا بغداد آنذاك؛ فهذا ولستيد الذي وصل المدينة أثناء عهد الوالي داود باشا، وبالذات في عام 1830، يقول: «لقد اختلطت بكل حرية مع الناس (يقصد البغداديين)، وكنت على الدوام أجد نفسي ذلك الضيف الذي يحظى بالترحاب»[2].

وبمناسبة حديثنا عن صفات البغداديين الطيبة، يجب أن لا يغرب عن بالنا وجود بعض الصفات والعادات غير المستحبة، التي يوعزها أهل البلاد ـ كما يقول ولستيد ـ إلى وجود حكومة غريبة في البلاد، ممَّا ينعكس آثاره على حالة أهل البلاد، ومن بين تلك الصفات «الرغبة في الحصول على الثروة، وهذه الرغبة تجعل الغش أمراً ضرورياً على الإطلاق»[3].

كما لمس رحالة آخرون سرعة انفعال البغداديين في تعاملهم

---

(1) رحلة أوليفيه، ص86؛ العمري، ص32.

(2) رحلتي إلى بغداد، ص87.

(3) رحلتي إلى بغداد، ص19.

مع الآخرين، بخاصة أولئك الباعة الذين لا تشتري منهم شيئاً، فإنَّ سرعة الانفعال والحدة والخشونة، أمراً غير مستحب عندهم[1].

وهناك رحالة آخرون من لمس ظاهرة الأصوات العالية التي يتحدث بها الناس سواء داخل بيوتهم أو خارجها، ولم يكن هذا الأمر خاصاً بفئة دون أخرى، وإنَّما هو شيء عام في بغداد، بحيث إنَّ كل شيء - كما يقول فريزر عام 1834 - يمكن أن يسمع بحذافيره من داخل الغرفة التي أسكن بها وتطل على الشارع، كما لو كان يحصل في داخل الغرفة نفسها[2].

ومع ذلك كله، لا بدَّ من العودة إلى صفات أُخرى كثيرة كان البغداديون يتمتعون بها، وأملنا كبير أن تسود تلك الصفات الطيبة، لتحل محل صفات ومظاهر سلبية أُخرى حلَّت محلها. فعلى سبيل المثال، وعلى خلاف ما يحدث الآن، وبشكل ملفت للنظر، أنَّ البغدادي عامة، والتاجر بخاصة، عندما كان يطرق أسماعه الأذان، يتوجه للصلاة، «بعد أن ينشر شبكة خفيفة من القماش على سلعه، ويتركها دون خوف إلى أن يعود إليها بعد انتهاء صلاته، دون أن تمتد إليها يد معينة - كاللصوص مثلاً»[3].

كما سلَّط رحالة آخرون الضوء على هذه الظاهرة الحسنة نفسها، بحيث «إنَّ بوسع التاجر كما يقول (أوليفيه 1794 -

(1) رحلة مدام ديولافوا إلى العراق عام 1881.

(2) رحلة فريزر إلى بغداد عام 1834 ص91 - 92.

(3) ولستيد، رحلتي إلى بغداد، ص80.

1796، ص77 ـ 78): «أن يخلد إلى النوم وهو مطمئن على بضاعته حتى وإن ترك باب دكانه غير موصد بشكل جيد، أو أنَّه قد ترك فيه بضاعة ثمينة».

كانت هذه المظاهر وغيرها هي التي أثارت اهتمام الرحالة الأوروبيين، الذين كانوا يشعرون باندفاع كبير لزيارة المدن الشرقية عامة، وبغداد خاصة. فأسواق هذه المدن الغنية بكل شيء، وتراثها الفكري والحضاري العريق الذي كان حديث الناس آنذاك، فضلاً عن الأغراض التجارية والاستعمارية (التبشيرية منها أيضاً) دوافع مهمة لزيارة الرحالة الأوروبيين إلى الشرق، رغم المخاطر الكثيرة التي كانت تحفُّ بها.

إنَّ اللمحات التي رسمها الرحالة الأوروبيون تمثل صورة واقعية للمجتمع البغدادي طيلة قرون عديدة، بما في تلك الصورة من مشاهد إيجابية أو سلبية؛ وهاجسنا أنَّها الرُّوح العراقية عامة، والبغدادية خاصة ـ المليئة بالبساطة والطيبة الموروثة، البعيدة عن كل أنواع التعصب والكره.

المصادر

1 ـ آل ياسين، د محمد مفيد، الحركة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري (بغداد، 1979).

2 ـ الأثري، محمد بهجة، محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية (القاهرة، 1951).

3 ـ البصير، محمد مهدي، نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر (بغداد، 1946).

4 ـ جدعان، د. فهمي، أسس التقدُّم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث (بيروت، ط1، 1979).

5 ـ حسين، جاسم مهاوي، تاريخ الغزو التيموري للعراق والشام وآثاره السياسية 1385 ـ 1405، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد، 1976).

6 ـ رؤوف، عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي 1726 ـ 1824 (النجف الأشرف، 1975).

7 ـ الصباغ، د. ليلى، نحو تقويم جديد للحياة الفكرية في البلاد العربية في المرحلة الأولى من الحكم العثماني، **مجلة أوراق**، العدد الثالث (مدريد، 1980).

8 ـ العاني، د. نوري عبد الحميد، الثقافة العربية ومراكز العلم في العراق في الفترة الجلائرية، **مجلة دراسات للأجيال**، العددان الأول والثاني، السنة الخامسة، لآب 1984..

9 ـ عبد الحميد، محسن، الألوسي مفسراً (بغداد، 1968).

10 ـ العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء الخامس (بغداد، 1953).

11 ـ عز الدِّين، يوسف، بواكير الحياة الفكرية في العراق وبدايات الوعي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء 1 ـ 2، المجلد 32 (كانون الثاني، 1981).

12 ـ ....، الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر (بغداد، 1957).

13 ـ الغياثي، عبد الله بن فتح الله البغدادي، التاريخ الغياثي 656 ـ 891هـ/ 1258 ـ 1486م، دراسة وتحقيق طارق نافع الحمداني، مطبعة أسعد، بغداد، 1975.

14 ـ فوصيل، بيير دي، الحياة في العراق منذ قرن 1814 ـ 1914، ترجمة الدكتور أكرم فاضل (بغداد، 1968).

15 ـ نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمه عن الألمانية الدكتور محمود حسين الأمين (بغداد، 1965).

16 ـ الوائلي، إبراهيم، الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر (بغداد، 1978).

الفهارس

فهرس الأعلام

خ

د

ر

غ

ف

فهرس الأماكن

فهرس القبائل والجماعات

ت

ج

خ

د

ر

ز

س

ش